جامعة بن يوسف بن خدة –الجزائر1

كلية العلوم الإسلامية

قسم: العقائد والأديان

منهجية
تخريج الحديث

التخصص: **جذع مشترك** (**شعبة أصول الدين**)

المستوى: (**ليسانس**) **السنة الثانية** (**السداسي الرابع**)

تأليف

الدكتور/ بلال طبري

1444هـ-2022م

الجمهورية الجزائرية الـــديمقراطيـــة الـــشعبيـــــة

وزارة التعليـــــم العالـــــي و البحـــــث العلمـــــي

البرنامج البيداغوجي

للتعليم القاعدي المشترك ل1+ 2
ميدان

العلوم الإنسانية والاجتماعية

فرع علوم إسلامية
شعبة أصول الدين

منسق اللجنة الفرعية الأستاذ الدكتور علي عزوز

4- السداسي الرابع: شعبة أصول الدين

وحدة التعليم	الحجم الساعي السداسي 14-16 أسبوع	الحجم الساعي الأسبوعي				المعامل	الأرصدة	نوع التقييم	
		محاضرة	أعمال موجهة	أعمال تطبيقية	أعمال أخرى			متواصل	امتحان
وحدات التعليم الأساسية	**180**	**06**	**06**			**10**	**19**		
المادة 1 حفظ القرآن و ترتيله2	22.30		1س30د			02	03	×	
المادة 2 العقيدة الإسلامية2	**45**	1س30د	1س30د			02	04	×	×
المادة 3 مناهج المفسرين	**45**	1س30د	1س30د			02	04	×	×
المادة 4 مناهج المحدثين	22.30	1س30د				02	04		×
المادة 5 مقارنة الأديان	**45**	1س30د	1س30د			02	04	×	×
وحدات التعليم المنهجية	**90**	**04.30**	**1س30د**			**03**	**06**		
المادة 1 الأصول المنهجية للفرق الإسلامية	22.30	1س30د				01	02		×
المادة 2 منهجية تخريج الحديث	**45**	1س30د	1س30د			01	02	×	×
المادة 3 أعلام الدعوة	22.30	1س30د				01	02		×
وحدات التعليم الإستكشافية	**45**	**1س30د**	**1س30د**			**02**	**04**		
المادة 1 1- فقه المعاملات (مادة اختيارية) 2- مدخل إلى الحضارة الإسلامية (مادة اختيارية)	22.30	1س30د				01	02		×
المادة 2 اللغة العربية (البلاغة)	22.30		1س30د			01	02	×	
وحدة التعليم الأفقية	**22.30**		**1س30د**			**01**	**01**		
المادة 1 اللغة الأجنبية	22.30		1س30د			01	01	×	

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ به من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتد ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢﴾ [آل عمران].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ١﴾[النساء].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠﴾[الأحزاب].

أما بعد فالسنة كما هو مقرر مبينة ومفصلة وموضحة لمجمل القرآن الكريم، كما قال الله تعالى: ﴿بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ ٤٤﴾ [النحل].

ولكن كما هو معلوم قد نسب إلى السنة ما ليس منها، تارة بالسهو والخطأ كعادة سائر البشر، وتارة عمدًا تدينًا على يد عبّاد جهلة بزعم الاحتساب على هجر الناس للقرآن الكريم، وترغيب الناس في الدين، وتارة دسًا وخبثًا على يد الزنادقة والمنافقين وأهل الأهواء الزائغين؛ لهدم الدين من داخله أو نصرة لمذاهبهم الفاسدة.

فلمّا رأى علماء الحديث ذلك هبّوا إلى جمع الحديث من الصحف وصدور الحفاظ، ورحلوا في طلبه إلى مشارق الأرض ومغاربها، ثم أسسوا علمًا يعنى بخدمة الحديث رواية ودراية.

وكان من جملة علوم الحديث «علم تخريج الحديث» الذي نحن بصدد دراسته.

هذا وقد أسندت إليّ كلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة تدريس مقياس «**منهجية تخريج الحديث**» لطلاب **شعبة أصول الدين** (جذع مشترك)، مستوى السنة الثانية (**السداسي الرابع**). فرأيت من المناسب أن أضع فيها «مذكرة تحضيرية» تجمع شتات المادة.

هذا وأسأل الله تعالى أن يجعل فيها فائدة علمية للطلبة، وأن ينفع بها.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وكتبه:

بلال بن حبشي طبري

شرشال في 2 محرم 1444هـ

الموافق: 31 يوليو 2022م

عناصر المقرر الدراسي المعتمد في الكلية

السداسي: الرابع

عنوان الوحدة: وحدة التعليم المنهجية

المادة: منهجية تخريج الحديث

أهداف التعليم:

أن يعرف الطالب الطرق الخمسة لتخريج الحديث من مصادر السنة، نظريا وتطبيقيا. وتنمية مهارته في التعامل مع الحديث النبوي تصحيحا وتضعيفا ....الخ

المعارف المسبقة المطلوبة :

تحصيل الطالب لأساسيات وقواعد في علم الحديث من خلال دراسته للسنة الأولى جامعي ومرحلة الثانوي. وكذا ما حصله الطالب من معارف تتعلق بمادة الحديث التحليلي خلال المرحلة الجامعية السابقة.

محتوى المادة:

المحور الأول: مدخل مفاهيمي للمادة.

- تعريف التخريج: لغة واصطلاحا- استعمالات الأئمة هذه العبارة.
- أهمية التخريج- فوائده- أهدافه- نشأته- الأطوار التاريخية التي مرّ بها.
- علاقته ببعض المصطلحات (الاستخراج: تعريفه، أهميته، فوائده، نماذج من الكتب المؤلفة فيه. الانتقاء (تعريفه، أهميته...). الاعتبار (تعريفه، أهميته...).
- التعريف بالكتب المؤلفة في منهجية التخريج (حصول التفريج بأصول التخريج لأحمد صديق الغماري، التخريج ودراسة الأسانيد لحاتم الشريف، التخريج ودراسة الأسانيد لمحمود الطحان، تخريج الحديث الشريف لعلي نايف البقاعي، كيف ندرس تخريج الحديث الشريف لحمزة الماليباري) .
- التعريف بالكتب المؤلفة في التخريج في مصنفات معينة (في العقائد، التفسير وعلوم القرآن، الحديث، الفقه، الأصول، التصوف والأخلاق...).

– أنواع المصادر الأصلية– المصادر الفرعية وأنواعها– بيان الفرق بين المصادر الأصلية والمصادر المساعدة في التخريج.

المحور الثاني: طرق التخريج ومصادرها.

– طرق التخريج:

الطريقة الأولى: كونه يحفظ متن الحديث أو طرفه الأول؛ فيستعين بطريقة التخريج على حروف المعجم.

– أهم الكتب التي تساعد على البحث بهذه الطريقة:

أولا: كتب الجوامع:

ثانيا: كتب الأحاديث المشتهرة.

الطريقة الثانية: كون الباحث يعرف الراوي الأعلى للحديث، فيستعين بطريقة التخريج على المسانيد.

أولا: المسانيد.

ثانيا: كتب الأطراف.

1 – طريقة التخريج بالكلمة من كلمات المتن الذي أمامه، فيستعين بالمعجم المفهرس (مؤلفه،دوافع تأليفه، منهجه فيه، رموزه، طريقة التخريج منه).

2 – طريقة التخريج بموضوع الحديث، فيستعين بمصادر متعددة منها:

ا– مفتاح كنوز السنة (مؤلفه، موضوعه، منهجه، رموزه، طريقة التخريج منه، المؤلفات عليه وعلى المعجم المفهرس).

ب– كنز العمال (مؤلفه، موضوعه، منهجه فيه، رموزه، طريقة التخريج منه...)

ج– نصب الراية (مؤلفه، موضوعه، منهجه فيه، رموزه، طريقة التخريج منه، المؤلفات عليه...).

د– التلخيص الحبير (مؤلفه، موضوعه، منهجه فيه، رموزه، طريقة التخريج منه...).

هـ– المغني عن حمل الأسفار في الأسفار(مؤلفه، موضوعه، منهجه فيه، رموزه، طريقة التخريج منه...).

و– نيل الأوطار (مؤلفه، موضوعه، منهجه فيه، رموزه، طريقة التخريج منه...).

ي– إرواء الغليل (مؤلفه، موضوعه، منهجه فيه، رموزه، طريقة التخريج منه...).

ز– كتب مؤلفة في موضوعات خاصة (الجوامع، السنن، الموطآت، المصنفات، المستخرجات، المستدركات، كتب الترغيب والترهيب، الأذكار، الناسخ والمنسوخ، ...).

ن- المفاتيح والفهارس حسب موضوعات الأحاديث(مفاتيح وفهارس لكتاب معين، مفاتيح وفهارس لعدة كتب).

الطريقة الرابعة: كون الراوي حافظا للأحاديث، عارفا بأحوالها سندا ومتنا، خبير بمعانيها... فينظر في أحوال الحديث:

ا- إذا كان الحديث مسلسلا، يرجع إلى كتب المسلسلات(ذكر نماذج منها).

ب- إذا كان الحديث معلولا، يرجع إلى كتب العلل(ذكر نماذج منها).

ج إذا كان من رواية الآباء عن الأبناء أو العكس، يرجع إلى الكتب المؤلفة في ذلك (ذكر نماذج منها).

د- إذا كان الحديث مرسلا، يرجع إلى كتب المراسيل (ذكر نماذج منها).

المحور الثالث: التخريج الالكتروني.

- التعريف بالتخريج الالكتروني وبيان أهميته.
- موسوعة الحديث الشريف.
- التعريف بها، مجالات الاستفادة منها، طريقة استخدامها (تخريج الحديث بمعرفة اسم راوي الحديث – استخراج الحديث بمعرفة طرفه – استخراج الحديث بمعرفة كلمة من متن الحديث – استخراج الحديث بمعرفة موضوعه- استخراج الحديث بمعرفة صفة في المتن أو السند).
- الجامع للحديث النبوي:
- التعريف بالبرنامج، طريقة التخريج به (بالبحث عن راو، البحث عن أكثر من راو، البحث عن سند، البحث الصرفي، البحث عن جملة، البحث عن أكثر من جملة، التخريج الآلي، التخريج الموضوعي).
- جوامع الكلم:
- التعريف به، طريقة التخريج به (بعرض بداية الحديث، نوع السنة، الحكم على الحديث، ... مقارنة المصادر، تخريج الرسائل، البحث عن الرواة، البحث الصرفي، البحث المطابق، ...)
- المكتبة الشاملة:
- التعريف بها، طريقة التخريج بها .

المحور الأول- مدخل مفاهيمي للمادة

مدخل إلى علم التخريج ببيان مبادئه العشرة

قبل الدخول في هذا العلم الجليل يلزم بيان المبادئ العشرة التي ينبغي لقاصد كلِّ فنٍّ أن يعرفها؛ لتصور ذلك الفن قبل الشروع فيه، وهي: الحد، والموضوع، والثمرة، والفضل، والنسبة، والواضع، والاسم، والاستمداد، والحكم، والمسائل.

وقد جمعها محمد بن علي الصَّبّان (ت1206هـ) في أبيات، فقال:

إن مبادئَ كلِّ فنٍّ عشرةْ ... الحدُّ، والموضوعُ، ثمَّ الثمرةْ

فضلُه، ونسبةٌ، والواضعْ ... والاسمُ، الاستمدادُ، حكم الشارعْ

مسائلٌ وَالْبَعْضُ بِالْبَعْضِ اكْتفى ... وَمن درَى الْجَمِيع حَاز الشرفَا[1]

وعليه فهذه مبادئ «علم التخريج» باختصار:

1-حَدُّه: الحد في اللغة: الحاجِزُ بينَ شَيْئَيْنِ، ومُنْتَهى الشيءِ[2].

وحد التخريج عند أهله على المختار: «معرفةُ حالِ الرّاوي والمروِي، ومَخْرَجِهِ، وحُكمهِ قبولًا وردًا بمجموعِ طرقِهِ، وألفاظِهِ»[3].

2-موضوعه: البحث في المتن والإسناد.

3-ثمرته: معرفة المقبول والمردود من الأحاديث، بالوقوف على درجة الحديث من صحيح، أو حسن، أو ضعيف، أو ضعيف جدًا، أو موضوع.

---

(1) انظر: «الأعلام» للزركلي 297/6.

(2) انظر: «القاموس المحيط» ص276.

(3) هناك عدة تعريفات لعلم التخريج ذكرها أهل العلم في مؤلفاتهم، وما ذكرته هو تعريف بكر أبو زيد في كتابه «التأصيل» ص41. وهو -فيما يظهر لي- أرجحها، غير أنه قال فيه: «...وحُكمهِ صحة وضعفًا..» وهذا غير جامع لعدم دخول الحسن في التعريف، ولعل الصواب ما أثبته «قبولًا وردًا»؛ فهو أعم وأشمل. هذا وسيأتي بسط الكلام على تعريف التخريج وما يتعلق به.

4–نسبته: إلى العلوم الشرعية بشكل عام، وإلى السنة وعلوم الحديث بشكل خاص.

5–فضله: ما ورد من الحث على حفظ السنة والذب عنها. فللتخريج وأُصوله حكم أَصله، ومن ذلك:

–قول الله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ ...٧﴾ [الحشر].

–وقول الله تعالى: ﴿لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ لِّمَن كَانَ يَرۡجُواْ ٱللَّهَ وَٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرٗا٢١﴾[الأحزاب].

–وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ مرفوعًا: «**مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللهَ**»[1].

–وَعَنْ الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ، قَالَ: وَعَظَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ مَوْعِظَةً ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ، وَوَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ هَذِهِ لَمَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ، فَمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا؟ قَالَ: «**قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ، وَمَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ، فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِمَا عَرَفْتُمْ مِنْ سُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ...**»[2].

–وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ مرفوعًا: «**تَرَكْتُ فِيكُمْ شَيْئَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُمَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا: كِتَابَ اللهِ وَسُنَّتِي، وَلَنْ يَتَفَرَّقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ**»[3].

–وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ مرفوعًا: «**كُلُّ أُمَّتِي يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ أَبَى**»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ وَمَنْ يَأْبَى؟ قَالَ: «**مَنْ أَطَاعَنِي دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ أَبَى**»[4].

–وَعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُرَيْدَةَ قَالَ: رَأَى عَبْدُ اللهِ بْنُ مُغَفَّلٍ الْمُزَنِيّ ﷺ رَجُلًا قريبًا له يَخْذِفُ فَقَالَ لَهُ: لَا تَخْذِفْ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ الْخَذْفِ، وَقَالَ: «**إِنَّهُ لَا يَقْتُلُ الصَّيْدَ، وَلَا يَنْكَأُ الْعَدُوَّ،**

---

(1) رواه البخاري (رقم2797)، ومسلم (رقم1835).

(2) صحيح، رواه ابن ماجه (رقم43)، والحاكم (رقم331)، وأحمد (17142)، وانظر: «صحيح الجامع» (937).

(3) صحيح، رواه الحاكم (رقم319)، والبزار كما في «البحر الزخار» (رقم8993)، والدارقطني (رقم4606)، وابن شاهين في «مذاهب أهل السنة» (رقم44)، و«الترغيب في الفضائل» (رقم528)، وانظر: «صحيح الترغيب» (رقم40).

(4) رواه البخاري (رقم6851).

وَإِنَّهُ يَفْقَأُ الْعَيْنَ، وَيَكْسِرُ السِّنَّ»، ثُمَّ رَآهُ بَعْدَ ذَلِكَ يَخْذِفُ، فَقَالَ لَهُ: أُحَدِّثُكَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ الْخَذْفِ، وَأَنْتَ تَخْذِفُ؟ لَا أُكَلِّمُكَ أَبَدًا[1].

6–واضعه: علماء الحديث.

7–اسمه: أُصول التخريج.

8–استمداده: من علم مصطلح الحديث، وتطبيقات العلماء العملية.

9–حكمه: فرض كفاية.

10–مسائله: البحوث المتعلقة بالرواة من جرح وتعديل، والمتعلقة بالمتن من علل واضطراب، والمتعلقة بالإسناد من اتصال وانقطاع، ورفع ووقف وإرسال، والمتعلقة بالمصادر المسندة الأصلية، ومرتبته من قبول ورد.

أولًا-تعريف التخريج لغة واصطلاحاً-واستعمالات هذه العبارة:

1–تعريف التخريج لغة:

التخريج لغة: التخريج مصدر الفعل الرباعي «خَرَّج» على وزن «فَعَّل»، تقول: خرَّجَ يخرجُ تخريجًا على وزن «تَفْعيل».

وأصل اشتقاقه من الفعل الثلاثي «خَرَجَ» على وزن «فَعَل» بمعنى برز وظهر[2]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَىٰهَا ﴿٢٩﴾﴾[النازعات] أي: أَبْرَزَ وَأَظْهَرَ نَهَارَهَا وَنُورَهَا[3].

2–تعريف التخريج اصطلاحًا:

هو: «معرفةُ حالِ الرّاوي والمروِي، ومَخْرَجِهِ، وحُكمِهِ قبولًا وردًا بمجموعِ طرقِهِ، وألفاظِهِ»[4].

---

(1) رواه البخاري (رقم5497)، ومسلم (رقم1954).

(2) انظر: «لسان العرب» 249/2.

(3) انظر: «تفسير البغوي» 329/8.

(4) انظر: «التأصيل» لبكر أبو زيد ص41.

شرح التعريف الاصطلاحي:

قول: «**معرفةُ حالِ الرّاوِي**» يعني معرفة أحوال رجال إسناد الحديث المراد تخريجه، وذلك من خلال كتب الجرح والتعديل.

وقول: «**والمَروِي**» يعني معرفة متن الحديث المراد تخريجه، وإمعان النظر فيه؛ للوقوف على المضطرب منه، والشاذ، والمنكر، والمعلول، والمدرج...الخ.

وقول: «**ومَخْرَجِهِ**» يعني من مصادره «الأصلية المسندة»[1].

فإن لم يكن فمن «الفرعية المسندة» الناقلة عن مصادر أصلية مسندة أقدم منها[2].

فإن لم يكن فمن «الناقلة عنها بأسانيدها»[3].

وقول: «**وحُكمهِ قبولًا وردًا**» يعني بيان درجة الحديث من صحة وحسن وضعف، وهي ثمرة التخريج، وجزء من ماهيته. فمعرفة حكم الحديث المخرّج هو شرط في التخريج وليس أمرًا زائدًا خلافًا لمن نازع فيه.

وقول: «**بمجموعِ طُرقهِ، وألفَاظهِ**» يعني أن التَّخريجَ لا يتحقق إلا باستفراغ الجهد والبحث بجمع طرق وألفاظ الحديث من جميع مصادره الأصلية المسندة.

3-استعمالات الأئمة للفظ التخريج:

يعد لفظ «التخريج» من المشترك اللفظي الذي تختلف دلالته حسب مراد المتكلم منه سواء

---

(1) كالكتب التسعة.

(2) كرواية البيهقي في «السنن الكبرى» أحاديث مفقودة من «صحيح ابن خزيمة»، فكتاب «السنن الكبرى» يعد من الكتب المسندة الفرعية؛ لأن البيهقي يروي عن نحو تسعين مصدرًا مسندًا أصليًا، بعضها مفقود كله كمغازي موسى بن عقبة الأسدي (ت141هـ)، أو بعضه كـ«صحيح ابن خزيمة». انظر: «موارد الإمام البيهقي في كتابه السنن الكبرى» لنجم عبد الرحمن خلف.

(3) مثال ذلك «مسند أحمد بن مَنِيع» (ت244هـ)، وهو مسند مشهور ذكر الحافظ زوائده في «المطالب العالية»، وهو من الكتب المسندة الأصلية المفقودة، وقد كان قطعًا موجودًا في زمن الحافظ ابن حَجَر إذْ سَمِعه، وقرأه على شيوخه، وجمع زوائده، ونقل منه في العديد من مؤلفاته كـ«التلخيص» 244/1 قال: «وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ فِي مُسْنَدِهِ حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ خَارِجَةَ ثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ الْمُنْذِرِ عَنْ عَطَاءٍ وَطَاوُسٌ وَمُجَاهِدٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَسَوَّكَ وَهُوَ صَائِمٌ».

عند المحدثين أو غيرهم؛ ولهذا استلزم بيان أهم تلك الإطلاقات حتى لا تلتبس تلك المصطلحات على طالب علم التخريج، ويتضح ذلك بما يلي:

التخريج في اصطلاح المتقدمين هو: إبراز المحدِّث الحديثَ أو إظهاره بسنده إلى النبيّ ﷺ وروايته للناس. قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: «ثُمَّ إِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ **مُبْتَدِئُونَ فِي تَخْرِيجِ** مَا سَأَلْتَ وَتَأْلِيفِهِ، عَلَى شَرِيطَةٍ»[1]، أي على شرطه، فسمّى عمله في إخراج الصحيح تخريجًا.

وهكذا صار الاصطلاح الشائع بين أهل العلم بأن إيراد المحدّث الحديثَ بإسناده إليه حتى النبي ﷺ يعد إخراجًا. فتقول: أخرجه مالك في «الموطأ»، وأخرجه أحمد في «المسند»، وأخرجه البخاري في «صحيحه»...الخ.

ثم أخذ التخريج منحًا آخر في القرن السابع والثامن، فصار يطلق على استخراج أحاديث كتاب معين من مصادره الأصلية مع بيان درجته غالبًا.

ثم تطور علم التخريج فأخذ منحًا آخر في الزمن المعاصر، فصار علمًا مستقلًا عن علم مصطلح الحديث؛ ولهذا وقع الاختلاف بين المعاصرين الذين ألّفوا في علم وأصول التخريج في تعريف «علم التخريج» اصطلاحًا وإن كانت التعريفات في الجملة متقاربة إلى حد ما.

ثانياً-أهمية التخريج

-فوائده-أهدافه-نشأته-الأطوار التاريخية التي مر بها

1-أهمية التخريج:

تبرز أهمية وشرف كل علم بمتعلقه، وعلم التخريج متعلق بالسنة النبوية التي هي المصدر الثاني من مصادر التشريع، فلولا السنة لم نعرف صلاة ولا صيامًا، ولا زكاة ولا حجًا، فضلًا عن أغلب الأحكام الشرعية.

فالسُنة مبينة وموضحة لمجمل القرآن، فعلم التخريج، هو علم يحقق به في صحة ثبوت الدليل

---

(1) انظر: «مقدمة صحيح مسلم» 4/1.

من السنة، فيحتاج إليه كل فقيه وعالم بالشريعة، وكل باحث في العلوم الإسلامية.

2–فوائد التخريج:

يمكن إجمال فوائد التخريج من خلال العناصر التالية[1]:

1–معرفة المقبول والمردود من الأحاديث النبوية، من خلال جمع الطرق وتخريجها.

2–توثيق الحديث؛ باستخراجه من مصادره الأصلية.

3–ضبط النص المروي بلا زيادة أو نقصان؛ باستخراجه من أصله بلا وسائط.

4–جمع وحصر ألفاظ الحديث؛ لفهم مناسبة وروده، وشرح غريبه، وضبط رواته، واكتشاف علل متنه من اضطراب أو شذوذ ونكارة، والمقلوبات، والمدرجات من الرواة، وزيادة الثقات.

5–جمع وحصر الأسانيد؛ لترجيح الاتصال أو الإرسال، والرفع أو الوقف، والمبهم والمهمل والمجهول والمختلط من الرواة.

6–التمييز بين أنواع الأحاديث من آحاد ومتواتر، وفرد، وعزيز، ومشهور.

7–الوقوف على الشواهد والمتابعات؛ لتقوية ما يتقوى به، وإهمال ما لا يعتبر به.

8–معرفة أقوال علماء الحديث في الحديث من صحة وحسن وضعف، واتصال وانقطاع.

9–كشف أوهام الرواة، والمخرّجين.

10–معرفة العلو بأقسامه.

3–الهدف من التخريج:

الهدف الأساسي والثمرة المرجوة من التخريج هو معرفة المقبول والمردود من الأحاديث، بالوقوف على درجة الحديث من صحيح، أو حسن، أو ضعيف، أو ضعيف جدًا، أو موضوع.

---

(1) انظر فوائد التخريج والاستخراج في المراجع التالية: «علوم الحديث» لابن الصلاح ص19، «النكت على مقدمة ابن الصلاح» لابن حجر 321/1، «التأصيل» لبكر أبو زيد ص61، «تخريج الحديث الشريف» للبقاعي ص23، «المدخل إلى تخريج الأحاديث» للعابد ص14، «علم التخريج ودوره في خدمة السنة النبوية» للبلوشي ص20.

4–نشأة علم التخريج، والأطوار التاريخية التي مر بها:

إن مبدأ التثبت في قبول الأخبار بشكل عام هو مطلب شرعي نص عليه القرآن الكريم ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ ...٦﴾[الحجرات]، وقرأ حمزة والكسائي وخلف: ﴿**فَتَثبتوا**﴾[1]، وقد سلك الصحابة هذا المسلك في تحري الروايات، والتثبت من الأخبار، فكان أول من طلب المتابع والشاهد لأخبار النبي ﷺ، أبو بكر الصديق ﷺ في قصة ميراث الجدة كما قال الذهبي[2]، وقد نقلت إلينا أخبار كثيرة تؤكد هذه الحقيقة[3].

وسار التابعون على هدي الصحابة، خاصة بعد ظهور الفتن وتفشي الوضع؛ نصرة للأهواء.

وفي عهد صغار التابعين جمعت السنة في دواوين خاصة.

ولم يكن العلماء –في هذا العصر– بحاجة إلى هذا العلم لقصر الأسانيد، وسعة حفظهم واطلاعهم على الحديث النبوي، مع أن قواعد هذا العلم كانت تتناقل بينهم شفهيًا.

إلا أن هناك من اعتنى بجمع الطرق ولو لحديث واحد، ولعل من أقدم من فعل ذلك هو: علي بن المديني (ت234هـ).

كما أن الإمام الترمذي (ت279هـ) وضع لبنة أخرى عندما ألف جامعه، فقد كان يذكر بعد كل حديث شواهده المروية عن الصحابة، فيقول: «وفي الباب عن فلان وفلان».

وبعد ذلك اجتهد عدد من العلماء في القرن الرابع في العناية بالأحاديث المرسلة والمعلقة

---

(1) انظر: «شرح طيبة النشر» للنويري 274/2.

(2) انظر: «تذكرة الحفاظ» 2/1، وحديث ميراث الجدة رواه أبو داود (رقم2894)، والترمذي (رقم2101)، وابن ماجه (رقم2724)، ومالك في «الموطأ» (رقم1871)، وعبد الله بن الإمام أحمد في «زوائده على المسند» (رقم17980)، وابن حبان (رقم6031)، عن قَبِيصَةَ بْنِ ذُؤَيْبٍ، أَنَّهُ قَالَ: جَاءَتِ الْجَدَّةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا. فَقَالَ لَهَا أَبُو بَكْرٍ: مَا لَكِ فِي كِتَابِ اللهِ شَيْءٌ. وَمَا عَلِمْتُ لَكِ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، شَيْئاً. فَارْجِعِي حَتَّى أَسْأَلَ النَّاسَ. فَسَأَلَ النَّاسَ. فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: حَضَرْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، أَعْطَاهَا السُّدُسَ. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: هَلْ مَعَكَ غَيْرُكَ؟ فَقَامَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ الْأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ مِثْلَ مَا قَالَ الْمُغِيرَةُ. فَأَنْفَذَهُ لَهَا أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ. ورجاله ثقات، ولكن قبيصة لم يدرك أبا بكر، **فالحديث مرسل صحيح**. وقال الترمذي: «حَسَنٌ صَحِيحٌ»، وصححه لغيره شعيب الأرناؤوط.

(3) وقد جمع هذه النصوص السباعي في كتابه «السنة ومكانتها في التشريع» ص66.

والمعضلة في كتب الحديث المشهورة فوصلوها في مصنفات مستقلة، ولعل أقدمهم: أحمد بن خالد القرطبي المعروف بابن الجبَّاب وأبي عمر (ت322هـ) حيث ألف «مسند الموطأ».

وبعد هذه المرحلة المؤسسة لهذا العلم أتت مرحلة أخرى، وهي حين بعُد الزمن، وطالت الأسانيد، وتنوعت العلوم، وكثرت المصنفات، وصار كثير من المعتنين بالعلوم الأخرى كالتفسير والفقه والأصول تقل عنايتهم ببيان الأحاديث والآثار التي يوردونها في كتبهم. يقول العراقي: «عادة المتقدمين السكوت عما أوردوا من الأحاديث في تصانيفهم، وعدم بيان من خرجها، وبيان الصحيح من الضعيف إلا نادرًا وإن كانوا من أئمة الحديث، حتى جاء النووي فبين. وقصد الأولين ألا يغفل الناس النظر في كل علم في مظنته، ولهذا مشى الرافعي على طريقة الفقهاء مع كونه أعلم بالحديث من النووي»[1].

ولهذا نهض كثير من العلماء فصنفوا كتبًا في تخريج أحاديث هذه الكتب في كل فن.

ثم استقل هذا العلم واحتيج إليه أكثر، وبذلت فيه جهود عظيمة ولاسيما في القرنين الثامن والتاسع، واستمرت العناية به إلى عصرنا الحاضر لكن توسع المعاصرون في التخريج من بطون الكتب وعزو الأحاديث إلى مصادرها الأصلية، وذلك لشدة الضعف في العلم بالحديث النبوي، وغلبة قصور الهمم عن حمل هذا العلم الشريف[2].

فعلم تخريج الأحاديث كان يتناقله علماء الحديث ممارسة لا تنظيرًا؛ لأن موضوعاته مبثوثة في كتب مصلح الحديث، حتى قامت الجامعات الشرعية في زمننا المعاصر بتدريس السُنّة وعلوم الحديث، فظهرت الحاجة الملحة إلى تأصيل علم التخريج نظريًا، ومن ثم استقلاله عن مصطلح الحديث؛ ليسهل تدريسه للطلاب.

---

(1) انظر: «فيض القدير» 668/2.

(2) انظر: «أصول التخريج» ص14.

ثالثاً-علاقته ببعض المصطلحات (الاستخراج والانتقاء والاعتبار)

[تعريفه، أهميته، فوائده، نماذج من الكتب المؤلفة فيه]

1-علاقة التخريج بالاستخراج:

أ-تعريف الاستخراج:

الاستخراج في اصطلاح المحدثين هو أَنْ يَأْتِيَ الْمُصَنِّفُ إِلَى الْكِتَابِ، فَيُخَرِّجَ أَحَادِيثَ بِأَسَانِيدَ لِنَفْسِهِ غَيرِ مُلتَزِمٍ فِيهَا ثِقة الرواةِ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ صَاحِبِ الْكِتَابِ؛ فَيَجْتَمِعَ مَعَهُ فِي شَيْخِهِ أَوْ مَنْ فَوْقَهُ.

شَرْطُهُ: أَنْ لَا يَصِلَ إِلَى شَيْخٍ أَبْعَدَ حَتَّى يَفْقِدَ سَنَدًا يُوَصِّلُهُ إِلَى الْأَقْرَبِ إِلَّا لِعُذْرٍ مِنْ عُلُوٍّ أَوْ زِيَادَةِ مُهِمَّةٍ، وَرُبَّمَا أَسْقَطَ الْمُسْتَخْرِجُ أَحَادِيثَ لَمْ يَجِدْ لَهُ بِهَا سَنَدًا يَرْتَضِيهِ، وَرُبَّمَا ذَكَرَهَا مِنْ طَرِيقِ صَاحِبِ الْكِتَابِ[1].

منهج ترتيب المستخرجات: المتبع في ذلك أن يتفق ترتيب المستخرج مع ترتيب الكتاب المخَرَّج عليه.

ب-أهمية وفوائد الاستخراج:

1-عُلُوُّ الْإِسْنَاد. بنقص عدد رواة الحديث.

2-زِيَادَةُ قدر الصَّحِيحِ؛ وذلك لما يقع من ألفاظ زائدة وتتمات في بعض الأحاديث.

3-القوة؛ لتعدد الطرق، وهذا يفيد في الترجيح عند المعارضة.

4-التصريح بسماع المدلسين.

5-بيان المهملين والمبهمين من الرواة[2].

ج-مثال لفوائد المستخرجات:

روى مسلم (رقم493) عن أَبِي بَكْرِ بْن أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ **شُعْبَةَ**، قَالَ:

---

(1) انظر: «تدريب الراوي» 117/1.

(2) المهمل من الرواة هو: من ذكر اسمه ولم يميز كـ«سفيان» و«حماد»، والمبهم من الرواة هو: من لم يذكر اسمه كرجل»، و«شامي».

سَمِعْتُ **قَتَادَةَ [ابن دِعَامة]، عَنْ** أَنَسٍ، عن النبي ﷺ قال: «**اعْتَدِلُوا فِي السُّجُودِ، وَلاَ يَبْسُطْ أَحَدُكُمْ ذِرَاعَيْهِ انْبِسَاطَ الكَلْبِ**».

فهذا الحديث رواه أبو عوانة في «مستخرجه» (رقم1869) عن الصَّغَانِيّ قَالَ: ثَنَا أَبُو النَّضْرِ قَالَ: أنبا **شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ** أَنَسَ، عن النبي ﷺ قال: «**اعْتَدِلُوا فِي السُّجُودِ وَلَا يَبْسُطْ أَحَدُكُمْ ذِرَاعَيْهِ بِسَاطَ الْكَلْبِ**». فكلا الحديثين خماسي الإسناد قد التقيا في شعبة، ولكن قتادة مدلس من الثالثة، وقد عنعنه عند مسلم، وهذا قادح في الرواية، ولكنه قد صرح بالسماع في رواية أبي عوانة، وهذه فائدة. وأيضًا توجد فائدة أخرى وهي تقوية الرواية بتعدد الطرق عن شعبة.

د–نماذج من الكتب المؤلفة في الاستخراج:

هناك مستخرجات كثيرة على عدد من الكتب، أشهرها:

1–على «**البخاري**»: «مستخرج الْإِسْمَاعِيلِيّ» لأحمد بن إبراهيم الْإِسْمَاعِيلِيّ الجرجاني (ت371هـ). وهذا الكتاب مفقود، وقد حاول بعض الباحثين دراسة هذا الكتاب من خلال ما نقل عنه في بعض شروح السنة[1].

2–على «**مسلم**»: «مستخرج أَبِي عَوَانَةَ» لأَبِي عَوَانَةَ يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الْإِسْفَرَايِينِيّ (ت316هـ). وقد طبع الكتاب في خمسة مجلدات وبلغ عدد أحاديثه (8718) حديث.

3–على «**الترمذي**»: «مستخرج الطوسي على جامع الترمذي» لأَبي عَلِيٍّ الحسن بن عَلِيّ بنِ نَصْرٍ الطُّوْسِيّ، الملَقَّبُ: بِكَرْدُوشٍ (ت312هـ). وقد طبع في أربعة مجلدات، وبلغ عدد أحاديثه (882) حديث.

2–علاقة التخريج بالانتقاء:

أ–تعريف الانتقاء:

الانتقاء بالانتخاب والفوائد: هو ما خُرّج من مرويات الشيخ؛ لاستحداث فائدة

(1) انظر: مقال «المستخرج على صحيح البخاري للإسماعيلي» (دراسة وتحليل) لرستم ص139 مجلة جامعة الإمام العدد (36).

مخصوصة[1].

فقد أطلق بعض المحدثين لفظ التخريج على انتقاء وانتخاب الفوائد، فيقول الخطيب البغدادي: «وَكَانَ بَعْضُ شُيُوخِنَا يَقُولُ: مَنْ أَرَادَ الْفَائِدَةَ فَلْيَكْسَرْ قَلَمَ النَّسْخِ وَلْيَأْخُذْ قَلَمَ التَّخْرِيجِ»[2].

فالمقصود بانتقاء وانتخاب الفوائد هي تلك الكتب التي يدون فيها مؤلفوها ما يلقيه مشايخهم عليهم من فوائد وغرائب في مجالس الإملاء.

ب–أنواع التخريج على الانتخاب والفوائد: على نوعين:

الأول–انتخاب مقيد:

1–انتخاب مقيد بحديث معين.

2–انتخاب مقيد بنوع معين من الأحاديث.

3–انتخاب مقيد بنوع معين من الأسانيد.

الآخر–انتخاب مطلق[3].

ج–منهج تأليف تخريج الفوائد:

مما سبق يتضح أن أغلب كتب الفوائد لا تتقيد بنظام في التصنيف من حيث الموضوع، ومن تقديم وتأخير.

وأغلب كتب الفوائد تكون من تخريج أحد أئمة الحديث، فيختار من حديث الشيخ إما من العوالي، أو الصحاح، أو الحسان، أو الغرائب، أو المستخرجات، أو الأفراد، أو شيوخ في بلد معين، وغيرها من الموضوعات التي تهم المحدثين[4].

---

(1) انظر: «الفوائد المنتخبة» لأبي القاسم المهرواني تخريج الخطيب البغدادي تحقيق سعود الجربوعي 114/1.

(2) انظر: «الجامع لأخلاق الراوي» للخطيب 282/2. لأنَّ الناسخَ عادة لا يمعن النظر فيما يكتبُهُ عن المشايخ، بخلافِ المخَرّج، فإنّ ما ينتخبه وينتقيه من الفوائد على المشايخ يحتاجُ لتأمل وإمعان نظر.

(3) انظر: «الفوائد المنتخبة» لأبي القاسم المهرواني تخريج الخطيب البغدادي تحقيق سعود الجربوعي 133/1.

(4) انظر: «معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد» للأعظمي ص294.

د–أهمية وفوائد الانتقاء:

ترجع أهمية انتقاء الفوائد كأهمية كتب المستخرجات. وأبرز ما تزيد عليها هو:

1–حَوَت كتب الفوائد آثارًا مسندة إلى الصّحابة أو التّابعين، وغيرهم في فنون متعدّدة كالتّفسير وعلومه، والعقيدة، والحديث وعلومه، والفقه أصول، والوعظ والرقائق، ونحو ذلك.

2–تضمنت فوائد لأهل العلم في علوم مختلفة كالمصطلح، والجرح والتعديل، وعلم الرّجال والتّراجم والوفيّات، وغير ذلك.

3–ترتيبها الدقيق حسب نوع الأحاديث المنتخبة، كأن تكون من الصّحاح دون غيرها، أو الصّحاح والغرائب، أو العوالي.

هـ–نماذج من الكتب المؤلفة في الانتقاء:

1–«من الفوائد المنتقاة الحسان العوالي» لعثمان بن محمد السمرقندي (ت345هـ).

2–«الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب» لأبي القاسم المهرواني (ت468هـ)، تخريج الخطيب البغدادي (ت463هـ).

3 –«من عوالي الضياء المقدسي تخريجه من الموافقات في مشايخ أحمد» لضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت643هـ).

3–علاقة التخريج بالاعتبار:

لقد درج بعض أهل الحديث على استعمال مصطلح (يخرج حديثه اعتبارًا)، ويقصد بذلك كتابة حديث الراوي في الكتب من أجل الاعتبار به، فيجمع ما كان ضمن هذا النوع من الحديث، أو الرواة، ويكتب، أو يخرج في الكتب، رجاء أن يوجد له في الروايات سواه مما يشاكله في القوة أو يرقى فوقه، من متابعات في الأسانيد أو شواهد، فيزول به أثر الضعف وينتقل به الحديث إلى القبول.

أنواع الاعتبار:

إذا تقرر هذا فـ(الاعتبار) عند المحدثين على نوعين:

الأول: أن يكون في الراوي أو الحديث ضعف يمكن جبره.

كـ«عبد الله بن لَهِيعة» (ت174هـ) ضعيف إذا انفرد عن غير العبادلة، وهم: عبد الله بن المبارك، وعبد الله بن وهب، وعبد الله بن يزيد المقرئ، وعبد الله بن مسلمة القعنبي؛ لاختلاطه، وهو حسن الحديث إذا توبع، فيخرج حديثه اعتبارًا، أي يكتب حديثه للنظر هل وافقه غيره في الرواية أو لا؟ فإن كان الأول قبل حديثه، وإلا رُدّ.

والنوع الآخر: يقصد منه تمييز حديث هذا الراوي؛ ليترك ويحترز من مروياته الأخرى.

كقول أبي حاتم الرازي في (عبد العزيز بن عمران): «متروك الحديث ضعيف الحديث، منكر الحديث جدًا»، قال ابنه: قلت: يكتب حديثه؟ قال: «على الاعتبار»[1].

وقال الْأَثْرَمُ: «رَأَى أَحْمَدُ بْنُ حَنْبلٍ يَحْيَي بْنَ مَعِينٍ بِصَنْعَاءَ فِي زَاوِيَةٍ وَهُوَ يَكْتُبُ صَحِيفَةَ مَعْمَرٍ عَنْ أَبَانٍ عَنْ أَنَسٍ فَإِذَا اطَّلَعَ عَلَيْهِ إِنْسَانٌ كَتَمَهُ. فَقَالَ لَهُ أَحْمَدُ: تَكْتُبُ صَحِيفَةَ مَعْمَرٍ عَنْ أَبَانٍ عَنْ أَنَسٍ وَتَعْلَمُ أَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ؟ فَلَوْ قَالَ لَكَ قَائِلٌ: أَنْتَ تَتَكَلَّمُ فِي أَبَانٍ ثُمَّ تَكْتُبُ حَدِيثَهُ عَلَى الْوَجْهِ؟ فَقَالَ رَحِمَكَ اللَّهُ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَكْتُبُ هَذِهِ الصَّحِيفَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَلَى الْوَجْهِ فَأَحْفَظُهَا كُلَّهَا وَأَعْلَمُ انها موضوعة حتى لا يجئ بَعْدَهُ إِنْسَانٌ فَيَجْعَلُ بَدَلَ أَبَانٍ ثَابِتًا، وَيَرْوِيهَا عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ، فَأَقُولُ لَهُ: كَذِبْتَ إِنَّمَا هِيَ عَنْ أَبَانٍ لَا عَنْ ثَابِتٍ»[2].

أ–تعريف الاعتبار:

هو مصدر «اعتبر» بمعنى النظر في الأمور؛ ليعرف بها شيء آخر من جنسها كما في قوله تعالى: ﴿فَٱعۡتَبِرُواْ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَبۡصَٰرِ ۝٢﴾[الحشر].

واصطلاحًا: هو تتبع طرق حديث انفرد بروايته راوٍ واحد؛ لِيُعْرَفَ هَلْ شَارَكَهُ فِي ذَلِكَ الْحَدِيثِ رَاوٍ غَيْرُه أم لا؟ فالاعتبار عبارة عن طريقة البحث والتفتيش عن التابع والشاهد، وليس هو

---

(1) انظر: «الجرح والتعديل» 5/391.

(2) انظر: «المدخل إلى كتاب الإكليل» للحاكم ص32. وأبان هذا هو «أبان بْن أَبِي عياش» متروك الحديث كما في «التقريب» (رقم142).

قسيمًا لهما[1].

ب–أهمية وفوائد تخريج الحديث للاعتبار:

مما لا شـــك فيه أن التخريج للاعتبار له أهمية كبيرة جدًا في تقوية الأحاديث وارتقائها من درجة ومرتبة إلى أخرى.

ج–مِثَال الِاعْتِبَار:

كَالْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَـلَمَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ سِـيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مرفوعًا: «**أَحْبِبْ حَبِيبَكَ هَوْنًا مَا**»[2]. فحمّاد إمام جليل إلا أنه لما كبر ســـاء حفظه فاختلط، فتوقف النقاد في الاحتجاج بروايته كالبخاري وغيره[3].

هـ–مظان أحاديث الاعتبار:

1–«الأفراد» لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان المعروف بابن شاهين (ت 385هـ).

2–«الأفراد» لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت 385هـ).

رابعاً-التعريف بالكتب المؤلفة في منهجية التخريج:

يعتبر علم «تخريج الحديث» من أحدث علوم علم الحديث نشـــأة من حيث التأصـــيل والاســـتقلال عن علم مصـــطلح الحديث، ولكنه قديم النشـــأة عمليًا وتطبيقًا؛ ولهذا جل من أفرده بالتأليف هو من المعاصرين، ومن أبرزهم:

1–كتاب: «**حصـــول التفريج بأصـــول التخريج**» للمؤلف: أحمد بن محمد بن الصِّـــدِّيق الغُمَاري (ت1380هـ)، وقد نشرته مكتبة طبرية، بالرياض.

---

(1) انظر: «تدريب الراوي» 282/1. وهذا التعريف على المعنى الأول، وهو المصـــطلح عليه عند علماء الحديث عند الاطلاق. أما تعريف الاعتبار على المعنى الآخر، فيمكن تعريفه بأنه كتابة أحاديث الرواة الضعفاء جدًا والمتروكين والكذابين؛ ليحترز من مروياتهم.

(2) صحيح، رواه الترمذي (رقم1997)، والبيهقي في «الشعب» (رقم6593)، وللحديث شواهد ومتابعات؛ ولهذا صححه الألباني في «غاية المرام» (رقم472).

(3) انظر: «الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات» لابن الكيال ص460.

2-كتاب: «**أصول التخريج ودراسة الأسانيد**» للمؤلف: محمود الطحان، وقد طبع للمرة الأولى بسوريا سنة (1398هـ)، وذكر المؤلف وبعض أهل العلم أن هذا كتاب هو أوَّل كِتاب أُلِّفْ على الإطلاق في التَّخْرِيجْ النَّظَرِي، وفي ذلك نظر؛ لأن ما بين وفاة الغُماري وطباعة كتاب الطّحان قريب من 20 سنة.

3-كتاب: «**التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل**» للمؤلف: بكر بن عبد الله أبو زيد، وقد نشرته دار العاصمة في الرياض المجلد الأول عام 1413هـ.

4-كتاب: «**التخريج ودراسة الأسانيد**» للمؤلف: حاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني، وأصله محاضرات ألقاها في أحد المساجد.

5-كتاب: «**كيف ندرس علم تخريج الحديث**» للمؤلفين: حمزة المليباري، وسلطان العكايلة، نشرته دار ابن حزم بيروت سنة 1430هـ.

6-كتاب: «**تخريج الحديث الشريف**» للمؤلف: علي نايف البقاعي، وقد نشرته دار البشائر ببيروت.

7-كتاب: «**علم التخريج ودوره في خدمة السنة النبوية**» للمؤلف: عبد الغفور بن عبد الحق حسين البلوشي. وقد نشره مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

8-كتاب: «**علم التخريج ودوره في حفظ السنة النبوية**» المؤلف: محمد بن ظافر الشهري، وقد نشره مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

9-كتاب: «**علم التخريج ودوره في حفظ السنة النبوية**» للمؤلف: المؤلف: محمد محمود بكار، وقد نشره مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

10-كتاب: «**كشف اللثام عن أسرار تخريج أحاديث سيد الأنام**» للمؤلف: عبد الموجود عبد اللطيف، ونشرته دار ابن تيمية بمصر، عام 1985م.

خامساً-التعريف بالكتب المؤلفة في التخريج في مصنفات معينة:

(العقائد، التفسير وعلوم القرآن، الحديث، الفقه، الأصول، التصوف والأخلاق):

في القرن السابع والثامن ازدهر علم التخريج التطبيقي المصنف على تخريج أحاديث كتب الفنون المتنوعة كالعقيدة، والفقه، والتفسير، والرقائق، والأخلاق، والأذكار...الخ.

ومما لا ريب فيه أنه ينبغي لطلاب العلم الإلمام ببعض أبرز هذه الكتب ومعرفة مؤلفيها ومناهجهم والتقييم العلمي لهذه الكتب، **فمن أبرزها في الفقه:**

1-في المذهب الحنفي:

«**نصب الراية لأحاديث الهداية**» للحافظ أبي محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي الحنفي (ت762هـ)، والأصل هو كتاب «الهداية في شرح بداية المبتدي» لأبي الحسن علي بن أبي بكر المرغيناني (ت 593هـ).

ونوجز منهج الزيلعي في تخريج الأحاديث في الأمور الآتية:

أ-لم يذكر الزّيلعي لكتابه مقدمة يبيّن منهجه فيه، وقد قيل السبب في ذلك أنه لم يكمله.

ب-من مزايا الكتاب استيعابه لجملة كبيرة من الأحاديث المخرجة، وتكلم على أسانيدها، ودقق في رواتها جرحًا وتعديلًا، وبين درجاتها.

ج-خرج ما ورد صريحًا بأنه حديث نبوي، أو تلميحًا.

د-لم يقتصر على تخريج أدلة الأحناف، وإنما أدلة خصومهم من المذاهب الأخرى، وكان منصفًا في أحكامه على الرواة والأحاديث.

هـ-يبدأ بتخريج المرفوع، ثم المرسل.

2-في الفقه المالكي:

«**الهِدَايَة في تخريجِ أَحَادِيثِ البِدَايَة**» لأبي الفَيض أحمَد بن مُحَمَّد بن الصِدّيق الغُمَارِي (ت1380هـ)، والأصل هو «بدَاية المجتهِد ونهَاية المقتَصِد» لأبي الوَليد محمد بن أحمد بن محمد بن

رُشد الحفيد (ت595هـ).

ونوجز منهج الغماري في تخريج الأحاديث في الأمور الآتية:

أ-سلك مسلك التخريج الموسّع للحديث بجميع طرقه ورواياته، وتناول عمل السابقين في هذا العلم، فوافق بعضه، وعارض بعضه الآخر، وله مناقشات نافعة.

ب-طريقته في التخريج أن يردّ الحديث للكتب الستّة -إن وجد فيها- ويتتبعه في جميع المصادر ويذكر الطرق والأسانيد، ومختلف الروايات والألفاظ للحديث الواحد.

ج-التزم في كتابه تخريج الأحاديث المرفوعة فقط، ولم يتعرض للأحاديث الموقوفة على الصحابة من الآثار.

3-في الفقه الشافعي:

«**التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**» للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، والأصل المخرج هو للإمام عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي أحد أبرز علماء الشافعية (ت 623هـ) وهو «العزيز في شرح الوجيز»، و«الوجيز في الفقه» لمحمد بن محمد الغزالي (ت505هـ).

ونوجز منهج الحافظ في تخريج الأحاديث في الأمور الآتية:

أ-يذكر الحافظ أولًا نص الحديث كما في الكتاب «العزيز» للرافعي دون زيادة أو نقصان.

ب-يعزو الحديث إلى المصادر الأصلية مكتفيًا بأسماء أصحابها، فيقول مثلًا: رواه أبو داود والترمذي وأحمد والطبراني، وأحيانًا يصرح باسم الكتاب، فيقول: «رواه الحاكم في المستدرك».

ج-غالبًا يذكر درجة الحديث، وإذا كان ضعيفًا، بين وجه ضعفه، وذكر أقوال أهل الجرح والتعديل فيه.

د-يذكر الصحابي راوي الحديث.

هـ-أحيانًا يذكر اختلاف ألفاظ وروايات الحديث.

4-في الفقه الحنبلي:

«**إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**» للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، وقد ذكر الأمور الباعثة على قيامه بتخريجه، وهي كما يلي:

الأول: أن أصله «منار السبيل شرح دليل الطالب» لمؤلفه إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان (ت1353هـ)، والمتن «دليل الطالب» للشيخ مرعيّ بن يوسف الكرميّ المقدسي الحنبلي (ت1033هـ)، فيعد الأصل من أمهات كتب الفقه الحنبلي، وقد استدل بكمًا كبيرًا جدًا من الأحاديث المرفوعة بلغ عددها أكثر من ثلاثة آلاف.

الثاني: أنه لا يوجد بين أيدي أهل العلم كتاب في تخريج كتاب في الفقه الحنبلي كما للمذاهب الأخرى، فرأى أن من الواجب عليه نصرة مذهب الحنابلة بتخريج أحاديث هذا الكتاب.

ونوجز منهج الألباني في تخريج الأحاديث في الأمور الآتية:

أ-التخريج المتوسع بعزو الحديث بمتابعاته وشواهده إلى المصادر بذكر الجزء والصفحة.

ب-تصدير الحكم على الحديث قبل تخريجه، فيقول: «صحيح، حسن، أو ضعيف».

ج-تخريج الحديث باعتبار الرواة عن الصحابي، فيقول: «له طرق عن أبي هريرة»، ثم يخرج من طرقه واحدًا تلو الآخر عن الصحابي، ثم شواهد الحديث والحكم عليها.

د-التنبيه على بعض ما فات من تخريج بعض الحفاظ من المتابعات والاستدراك عليهم.

هـ-التنبيه على تدليس المدلس وعنعنته في الرواية، ثم الحكم عليه على ضوئه.

5-في التفسير:

«الإسعاف في تخريج الأحاديث والآثار الواردة في تفسير الكشاف» لعبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت762هـ). والأصل هو كتاب «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل» لأبي القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري (ت538هـ)، وقد اقتصر في تخريجه على الأحاديث المصرح برفعها وبعض الموقوفات، وقد بلغ عددها أكثر من ألف وخمسمائة حديث وأثر. والكتاب

اختصره الحافظ ابن حجر العسقلاني في «الكاف الشاف تخريج أحاديث الكشاف».

6-في الأذكار:

«نتائج الأفكار بتخريج أحاديث الأذكار» لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، والأصل هو «كتاب الأذكار» للنووي ولم يتمه، وأتمه تلميذه السخاوي (ت902هـ).

7-في أصول الفقه:

«موافقة الخُبْر الخَبَر في تخريج أحاديث المختصر» لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، والأصل هو كتاب «مختصر منتهى السول والأمل» لعثمان بن عمر بن الحاجب الأصولي المالكي صاحب «الكافية في النحو، والشافية في الصرف (ت646هـ). ولإسماعيل بن عمر بن كثير (ت774هـ) تخريج له أيضًا بعنوان: «تحفة الطالب بتخريج أحاديث مختصر ابن الحاجب».

8-في الرقائق:

«المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار» لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت806هـ)، والأصل هو كتاب «إحياء علوم الدين» لمحمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت505هـ).

9-في الشمائل:

«مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا» لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، والأصل هو كتاب «الشفا بتعريف حقوق المصطفى» للقاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي (ت544هـ).

10-في العقيدة:

«ظلال الجنة في تخريج كتاب السنة» لمحمد ناصر الدين الألباني، والأصل هو كتاب «السنة» لأبي بكر بن أبي عاصم الضحاك (ت287هـ)[1].

---

(1) وانظر قائمة بعشرات عناوين كتب التخريج في الفنون المختلفة في: «علم التخريج ودوره في حفظ السنة» لمحمد بكار ص10.

سادساً-أنواع المصادر الأصلية-المصادر الفرعية وأنواعها

-بيان الفرق بين المصادر الأصلية، والمصادر [الفرعية] المساعدة في التخريج:

مصـــادر التخريـــج

سبق بيان أن الله تكفل بحفظ هذا الدين، وفي مقدمة ذلك حفظ الوحي بشقيه الموحى لفظه ومعناه في القرآن العظيم، وموحى معناه دون لفظه في سنة الهادي الأمين.

وقد ســخر الله لتحقيق ذلك أئمة عاملين، وعلماء مخلصــين، بذلوا جهودًا مضــنية في جمع السُّنَّة النبوية، وفي حفظها وتدوينها، وضبط أسانيدها ونقد رواتها وشرح غريبها واستنباط الأحكام الشــرعية منها، وتمييز المقبول والمردود منها، وفي ســبيل ذلك أُلِّفت الجوامع، والســنن، والمســانيد، والمعاجم، والمصنَّفات، والأجزاء والفوائد الحديثية، وكتب الجرح والتعديل.

لقد حوت صدور سلفنا الصالح مئات الآلاف من النصوص حفظًا وفقهًا لم تعهده البشرية قاطبة مثله، يقول إســحاق بن راهويه الحنظلي: «أعرفُ مكان مئة ألف حديث، كأني أنظرُ إليها، وأحفظُ ســبعين ألف حديث عن ظهر قلبي، وأحفظُ أربعة آلاف حديث مُزَوَّرة. فقيل له: ما معنى حفظ المزَوَّرة؟ قال: إذا مَرَّ بي منها حديثٌ في الأحاديث الصحيحة فَلَيْتُه منها فَلْيًا»[1].

وقال عبد الله بن أحمد: قال لي أبو زُرْعة: أبوك يحفظ ألفَ ألفِ حديث. فقيل له: وما يُدريك؟ قال: ذاكرتُه فأخذتُ عليه الأبواب. قال الحافظ الذهبي: «فهذه حكاية صــحيحة في ســعة علم أبي عبد الله»[2].

المقصــود أن هؤلاء الســلف جمعوا في صــدورهم موســوعة حديثية شــاملة أودعوها في كتبهم بأسانيدهم حتى وصلت إلينا. وهذه الكتب تسمى في مصطلح علماء الحديث الكتب المسندة، وهي المصدر الأساسي في تخريج الحديث، بجانب مصادر أخرى مساعدة سيأتي بيانها في محلها.

---

(1) انظر: «تاريخ بغداد» 352/6.

(2) انظر: «سير أعلام النبلاء» 187/11.

أنواع مصادر التخريج

مصادر التخريج في الجملة على قسمين:

مصادر أصلية مسندة، ومصادر فرعية مساعدة غير مسندة، وبيانها بالتفصيل كما يلي:

أولًا-مصادر أصلية مسندة

وهي الكتب الحديثية التي صنفها المحدثون وأودعوا فيها مروياتهم بأسانيدهم المتصلة عن شيوخهم، ثم عن شيوخ شيوخهم إلى نصوص المتون في أي فن كان، كالتفسير، والفقه، والتاريخ...الخ.

طرق تصنيف وترتيب الكتب الأصلية المسندة:

هي تصنف على ثلاثة أقسام:

الأول-تصنيف على المتون.

والثاني-تصنيف على الأسانيد.

والثالث- المصنفات التي تجمع الحديث تارة باعتبار السند، وتارة باعتبار المتن.

القسم الأول: المصادر الأصلية المسندة المصنفة على المتون، وهي ثمانية أنواع:

النوع الأول- كتب الصِّحاح:

وهي الكتب التي اشترط مصنفوها جمع الأحاديث الصحيحة بحسب اجتهاده الخاص.

وكتب الصحاح هي:

1-صحيح البخاري.

واسمه: «الجَامِع الصَّحِيح الْمسند الْمُخْتَصر من أُمُور رَسُول الله ﷺ وسننه وأيامه» (خ)

تصنيف الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت256هـ).

وهو أول مصنف في الصحيح المجرد وأفضله على الإطلاق عند عامة أهل العلم، وهو لم يستوعب كل ما صح عن نبينا ﷺ، فقد فاته الكثير جدًا؛ وإنما اقتصر على المختصر حتى لا يمل

الناس من طول الكتاب.

هذا وقد بين الإمام الدهلوي طريقة التصنيف في الحديث قبل الإمام البخاري فقال:

«أول مَا صـــنف أهل الحَدِيث فِي علم الحَدِيث وجعلوه مدونًا فِي أَرْبَعَة فنون فِي السّـــنة أَعنِي الَّذِي يُقَال لَهُ الْفِقْه مثل موطأ مَالك وجامع سُفْيَان، وفن التَّفْسِير مثل كتاب ابْن جريج، وفن السّير مثل كتاب مُحَمَّد بن إســـحاق، وفن الزّهْد مثل كتاب ابْن الْمُبَارك، فَأَرَادَ البُخَارِيّ أَن يجمع الْفُنُون الْأَرْبَعَة فِي كتاب ويجرد مَا حكم لَهُ الْعلمَاء بِالصِّـــحَّةِ قبل البُخَارِيّ وَفِي زَمَانه»[1]؛ ولهذا سماه «الجامع الصحيح...».

وعدد أحاديث البخاري بالمكرر (7573)، وبدون مكرر نحو (4000) حديثٍ.

وعدد ثلاثياته (22) حديثًا.

ويرمز له في «المعجم المفهرس» بـ(خ).

هذا وكل من يطعن أو يغمز أو يشكك في صحة صحيح البخاري ومسلم، فهو إما جاهل أغر، أو مطعون في دينه؛ لإجماع الأمة قاطبة على صحة وإمامة الصحيحين.

ولصحيح البخاري شروح كثيرة جدًا أشهرها وأحسنها وجامعها كتاب «فتح الباري شرح صحيح البخاري» لخاتمة الحفاظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ).

2-صحيح مسلم.

واسمه: «المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ» (م)

تصنيف الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجّاج بن مسلم القشيري النيسابوري (ت261هـ).

وكان سبب تأليفه له هو بناء على طلب من الحافظ أحمد بن سلمة في تصنيف الصحيح المجرد. وقد استغرق في تأليفه (15) سنة.

---

(1) انظر: «الحطة في ذكر الصحاح الستة» لصديق حسن خان ص172.

ومنهج الإمام مسلم في كتابه أنه ترجم للكتب ولم يترجم للأبواب؛ حتى لا يزْدَاد حجم الْكتاب فيما يظهر، وإنما الذي قام بكتابة التراجم هو الإمام النووي.

هذا وقد قسّم مسلم كتابه إلى ثلاثة أقسام، والطبقات إلى ثلاث طبقات؛ أي أنه قسّم الحديث نفسه إلى ثلاثة أقسام، وقسّم الرواة إلى ثلاث طبقات، وكل طبقة مرتبطة بقسم، فالطبقة الأولى من الرواة مرتبطة بالقسم الأول من الحديث، والطبقة الثانية بالقسم الثاني، والطبقة الثالثة بالقسم الثالث.

فهو يروي عن الحفاظ الضابطين المتقنين الأئمة الأعلام القسم الأول، وقد فعل ذلك في الباب الواحد، يقول مثلاً: باب تحريم الكذب، فيأتي بثلاث روايات: الرواية الأولى من رواية أهل الحفظ والضبط والإتقان من الأئمة الحفاظ، فيكون اعتماد الإمام مسلم على هذه الطبقة وعلى هذا القسم في الاحتجاج بهذه الرواية على صحة الباب.

والطبقة الثانية من طبقات الرواة هم أخف ضبطًا من سابقتها، فهؤلاء الرواة لم يخرجوا عن حد الاحتجاج، فروايتهم من باب الاستئناس والتأصيل أيضًا للطبقة الأولى.

وأما الطبقة الثالثة فهم قوم اختلف فيهم أهل العلم بين جرح وتعديل، فمسلم حين أورد روايتهم إنما أوردها شواهد للرواية الأولى والثانية، ولم يوردها تأصيلًا واحتجاجًا، وأنه ليس في الباب غيرها، وإنما قد صح الباب بما سبق.

وكما هو معلوم أن الإمام مسلمًا من أئمة الجرح والتعديل، وما كان للإمام أن يورد حديث من ردّ هو روايته وخبره، فلا شك أن أهل الطبقة الثالثة إنما هم أقوام اختلف فيهم أهل الجرح والتعديل، وكون مسلم احتج بهم، فهذا اجتهاده.

هذا وقد ادّعى الحاكم أن الإمام مسلمًا مات قبل أن يفي بما وعد، فلم يأت إلا بالطبقة الأولى فقط، وتبعه على ذلك تلميذه البيهقي، ولكن هذا كلام رده المحدثون كالقاضي عياض.

وعدد أحاديث صحيح مسلم بالمكرر (12000)، وبدون مكرر (3033) حديثٍ بترقيم فؤاد عبد الباقي، وبلغ مجموع كتب صحيح مسلم (45) كتابًا، وأعلى الأسانيد عنده الرباعيات.

ويرمز له في «المعجم المفهرس» بـ(م).

وأشهر وأحسن شروحه للإمام أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت 676هـ).

3–صحيح ابن خزيمة.

واسمه: «مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ» (خز).

لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت311هـ).

وهو مختصر من كتابه الضخم «المسند الكبير»، وهو يلي الصحيحين في الجودة؛ لشدة تحريه في الرجال، وأغلب «صحيح ابن خزيمة» مفقود، وما عثر عليه هو الربع الأول، وقد طبع في مجلدين، وعدد أحاديثه (3079) حديث.

ويرمز له بعض أهل العلم بـ(خز).

4–صحيح ابن حبان.

واسمه: «المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع» (حب).

لأبي حاتم محمد بن حبان (ت354هـ).

وقد ألفه بطريقة مبتكرة غير معهودة عند المؤلفين، فكان صعب المنال عند أغلب الباحثين، فقام الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت739هـ) بإعادة ترتبه على الطريقة المعروفة على الأبواب، وسماه «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان».

وقد طبع في ثمانية عشر مجلدًا، وبلغت أحاديثه (7491) حديث.

وشرطه في صحيحه هو رواية العدل الصادق العاقل العالم بما يرويه من غير تدليس.

ويرمز له في «الجامع الصغير» للسيوطي بـ(حب).

5–المختارة.

واسمه: «الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما» (ض).

لضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت643هـ).

وهو أعلى رتبة من «المستدرك»[1]، وهو مرتب على حروف المعجم لا على الأبواب.

وقد سلّم له فيها التصحيح إلا أحاديث يسيرة جدًا؛ فهي معلولة وقد تعقبها الضياء نفسه في تعليلها، وفيه ما يسكت عنه ولا يصح. وقد مات قبل أن يكمله.

وقد طبع في ثلاثة عشر مجلدًا[2].

ويرمز له في «الجامع الصغير» للسيوطي بـ(ض).

6-المستدرك، واسمه: «المستدرك على الصحيحين» (ك).

لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم (ت405هـ).

وقد أودع فيه أحاديث على شرطهما، أو شرط أحدهما، وأخرج فيه أحاديث صحيحة ليست على تلك الصفة، وقد عاب عليه العلماء تساهله في التصحيح، حتى أنه ضم فيه بعض الأحاديث الموضوعة[3].

وقد ألف الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت748هـ) ملخصًا له تعقب فيه الحاكم في مواضع كثيرة، وخلص إلى أن في «المستدرك» جملَة وافرة على شرطيهما، وَجُمْلَة كَثِيرَة على شَرط أَحدهمَا، وَلَعَلَّ مَجْمُوع ذَلِك نَحْو نصف الْكتاب، وَفِيه نَحْو الرّبع مِمَّا صَحَّ سَنَده وَفِيه بعض

---

(1) انظر: «الباعث الحثيث» لابن كثير ص29، «الرسالة المستطرفة» ص29.

(2) هذا وقد أدخل بعض أهل العلم «صحيح ابن السكن»، ويسمى «الصحيح المنتقى»، ويسمى أيضًا «بالسنن الصحاح المأثورة عن رسول الله ﷺ»، لأبي علي سعيد بن عثمان بن السكن (353هـ)، من جملة الصحاح، ولكن الكتاب غير مطبوع، ولا توجد له مخطوطات معروفة، كما أنه كتاب محذوف الأسانيد جعله أبوابًا في جميع ما يحتاج إليه من الأحكام، وضمنه ما صح عنده من السنن المأثورة، وقد جعله ابن حزم في المرتبة الأولى مع الصحيحين. انظر: «تذكرة الحفاظ» 231/3، «الرسالة المستطرفة» ص25. ولكن بعض المحققين تعقب هذا بإيراده نماذج صححها ابن السكن وهي واهية، انظر: في ذلك مقدّمة الشيخ عبد الله السعد لـ«شرح ابن عبد الهادي لعلل ابن أبي حاتم» ص95. ورجح تقديم سنن النسائي والترمذي عليه. والله أعلم.

(3) هذا وقد ألف الذهبي كتابًا في «موضوعات المستدرك»، وهو مخطوط، وقد جمع في (68) حديثًا، ومن جملة هذه الأحاديث الموضوعة: «النَّظَرُ إِلَى عَلِيٍّ عِبَادَةٌ» رواه الحاكم (رقم4681) وقال: «وَهذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَشَوَاهِدُهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ صَحِيحَةٌ»!!.

الشَّيْء، وَمَا بَقِي -وَهُوَ نَحْو الرّبع- فَهُوَ مَنَاكِير واهيات لَا تصح، وَفِي بعض ذَلِك مَوْضُوعَات[1].

هذا وقد اعتذر الحافظ ابن حجر، عن التساهل الواقع في «مستدرك الحاكم»، فقال: «وَإِنَّمَا وَقَعَ لِلْحَاكِمِ التَّسَاهُلُ لِأَنَّهُ سَوَّدَ الْكِتَابَ لِيُنَقِّحَهُ فَأَعْجَلَتْهُ الْمَنِيَّةُ»[2].

وقد بلغ عدد أحاديثه (8803) حديث، وطبع في أربعة مجلدات.

ويرمز له في «الجامع الصغير» للسيوطي بـ(ك).

النوع الثاني- كتب السُّنن:

وهي الكتب المرتبة على الموضوعات الفقهية، من الطهارة، والصلاة... إلخ، وتشتمل على بعض الأنواع المذكورة في الجامع إلا أنها تخلو من الأحاديث الموقوفة؛ لأن الموقوف في اصطلاحهم لا يسمى سنة[3]. ومن أشهرها:

1-سنن أبي داود (د).

لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني (ت275هـ).

وكان عليه مسحة فقهية ظهر أثر ذلك جليًا في سننه؛ ولهذا يسلك مسلك اختصار الحديث على موضع الشاهد منه؛ خشية أن يتشتت القارئ إذا أورده بتمامه فيذهل عن موضع الشاهد؛ ولهذا تميزت سننه بالأحاديث القصيرة.

وكتابه مقدَّمٌ على غيره من كتب السنن الأخرى لعدّة اعتبارات؛ منها علو إسناده، وجمعه بين علمي الحديث والفقه، وأنه لم يرو عن متروك، ويبين ما فيه وهن شديد؛ ولهذا الأولى تقديمه في العزو بعد الصحيحين من باب تقديم العزو للمقدم.

وبلغ مجموع كتبه (35) كتابًا، وبلغ مجموع أحاديثه (5274) حديثٍ. وقد يختلف هذا تبعًا لاختلاف الرواية وطريقة الإحصاء.

---

(1) انظر: «تدريب الراوي» 113/1.

(2) انظر: «المرجع السابق».

(3) انظر: «الرسالة المستطرفة» ص32.

وأعلى الأسانيد في سنن أبي داود الرباعيات. وأشهر وأوسع شروحه «شرح ابن رسلان»، لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن حسين بن رسلان المقدسي الرملي الشافعي (ت844 هـ).

ويرمز له في «المعجم المفهرس» بـ(د).

2–سنن النسائي (ن).

لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت303هـ).

صنَّف الإمامُ النسائي في السنن كتابين هما؛ «السنن الكبرى»، و«الصغرى» التي اختصرها منها، ويُقال لها «المجتبى» أي: المختارة من «الكبرى».

وقد لقي كتاب «السنن الصغرى» عنايةً خاصة من العلماء، واعتُبِرَ أحد الكتب الحديثية الستة، وهو أصح الكتب بعد الصحيحين. وأعلى الأسانيد فيه الرباعيات، وقد بلغ مجموع كتبه واحدًا وخمسين كتابًا، وبلغت أحاديثه (5774) حديثٍ.

ويرمز له في «المعجم المفهرس» بـ(ن).

وأفضل شروحه وأطولها «ذخيرة العقبى في شرح المجتبى»، لمحمد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي (ت1440هـ).

3–سنن ابن ماجه (جه).

لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني (ت273هـ).

و«ماجه» لفظ أعجمي كـ «ويه» في سيبويه ورهويه، ملازم للهاء في الوقف والوصل، وليست تاء كما ينطقها أو يكتبها البعض –على الأرجح–.

وهو من الكتب الستة، وقد ورد فيه بعض الأحاديث الموضوعة كحديث مناقب قزوين (رقم2780)، وقد اعتبره جمهور العلماء تكملة الكتب الستة؛ لكثرة زوائده على الكتب الخمسة، وقيل: سادسها الموطأ لعُلُوِّ إسناده، وقيل: السادس «سنن الدارمي».

وهذا الكتاب يمتاز عن غيره بميزتين:

الأولى: المقدمة القيمة التي ذكرها في العقيدة وتعظيم السنة، وذكر فيها ما يقارب من (237) حديثًا، وهو بهذه المقدمة سلك مسلك الصحيحين حيث بدأ البخاري صحيحه ببدء الوحي ثم الإيمان، ومسلم بدأ كتابه بالإيمان بينما بقية السنن بدأت بالطهارة.

الميزة الأخرى: ما أورده في سننه من أحاديث ضعيفة كثيرة، فهذه الأحاديث يستفيد بها طالب العلم والباحث في العلوم الشرعية بأمرين:

الأول-إن كان الضعف يسيرًا، فينتفع بها في الشواهد والمتابعات.

الأخر-إن كان الضعف شديدًا، فيتوقاها ويحترز منها.

وقد طبع الكتاب بعناية محمد فؤاد عبد الباقي، فبلغ ترقيمه (4341) حديثٍ، وكتبه (37) كتابًا، وأحاديثَه الزائدة على الكتب الخمسة (1339) حديثٍ.

وله خمسة أحاديث ثلاثية الإسناد، كلُّها من طريق جُبارة بن المغلِّس، عن كثير بن سُليم، عن أنس، ثلاثةٌ منها في كتاب الأطعمة (رقم3356، 3357، 3310)، وفي كتاب الزهد واحد (رقم4292)، وواحد في كتاب الطب (رقم3479)، وقد انفرد ابن ماجه بالرواية عن جُبارة وكَثير عن بقية أصحاب الكتب الستة، وهما ضعيفان.

ويرمز لسنن ابن ماجه في «المعجم المفهرس» بـ(جه).

وقد ألَّف الشيخ أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت840هـ) كتاب «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه»، وبلغت أحاديثه (1552) حديثٍ.

وقد شرحه جلال الدين السيوطي (ت911هـ).

4-سنن الدارمي (دي).

لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي (ت255هـ).

وهو من الكتب التسعة، ويتميز بأسانيده العالية، فقد بلغت ثلاثياته (15) حديثًا. وهو من شيوخ البخاري، وقد روى عنه في غير «الجامع»، ومنهم من يطلق عليه المسند لكون أحاديثه مسندة.

وقد بلغ مجموع أحاديثه (3546) حديثٍ.

وسنن الدارمي فيه الصحيح والحسن والضعيف، ويغلب عليه الحسن والضعيف، وندر الضعيف جدًا.

ويرمز لسنن الدارمي في «المعجم المفهرس» بـ(دي).

5–سنن الدارقطني (قط).

لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت385هـ).

وقد جمع في سننه أحاديث الغرائب والعلل في السنن والأحكام مرتبة على أبواب الفقه مع بيان تعليل الأحاديث، والاختلافات، والحكم على الأسانيد صحة وضعفًا، والرجال تجريحًا وتعديلًا؛ ولهذا يورد الحديث بأكثر من طريق، والأحاديث أو الروايات التي ظاهرها التعارض ثم يرجح بينهما.

وهو لم يبوب سننه، وإنما بوبها النساخ.

ويرمز لسنن الدارقطني في «الجامع الصغير» بـ(قط).

6–السنن الكبرى، «السنن الكبير» (هق).

لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت458هـ).

وقد جمع فيه أحاديث الأحكام، ورتبه على أبواب الفقه كما رتبها المزني في "مختصره"، وسار على طريقة البخاري، في إبراز فقهه في تراجم الأبواب، وسياق الأحاديث كالحجج لها.

وهو يورد عن الراوي الواحد أكثر من رواية؛ مرة بالانقطاع ومرة بالوصل، أو مرة بالوقف وأخرى بالرفع، وقد تميز البيهقي في سننه بتعقب الروايات والكلام عليها تصحيحًا وتضعيفًا مع الترجيح عند خلاف.

ويرمز لسنن البيهقي في «الجامع الصغير» بـ(هق).

النوع الثالث–كتب المصنَّفات:

المصنفات: جمع مصنف: وهو الكتاب المرتب على الموضوعات الفقهية مثل كتب السنن غير

أنه زاد عليها باشتماله الأحاديث المرفوعة والموقوفة وفتاوى التابعين[1].

والمصنفات قد لا يشترط فيها شمولها على الأنواع الموجودة في الجوامع والسنن.

وأشهر كتب المصنفات:

1-«مصنف الصنعاني» (عب).

لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت211هـ).

وهو يشتمل على (21033) أثرٍ، ويعتبر من أغنى المصادر المسندة بأقوال الصحابة والتابعين، وقد استفاد منه البخاري في الآثار التي يوردها في صحيحه.

وقد طبع الكتاب في إحدى عشر مجلدًا.

ويرمز له في «الجامع الصغير» بـ(عب).

2-«مصنف ابن أبي شيبة» (ش).

لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (ت235هـ).

ويشتمل على (37943) أثرٍ، ويعتبر أيضًا من أغنى المصادر الأصلية المسندة بأقوال الصحابة والتابعين؛ ولهذا استمد منه البخاري كثيرًا في الآثار التي يوردها في صحيحه كما نبه على ذلك الحافظ في «فتح الباري»، و«تغليق التعليق» عند وصل هذه الآثار.

وقد طُبع الكتاب في سبعة مجلدات.

ويرمز له في «الجامع الصغير» بـ(ش).

النوع الرابع-كتب الموطآت:

جمع مُوَطَّأ، وهي كالمصنفات من حيث الترتيب والمضمون.

كـ«الموطأ» لمحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب المدني (ت158هـ)، وهو مفقود، و«موطأ»

(1) انظر: «الرسالة المستطرفة» ص40.

لعبد الله بن وهب بن مسلم القرشي المصري (ت197هـ)، وقد طبع جزء منه في مجلدين.

ولكن أشهر كتب الموطآت:

موطأ مالك (ط).

لإمام دار الهجرة مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت179هـ).

وهو من الكتب التسعة، وسبب تأليفه لهذا الكتاب، هو أن الخليفة أبا جعفر المنصور طلب من الإمام مالك أن يؤلف كتابًا في العلم يوطئه للناس ويمهده ويسهله لهم. فصنفه الإمام وذاع صيته في الدنيا. وقد رتبه على الأبواب الفقهية، فبدأ بالصلاة، وانتهى بأسماء النبي ﷺ.

وسبب تأخر رتبته عن الصحيحين والسنن الأربعة لما فيه من البلاغات والمراسيل والموقوفات والمقطوعات والمقاطيع فيه شيء كثير.

و«موطأ مالك» له روايات كثيرة، تختلف في كثرة الأحاديث والترتيب في التقديم والتأخير، وأكثرها زيادة رواية أبي مصعب أحمد بن أبى بكر الزُّهري (ت242هـ) وهي آخر الروايات، وهي مطبوعة في مجلدين، وأشهر الروايات وأكثرها شرحًا رواية يحيى بن يحيى اللّيثي (ت234هـ).

ويرمز له في «المعجم المفهرس» بـ(ط).

وأحسن شروحه «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (ت463هـ).

وقد بلغت عدد أحاديثه بترقيم الأعظمي (3674) حديثٍ.

النوع الخامس–كتب المستخرجات:

جمع مستخرج، وهو: كل كتاب خرج فيه مصنفه أحاديث كتاب لغيره من المصنفين بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب المستخرج عليه، بحيث يلتقي مع شيخه أو شيخ شيخه فمن فوقه[1].

(1) وقد سبق تفصيل ذلك.

وأشهر كتب المستخرجات:

1-«مستخرج الْإِسْمَاعِيلِيّ على صحيح البخاري».

لأبي بكر أحمد بن إبراهيم إسماعيلَ الجُرْجَانِيّ الإِسْمَاعيليّ الشَّافعيّ (ت371هـ).

وهو كتاب مفقود، ولكن قال الذَّهبيُّ، وابنُ كثيرٍ: «يقعُ في أربع مُجَلَّداتٍ»[1].

وقد ذكر الحافظ أن هذا المستخرج ليس فيه أحاديث مستقلة زائدة، وإنما تحصل الزيادة في أثناء بعض المتون والحكم بصحتها متوقف على أحوال رواتها[2].

2-«مستخرج أَبِي عَوَانَةَ على صحيح مسلم».

لأَبِي عَوَانَةَ يعقوب بن إسحاق الْإِسْفَرَايِينِيّ (ت316هـ).

وفي هذا المستخرج أحاديث كثيرة مستقلة في أثناء الأبواب، وقد نبه أبو عوانة نفسه على كثير منها، وفي الجملة يوجد فيه الصحيح والحسن والضعيف والموقوف؛ ولهذا لا يصح أن يطلق عليه «صحيح أبي عوانة».

وقد طبع في خمسة مجلدات، واشتمل على (8718) حديث.

3-«المسند المستخرج على صحيح مسلم».

لأبي نُعيمٍ، أحمد ابن عبدِ اللَّهِ بن إسحاقَ المِهْرَانِيّ، الأصبهانيّ (ت430هـ).

وقد سار على منهج مسلم في ترتيب الكتب والأبواب إلا نادرًا، وقد استهل كتابه بأسماء الرواة الذين طعن فيهم نُقاد الحديث مرتبين على حروف المعجم فبلغوا عنده (289) راويًا. وهو يكرر في مستخرجه الحديث بأسانيد مختلفة.

وقد طبع تحت عنوان «المسْنَد المسْتَخْرَج على صحيحِ مُسْلِمٍ» في أربعة مجلدات واشتمل على

---

(1) انظر: «سير أعلام النُّبلاء» 293/16، «البداية والنهاية» 298/11.

(2) انظر: «النكت على كتاب ابن الصلاح» 292/1. هذا وقد قام الدكتور محمد بن زين العابدين رستم بجمع ما أمكنه من أحاديث هذا المستخرج من كتب شراح البخاري المتأخرين، وقد رتبها وعلق عليها.

(3516) حديث.

النوع السادس–كتب الجوامع:

جمع جامع: وهو الكتاب الذي يشـــتمل على جميع فنون كتب الحديث، وهي محصـــورة في إحدى عشر كتابًا، رتبت على حروف يجمعها قول: «عارف شامت سمت»، وهي:

عارف ([ع]العقائد، و[ا]الأحكام، و[ر]الرقائق، و[ف]الفتن).

شامت ([ش]الشمائل، و[ا]الآداب، و[م]المناقب، و[ت]التفسير).

سمت ([س]السير، و[م]المغازي، و[ت]التاريخ).

وهذه الجوامع مرتبة على الموضوعات الفقهية[1]:

وأشهر كتب الجوامع:

1–«الجامع الصـحيح»، وهو المعروف بـــ«صـحيح البخاري» لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ)، وقد سبق التعريف به في كتب الصحاح قريبًا.

2–«المسند الصحيح»، وهو المعروف بـــ«صحيح مسلم» لمسلم بن الحجاج (ت261هـ)، وقد سبق أيضًا التعريف به في كتب الصحاح قريبًا.

3–«جامع الترمذي» (ت).

لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت279هـ).

وهو أحد الكتب الستة، وهو المعروف بـ«سنن الترمذي».

وأحاديثه أغلبها رباعيات، وعنده ثلاثي واحد في الفتن (رقم2260).

وعددُ كتب جامع الترمذي (50) حديثًا، وعدد أحاديثه (3956) حديثٍ.

ويرمز له في «المعجم المفهرس» بـ(ت).

---

(1) انظر: «الرسـالة المسـتطرفة» ص42. وتجدر الإشـارة إلى ضـرورة التفريق بين هذه الجوامع، وبين الجوامع التي تجمع كتب الحديث وترتبها على أطراف الحديث كـ«الجامع الصغير» للسيوطي، وسيأتي بيانها لاحقًا.

ويوجد عنده أحاديث ضعيفة صححها؛ ولهذا وصفه الذهبي وغيره بالتساهل، ومع أن ابن ماجه روى في سننه الموضوع لم يوصف بالتساهل كالترمذي؛ لأن ابن ماجه لم ينص على حكم الحديث. فقد أخرج الترمذي لـ«كثير بن عبد الله»، وهو من كبار أتباع التابعين وعامة أهل العلم على ضعفه، واتهمه أبو داود بالكذب، ومع ذلك صحح له الترمذي[1]، كما أنه صحح أحاديث فيها انقطاع.

وأما ما نقل عن الإمام ابن حزم أنه جَهْلَه، فهذا بسبب عدم معرفة ابن حزم بمكانة وإمامة الترمذي في بداية تأليفه، فلما تبين له إمامته في علم الحديث أثنى عليه.

وتميز الترمذي في جامعه باستخدام مصطلحات خاصة كـ«حديث حسن صحيح».

ومن أحسن شروح جامع الترمذي كتاب «تحفة الأحوذي» للشيخ عبد الرحمن المباركفوري (ت1353هـ).

النوع السابع–كتب المستدركات:

جمع مستدرك، وهي كتب جمعت أحاديث استدركها أصحابها على كتب أخرى، وهي على شروطهم[2].

وأشهر المستدركات:

1–«المستدرك على الصحيحين»:

لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم (405هـ)، وقد سبق التعريف به قبل قليل.

2–«الإلزامات»:

لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني البغدادي (ت385هـ).

وهذا الكتاب جمع فيه ما وجده على شرط الشيخين من الأحاديث، وليس بمذكور في

---

(1) انظر: «تقريب التهذيب» (رقم5617).

(2) انظر: «تيسير مصطلح الحديث» للطحان ص210.

كتابيهما وألزمهما ذكره –وهو غير لازم كما ذكر ذلك غيره من الحفاظ–، ورتَّبه على المسانيد.

وقد طبع في مجلد واحد.

النوع الثامن–كتب مفردة في فن من الفنون الحديثية:

وهي عبارة عن الكتب المفردة عن الجوامع الكبيرة بأحد كتبها المختلفة، ومن ذلك:

1–كتب التفسير:

أ–«**تفسير عبد الرزاق**»:

لعبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت211هـ)، وهو من كتب التفسير بالمأثور المسندة الأصلية، يروي فيه الصنعاني أحاديث التفسير المرفوعة، والموقوفة، والمقطوعة، بإسناده على ترتيب السور والآيات، وقد بلغت مروياته فيه (3755) حديث.

وقد طبع في ثلاثة مجلدات.

ب– «**جامع البيان في تفسير القرآن**»:

لمحمد بن جرير الطبري (ت310هـ)، ويعتبر تفسير ابن جرير المرجع الأول عند المفسِّرين الذين عنوا بالتفسير المأثور. فهو من الكتب المسندة الأصلية.

وطريقته إذا أراد أن يفسِّر الآية من القرآن يقول: «القول في تأويل قوله تعالى كذا وكذا» ثم يفسِّر الآية، ويستشهد على ما قاله بما يرويه بسنده إلى الصحابة أو التابعين من التفسير المأثور عنهم في هذه الآية، وإذا كان في الآية قولان أو أكثر، فإنه يعرض لكل ما قيل فيها، ويستشهد على كل قول بما يرويه في ذلك عن الصحابة أو التابعين. إلا أنه في الأعم الأغلب لا يتعقب الأسانيد بتصحيح ولا تضعيف، ولكن أحيانًا يقف من السند موقف الناقد البصير، فيُعَدِّل مَنْ يُعَدِّل مِن رجال الإسناد، ويُجَرِّح مَنْ يُجَرِّح منهم، ويرد الرواية التي لا يثق بصحتها، ويُصرِّح برأيه فيها بما يناسبها[1].

وقد طبع في ثلاثين مجلدًا.

---

(1) انظر: «التفسير والمفسرون» للذهبي 151/1.

2-كتب العقيدة:

أ-«**السنة**»:

لأبي بكر أحمد بن أبي عاصم الضحاك (ت287هـ)، وهو من الكتب المسندة الأصلية، اشتمل على (1559) حديث مرفوع، وموقوف، ومقطوع في عامة مسائل العقيدة، وقام بتخريجه الشيخ الألباني، وقد طبع في مجلدين.

ب-«**شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**»:

لأبي القاسم هبة الله بن الحسن اللالكائي (ت418هـ)، وهو أيضًا من الكتب المسندة الأصلية، وقد اشتمل على أكثر من ثلاثة آلاف حديث مرفوع، وموقوف، ومقطوع في عامة مسائل العقيدة، وقد طبع في تسعة أجزاء.

ج-«**شعب الإيمان**»:

لأحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت458هـ)، وهو كتاب موسوعي في أحاديث الإيمان، وهو أيضًا من الكتب المسندة الأصلية؛ فقد اشتمل على (10756) حديث مرفوع، وموقوف، ومقطوع. وقد طبع في ثلاثة عشر مجلدًا.

3-كتب المغازي:

وهي الكتب التي تخصصت في رواية وقائع مغازي النبي ﷺ، وأبرز هذه الكتب كتاب:

«**المغازي**» لمحمد بن عمر بن واقد الواقدي (ت204هـ)، والواقدي يعتبر من بحور العلم وأحد الحفاظ المشهورين؛ ولذلك يمكن أن يقال أنه أحد الموسوعات العلمية في تاريخ الإسلام، وهو إمام ورأس في المغازي والسير لا يستغنى عنه في هذا الباب، فهو أحد أئمة هذا الشأن الكبار، وهذا محل إجماع بين أهل السير والتراجم، ولكنه متروك الحديث عند علماء الحديث، وقد اتهمه البعض بالتشيع ولم يصح ذلك، وكذلك اتهم بالوضع ولم يثبت عنه ذلك كما قال الذهبي[1].

(1) انظر: «سير أعلام النبلاء» 469/9.

و«كتاب المغازي» يعد الكتاب الوحيد الذي وصـــل إلينا من كتب الواقدي، وهو مطبوع في ثلاثة مجلدات.

وللواقدي منهجًا خاصًا في الرواية التاريخية يختلف من منهج أئمة الحديث، فلا مانع عنده من أن يروي عن شـخص مجهول إذا كان الحديث وقع في سـلفه أو أحد أفراد عشـيرته، أما أئمة الحديث فلا يروون إلا عن الثقة المعروف بالعدالة والصدق، ولعل هذا من أسباب تضعيفه عند المحدثين.

و«كتاب المغازي» يعتبر مصـدرًا مهمًا من مصـادر السـيرة النبوية، فقد ضـبط تاريخ الغزوات والسـرايا النبوية بدقة، وقام بتحديد موقفه عند كثير من مسـائل الخلاف بذكر الراجح عنده، كما اهتم بالدراسة الميدانية للمواقع الجغرافية في المغازي والسرايا النبوية مما يجعله مصدرًا مهمًا في هذا المجال.

أما عن منهجه فيه:

فقد بدأ بتسمية رجاله الذين كتب عنهم، وبلغ عددهم خمسة وعشرين شيخًا، ومنهم من هو معروف بالعلم، والسيرة خاصة، ومنهم من هو غير معروف، ومنهم المقبول، ومنهم غير المقبول، ومنهم من له مصـنف في السـيرة النبوية، ومنهم من لا يعرف بذلك. وهؤلاء المجهولون هم الذين كان يتتبعهم الواقدي ليسـمع منهم ما أثروه وسمعوه من آبائهم وأجدادهم؛ ولهذا وصـف الواقدي بأنه يروي عن كل ضرب.

وقد بدأ بالسـرايا والغزوات النبوية، ولم يعرض فيه للمبتدأ، والمبعث خلاف عمل ابن إسـحق وآخرين، بل قصره على موضوعه المغازي.

وقد سـاق تاريخًا موجزًا أشـبه ما يكون بفهرس للغزوات النبوية حدد فيها تاريخ الغزوات، مع بعض المعلومات الضرورية.

وكان خلال حديثه عن الغزوة ينقل بأسانيده- ومنها الجياد ومنها الضعاف- أخبارًا موضحة ومعلومات هامة متعلقة بالموضـوع، مما يضـفي على عمله صـفة الاسـتقصـاء زيادة على ما جمعه من المصنفين قبله[1].

(1) انظر: «أعلام السيرة النبوية في القرن الثاني للهجرة» لفاروق حمادة ص57.

4–كتب الفتن:

أ–**«كتاب الفتن»** لنعيم بن حماد بن معاوية المروزي (ت228هـ)، من شـيوخ البخاري، وهو من الكتب المسـندة الأصـلية، أخرج فيه المؤلف (2001) حديث ما بين مرفوع، وموقوف، ومقطوع كلها تدور عن الفتن والتحذير منها، وقد طبع في مجلدين.

ب–**«السـنن الواردة في الفتن وغوائلها والسـاعة وأشـراطها»** لأبي عمرو عثمان بن سـعيد الداني (ت444هـ)، صاحب القراءات المشهور، وكتابه هذا أيضًا من الكتب المسندة الأصلية، أخرج فيه المؤلف (725) حديث ما بين مرفوع، وموقوف، ومقطوع، وقد طبع في ثلاثة مجلدات.

5– كتب الترغيب والترهيب:

أ–«**مكـارم الأخلاق ومعـاليهـا ومحمود طرائقهـا**» لأبي بكر محمـد بن جعفر الخرائطي (ت327هـ)، وهو من الكتب المسـندة الأصـلية، أخرج فيه المؤلف (1097) حديث أغلبها مرفوع، وفيها بعض الموقوف، والمقطوع، وقد طبع في مجلد.

ب–«**مسـاوئ الأخلاق ومذمومها**» للخرائطي أيضًـا، أخرج فيه المؤلف (809) حديث، وطبع في مجلد.

6–كتب الأذكار:

وأبرز هذه الكتب كتاب:

«**عمل اليوم والليلة سلوك النبي مع ربه عز وجل ومعاشرته مع العباد**» لأحمد بن محمد بن إسحاق الدِّيْنَوَرِيُّ، المعروف بـ «ابن السُّنِّي» (ت364هـ)، وهو من الكتب المسندة الأصلية، وقد أخرج المؤلف الأسـانيد من دون تعليقات منه، ولم يتحرّ في مروياته الصِّـحّة، وإنّما روى الصّـحيح والحسن والضعيف والموضوع، وقد بلغت مروياته فيه (775) حديث، وطبع الكتاب في مجلد.

7–كتب الناسخ والمنسوخ:

وأشهر هذه الكتب:

أ-«**الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن**» لأبي عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي (ت224هـ)، وهو من الكتب المسندة الأصلية، وهو مرتب على الموضوعات الفقهية، وفيه يورد المؤلف الأحاديث الناسخة والمنسوخة، وقد بلغت (536) حديث من مرفوع وموقف ومقطوع، ناقش فيه المؤلف مسائل الخلاف بطريقة علمية بعرض الأدلة ومناقشتها، وترجيح ما يشهد له الدليل، وقد طبع في مجلد.

ب-«**الاعتبار في معرفة الناسخ والمنسوخ من الآثار**» لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي (ت584هـ)، وهو مثل سابقه من الكتب المسندة الأصلية، وهو مرتب على الموضوعات الفقهية، وفيه يورد المؤلف الأحاديث الناسخة والمنسوخة من مرفوع وموقوف ومقطوع، وقد طبع في مجلد.

القسم الثاني: المصادر الأصلية المسندة المصنفة على الأسانيد.

وهي المصنفات التي اعتنت بترتيب أصولها على حسب الراوي الأعلى، أو الأدنى.

فما كان على حسب الراوي الأعلى فهو على نوعين:

النوع الأول-كتب المسانيد:

جمع مسند، وهي الكتب التي موضوعها جمع حديث كل صحابي على حدة، بغض النظر عن درجته.

وأشهر هذه المصنفات:

أ-مسند أحمد (حم).

لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت241هـ).

يلقب بإمام أهل السنة لثباته في فتنة القرآن بتحريض من قاضي قضاة المأمون والمعتصم والواثق المعتزلي أحمد بن أبي دُوَاد (ت240هـ)، حتى فرج الله عنه على يد الخليفة المتوكل (سنة 243هـ).

صنف المسند عن (283) شيخ، وقد توقع الإمام أحمد بأن يكون لمسنده مكانة علمية

كبيرة، فقال لابنه عبد الله: «اِحْتَفِظْ بِهَذَا "المسْـــنَدِ" فَإِنَّهُ يَكُونُ لِلنَّاسِ إِمَامًا»[1]، وقد رتبه على ثَمَانِيَة عشــر مُسْـندًا إجمالًا، وهي الَّتِي جعلهَا الإِمَام أَحْمد فِي مُسْـنده كالكتب وَترْجم بهَا كَقَوْلِه – مثلًا –: «مُسْـند بني هَاشـم»، ثم رتب تحتها مسـانيد للصـحابة، وبُدء الكتاب بِالْعشـرَةِ المبشـرين بِالْجَنَّةِ، وَقدم حَدِيث الْأَرْبَعَة الْخُلَفَاء، ثمَّ رُتبت الْبَقِيَّة بعد ذَلِك بِحَسب الْبلدَانِ، مثل قَوْله: مُسْند الْبَصرِيين، ومسند المكيين، أَو بِحَسب الْقَبَائِل، وَأهل بَيت رَسُول الله ﷺ، وَالْأَنْصَار وَغير ذَلِك، وَلكنه رُبمَا اقْتصر على مرويات صَـــحَابِيّ وَاحِد فِيهَا إِذا كَانَ من المكثرين، ويترجم لَهُ بقوله: «حَدِيث ابْن عَبَّاس» – مثلًا –، وَأما مرويات النِّسَـاء فقد فُرقت فِي المطبوع من الْمسـند فِي عدَّة مَوَاضِـع، وجُمعت مرويات أكثرهن فِي أَوَاخِر الْمسـند متتابعة، وقُدِّم: حَدِيث عَائِشَـة، ثمَّ فَاطِمَة، إِلَى بَقِيَّة أَحَادِيث أُمَّهَات الْمُؤمنِينَ، وَبَقِيَّة النِّسَاء رضوَان الله عَلَيْهِنَّ جميعًا.

وَأما عدد مســانيده من حَيْثُ التَّفْصِــيل، على حســب مَا أوردهُ الْحَافِظ ابْن عَسَــاكِر (ت571هـ) فَهِيَ: 1056 مُسْند[2].

هذا وقد بلغت أحاديثه في ترقيم تحقيق شعيب الأرناؤوط (27647) حديثٍ.

ويرمز له في «المعجم المفهرس» بـ(حم).

وللمسـند زيادات على الأصـل رواها عبد الله بن أحمد، وعبدِ الله بن أحمد أبو بكرٍ القَطِيعيُّ. وتجدر الإشــارة أنه عند عزو هذه الزيادات يجب التوضــيح بأن يقال: «رواه القَطِيعي في زوائده على المسند».

وقد حكم النقادُ على (38) حديثًا في المســند بالوضــع، ولكن رد هذا القول الحافظُ ابن حجر في «القول المسدَّد في الذبِّ عن مسند أحمد».

وله شـرح لطيف باسـم «الفتحُ الرباني لترتيب مسـند الإمام أحمد ابن حنبل الشـيباني» للشـيخ أحمد بن عبد الرحمن البَنّا الشـهير بالسـاعاتي (ت1371هـ)، وقد عَمَد فيه إلى السـند فحذفه، ورتبه

---

(1) انظر: «سير أعلام النبلاء» 327/11.

(2) انظر: «تَرْتِيب أَسمَاء الصَّحَابَة الَّذين أخرج حَدِيثهمْ أَحْمد بن حَنْبَل فِي الْمسند» ص171.

على موضوعات التوحيد وأصول الدين، الفقه، تفسير...الخ.

ب–«مسند الطيالسي»:

هُوَ سُلَيْمَان بن دَاوُد بن الجارود الطيالسي البصري (ت204هـ)، وَلَيْسَ الْمسند لَهُ وَإِنَّمَا هُوَ لتلميذه يونس بن حبيب بن عبد القاهر الْعجلِيّ (ت267هـ) سَمعه منه فِي أصفهان فنسبه إِلَيْهِ[1].

وعدد الصَّحَابَة الَّذين روى الطَّيَالِسِيّ لَهُم فِيهِ (267) صحابي، ويضاف إِلَيْهِم: عشرَة مسانيد على الْأَقَل سَقَطت من المطبوع، وَعدد أَحَادِيثه (2767) حَدِيث.

وقد اشْتَمَل الْمسند على الْأَحَادِيث المرفوعة وَهِي الْغَالِبَة فِيهِ، وعَلى قَلِيل من الْمُرْسل، وَالْمَوْقُوف، والمقطوع، وَالْمُعَلّق.

وَأَكْثر مرويات أبي دَاوُد الطَّيَالِسِيّ فِيهِ عَن شُعْبَة بن الْحجَّاج، وَفِيه بَيَان اخْتِلَاف الروَاة وَعلل الْأَحَادِيث، وَبَيَان لبَعض أَقْوَال أبي دَاوُد الطَّيَالِسِي.

وقد رُتبت على مسانيد الصَّحَابَة، كَمَا رُتبت مرويات المكثرين مِنْهُم على حسب من روى عَنْهُم، وتفصيل ذَلِك كَمَا يَلِي:

–رُتبت المرويات فِيهِ على حسب مسانيد الصَّحَابَة، حَيْثُ بُدئ بمرويات الْعشْرَة المبشرين بِالْجنَّةِ، ثمَّ بمرويات المتوسطين والمقلين، وأولهم: عبد الله بْن مَسْعُود، وَبعدهَا مرويات الْآحَاد، وهم من لم يروِ إِلَّا حَدِيثًا أَو حديثين، ثمَّ مرويات النِّسَاء مجتمعات، ثمَّ مرويات المكثرين من الصَّحَابَة.

وَرُبمَا رُوي فِي مُسْند صَحَابِيّ، حَدِيث صَحَابِيّ آخر، لتَعلق ذَلِك بِالْمَتْنِ أَو بِقصَّة الْإِسْنَاد، كَمَا أَنه قد يذكر حَدِيث صَحَابِيّ فِي موضِعين، مثل حَدِيث جُنْدُب بن عبد الله.

–رتبت مرويات المكثرين، بِحَسب من روى عَنْهُم، حَيْثُ: بُدئ بِرِوَايَة الرِّجَال عَن الصَّحَابَة، ثمَّ بِرِوَايَة الْأَفْرَاد عَن الصَّحَابَة، ثمَّ بِرِوَايَة النِّسَاء عَن الصَّحَابَة، وَقد صنع ذَلِك فِيمَن تعدّدت مروياتهم من المقلين أَيْضا فِي الْغَالِب، وَتمّ جمع المكثرين فِي مَوضِع وَاحِد مُتَتَابعين فِي آخر الْمسند.

---

(1) انظر: «النكت على مقدمة ابن الصلاح» للزركشي 348/1.

-بُدِئَ تَرْتِيب الرِّجَال بمسانيد الْعشْرَة المبشرين بِالْجنَّةِ، وقُدم فيهم الْأَرْبَعَة الْخُلَفَاء، ثمَّ بمرويات المتوسطين والمقلين من الصَّحَابَة، ثمَّ مرويات الْآحَاد مِنْهُم، ثمَّ مرويات النِّسَاء ثمَّ مرويات المكثرين من الصَّحَابَة، وهم: جَابر بن عبد الله، ثمَّ عبد الله بن عمر، ثمَّ أنس بن مَالك، ثمَّ عبد الله بن عَمْرو بن الْعَاصِ، ثمَّ أَبُو هُرَيْرَة، ثمَّ ابْن عَبَّاس، وَبِه خُتم الْمسند.

-ذُكرت النِّسَاء فِي مَوضِع وَاحِد مجتمعات، أثْنَاء مرويات الرِّجَال، بَين مرويات الْآحَاد من الصَّحَابَة، ومرويات المكثرين مِنْهُم، وقُدم فِيهِنَّ: فَاطِمَة بنت رَسُول الله ﷺ، ثمَّ أُمَّهَات الْمُؤمنِينَ، ثمَّ بَقِيَّة مرويات الصحابيات.

-تمت التَّرْجَمَة لمسانيد المبهمين والمبهمات، بِحَسب مَا جَاءَ فِي الرِّوَايَة، كَقَوْلِه: «عَم كثير بن الصَّلْت».

وقد رتب هذا «المسند» على أبواب الفقه الشيخ أحمد بن عبد الرحمن البنا الساعاتي وسماه «منحة المعبود بترتيب مسند أبي داود»، وهو مطبوع في مجلدين بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمي.

ج-«مسند الحميدي»:

لأبي بكر عبد الله بن الزبير بن عِيسَى الحُميدي (ت219هـ)، وأغلب مروياته فيه عَن شَيْخه سُفْيَان بْن عُيينة، وهو مرتبَ على مسانيد (180) صحابي.

ورتب مرويات المكثرين مِنْهُم على الْأَبْوَاب الفقهية، كالطهور، ثم الصلاة، ثم الصيام...الخ.

وَعدد أَحَادِيثه (1300) حديثٍ، بالمكرر، وَيدخل فِيهِ: الْمَرْفُوع، والمرسل، وَالْمَوْقُوف، والمقطوع، وَغَيرهَا، كما اشتمل الْمسند أَيْضًا على بعض أَقْوَال الحُميدي نَفسه كبيانه لأحاديث لم يسْمعهَا من سُفْيَان بن عُيينة، وتسميته لرجل فِي الْإِسْنَاد، وَشَرحه لبَعض الْأَلْفَاظ الغريبة، وَبَعض اختياراته، وعَلى سؤالاته لشيخه سُفْيَان بن عُيينة.

فبَدَأَ مسانيد الرِّجَال بِالْعشرَةِ المبشرين بِالْجنَّةِ، إِلَّا طَلْحَة بن عُبيد الله فَلم يذكرهُ، ثمَّ سَاق بعد ذَلِك بَقِيَّة مسانيد الصَّحَابَة، وَأورد مسانيد الصحابيات في ثنايا أَوَائِل مسانيد الرِّجَال، وابتدأها بِأَحَادِيث أُمَّهَات الْمُؤمنِينَ، فقدّم عَائِشَة، ثمَّ بَقِيَّة النِّسَاء. وقد طبع الكتاب في مجلدين.

د–«مسند أبي يعلى الموصلي» (ع):

لأبي يعلى أَحْمد بن عَليّ بن الْمثنى الْموصِلِي (ت307هـ)، وهو مرتب على مسانيد (210) صـــحابي، وَعدد أَحَادِيثه (7555) أغلبها مرفوعة، وقد رتّب مرويات المكثرين مِنْهُم على التراجم فِي الْغَالِب، فبَدَأَ بمرويات الْعشْـــرَة – إِلَّا عُثْمَان –، ثمَّ المقلين، ثمَّ المكثرين من الصَّـــحَابَة حســـب الرواة عنهم، ثمَّ بمجموعة من قرابة النبي ﷺ وآل بَيته، ثمَّ بعض المقلين والمبهمين، ثمَّ عَاد إِلَى النِّسَاء وبدأهن بأمهات الْمُؤمنِينَ –فِي الْغَالِب– إِلَّا عَائِشَة حَيْثُ تقدّمت مَعَ المكثرين، ثمَّ بِبَقِيَّة النِّسَاء والمبهمات، ثمَّ عَاد إِلَى الرِّجَال وَختم الْكتاب بمروياتهم. وقد طبع المسند في ثلاثة عشر مجلدًا.

ويرمز له في «الجامع الصغير» بـ(ع).

النوع الثاني– كتب المعاجم والمعارف:

جمع معجم، وهو في اصـــطلاح المحدثين: الكِتَابُ الَّذِي يُجْمَعُ فِيهِ الأَحَادِيثُ عَلى تَرْتِيْبِ الصَّحَابَةِ، أَوِ الشُّيُوخِ، أَوِ الْبُلْدَانِ أَوِ الْقَبَائِلِ، وَالْغَالِبُ أَنْ يَّكُونَ التَّرْتِيْبُ عَلى حُرُوفِ الْهِجَاءِ[1].

وأشهر كتب هذا النوع:

أ–«معجم الصحابة» للبغوي:

موضوعه:

مثل الذي قبله في معرفَة الصَّـــحَابَة بِذكر أَحْوَالهم وفضـــائلهم وبعض مروياتهم مرتبين ترتيبًا معجميًا، ومعجم البغوي يعد من أقدم المصنفات عن الصحابة، وبه جزء مفقود، فقد طبع في خمسة مجلدات حتى حرف الميم، وقد اشتمل على (2232) حديث.

مؤلفه:

هو أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي (ت317هـ)[2].

---

(1) انظر: «الفصول في مصطلح حديث الرسول» لحافظ الزاهد ص24.

(2) تنبيه: هذا البغوي المتقدم، غير البغوي المتأخر الحسين بن مسعود البغوي (ت516هـ) صاحب «شرح السنة».

منهج التأليف:

رتب جميع أسماء الصحابة على حروف المعجم مراعيًا في ذلك الحرف الأول، وأحيانًا الحرف الثاني، ويبدأ بذكر اسم الصحابي أحيانًا باختصار، وتارة بذكر نسبه مطولًا، ثم فضله، وإسلامه، ومناقبه، وشهوده المشاهد، تارة ذلك بدون إسناد، وتارة بأسانيده عن شيوخه إلى راوي الخبر.

ويذكر الحديث وطرقه، ثم يسوق لفظ أحد تلك الطرق، وأحيانًا يعرف بعض الرواة الذين يَرِدُوا في الإسناد بكناهم، فيوضح أسماءهم وتوثيقهم ودرجتهم من الصحة والضعف واللين.

وقد ذكر البغوي بعض التراجم للتابعين، وأوردهم في الصحابة، والسبب في ذلك مجيئهم في روايات مرسلة، وموهمة[1].

ب-«المعجم الكبير»، للطبراني.

وللطبراني ثلاثة معاجم: «المعجم الكبير»، ورتبه على أسماء الصحابة، و«المعجم الأوسط» و«المعجم الصغير» ورتبهما على أسماء شيوخه؛ ولهذا سيكون الحديث عن «المعجم الكبير» فقط.

موضوعه:

هو في معرفَة الصَّحَابَة بِذكر أَحْوَالهم وفضائلهم وبعض مروياتهم مرتبين ترتيبًا معجميًا، ويعد «المعجم الكبير» أكبر المعاجم الحديثية، فهو موسوعة حديثية ضخمة، بلغ عدد مروياته (22021) حَدِيث تَقْرِيبًا، من طريق (1600) صَحَابِيّ تَقْرِيبًا، وقد طبع الكتاب في خمسة وعشرين مجلدًا.

مؤلفه:

هو أَبُو الْقَاسِم سُلَيْمَان بن أَحْمد بن أَيُّوب الطَّبَرَانِيّ (ت360هـ) وقد عاش قرنًا كاملًا.

منهج التأليف:

لقد كانت غاية المؤلف من تأليفه كتابه هي معرفة الصحابة؛ بذكر أسمائهم، وأنسابهم، وبلدانهم، وسابقتهم، وصفاتهم، وفضائلهم، وتواريخ وفياتهم، ومغازيهم، واستيعاب مرويات المقلين

(1) انظر: مقدمة «معرفة الصحابة» للبغوي 43/1.

منهم، وبعض مرويات المكثرين إلا أبا هريرة، فقد أفرده بمؤلف مستقل؛ لكثرة مروياته، ومن لم يكن له رواية من الصحابة، ذكرهم عن طريق مرويات غيرهم، ومن اختلف في صحبته، ذكره وبين ذلك. ورتب الجميع على حروف المعجم، ولكنه استهل الرجال بالعشرة المبشرين، والنساء بآل البيت، وبدأ الترتيب بالرجال ثم الكنى ثم النساء ثم الكنى، ويرتب أحيانًا مرويات مسند الصَّحَابِيّ على الْأَبْوَاب الْفِقْهِيَّة، وإن كان من المكثرين، فعلى تراجم من روى عَنْهُم.

وقد اشْتَمَل أغلب المعجم على الْمَرْفُوعات، وبعض الْمَوْقُوفات والمقطوعات، وتعليقات المؤلف، بالشرح والتعريف وبَيَان اخْتِلَاف الروَاة فِي مروياتهم[1].

ويرمز له في «الجامع الصغير» بـ(طب).

3-«معرفة الصحابة» لأبي نعيم:

موضوعه:

مثل الذي قبله في معرفَة الصَّحَابَة بِذكر أَحْوَالهم وفضائلهم وبعض مروياتهم مرتبين ترتيبًا معجميًا، وقد اشتمل على (8105) حديث، وطبع في سبعة مجلدات.

مؤلفه:

هو أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت430هـ).

منهج التأليف:

رتبه نحو ترتيب الطبراني في «المعجم الكبير»، فرتب جميع الأسماء على حروف المعجم، ولكنه استهل الرجال بالعشرة المبشرين، ثم من اسمه محمد؛ لشرف الاسم، ثم سائر أسماء الرجال، ثم كنى الرجال، ثم المبهم من الرجال، ثم النساء وبدأهن بآل البيت؛ لشرفهن، ثم أسماء سائر النساء، ثم كنى النساء، ثم المبهمات.

وأما المصنفات التي على حسب الراوي الأدنى، فهي على ثلاثة أنواع، هي:

---

(1) انظر: «طرق التخريج بحسب الراوي الأعلى» للحيدان ص142.

1- معاجم الشيوخ:

وهي الكتب المصنفة في ذكر أسماء شيوخ أحد المصنفين، ويروي فيها أحاديثه أو بعضها بأسانيده، وترتب على حروف المعجم. مثل:

أ-«معجم شيوخ أبي يعلى الموصلي»، لأبي يعلى، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (ت307هـ).

ب-«المعجم»، لأبي سعيد، أحمد بن محمد بن زياد بن الأعرابي (ت341هـ).

ج-«المعجم الأوسط والصغير»، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت360هـ).

ويرمز لـ«لمعجم الأوسط» في «الجامع الصغير» بـ(طس).

2-كتب المشيخات:

هي مثل معاجم الشيوخ، ولكن من غير ترتيب للأسماء، مثل:

أ-«مشيخة ابن طهمان»، لأبي سعيد إبراهيم بن طهمان (ت168هـ).

ب- «مشيخة يعقوب الفسوي»، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي (ت 277هـ).

ج-«مشيخة ابن شاذان الصغرى»، لأبي علي بن الحسن بن شاذان (ت426هـ).

3-كتب الفوائد:

هي الكتب التي تجمع غرائب أحاديث الشيوخ ومفاريد مروياتهم، مثل:

أ-«فوائد تمام الرازي»، لتمام بن محمد بن عبد الله الرازي (ت414هـ).

ب-«الفوائد المنتخبة العوالي عن الشيوخ الثقات»، لأبي بكر محمد بن عبد الله الشافعي (ت354هـ)، والمعروفة بالغيلانيات؛ لأنها من رواية أبي طالب محمد بن محمد بن غيلان (ت440هـ).

القسم الثالث–المصنفات التي تجمع الحديث تارة باعتبار الراوي، وتارة باعتبار المروي، وهي الأجزاء الحديثية:

والجزء الحديثي: هو الكتاب الذي تجمع فيه الأحاديث المروية عن رجل واحد من الصحابة أو من بعدهم، أو المصنف الذي يجمع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد[1].

ومن خلال التعريف نلحظ أنها قد تكون حسب أحد أجزاء السند (الراوي)، أو على موضوع الحديث (المروي).

فمن أمثلة ما كان منها على حسب الصحابة:

1–مسند أبي بكر الصديق، لأبي بكر أحمد بن علي المروزي (ت292هـ).

2–مسند عائشة بنت أبي بكر، لأبي بكر عبد الله بن أبي داود (ت316هـ).

ومن أمثلة ما كان منها على حسب أحد الرواة دون الصحابي:

1–جزء فيه حديث أيوب السختياني، لإسماعيل بن إسحاق القاضي (ت282هـ).

2–جزء فيه حديث سفيان بن عيينة، لأبي يحيى زكريا بن يحيى المروزي (ت270هـ).

ومن أمثلة ما كان منها على حسب المروي:

1–جزء البطاقة، لحمزة بن محمد الكناني (ت357هـ).

2–فضل عشر ذي الحجة، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت360هـ).

---

(1) انظر: «الرسالة المستطرفة» للكتاني ص86.

ثانياً-مصادر فرعية مساعدة غير مسندة

وهي الكتب الحديثية التي صنفها المحدثون وجمعوا فيها الأحاديث من مصادرها الأصلية من غير رواية الأسانيد، وهي ترتب إما حسب «الإسناد»، أو «المتن».

أما المصادر الفرعية غير المسندة المصنفة على حسب «الإسناد»، فهي على نوعين:

النوع الأول-كتب الأطراف:

التعريف بكتب الأطراف:

الْأَطْرَاف جمع طرف بمعنى ناحية الشيء، وَهُوَ عند علماء الحديث: الْجُزْء من متن الحَدِيث الدَّال على بَقِيَّته مَعَ ذكر طرقه، إِمَّا مستوعبًا، وَإِمَّا متقيدًا بكتب مَخْصُوصَة[1].

فكتب الأطراف وافقت كتب المسانيد من حيث ذكر حديث الصحابي مفردًا.

وفارقتها من حيث أن كتب الأطراف تذكر طرفًا من الحديث -غالبًا- خاصة إذا كان طويلًا، بخلاف كتب المسانيد فإنهم يذكرون الحديث بتمامه.

أيضًا كتب الأطراف تذكر جميع طرق الحديث في تلك الكتب التي وضعت الأطراف لها.

وإذا اشترك أصحاب تلك الكتب في رواية حديث أو انفرد به بعضهم ذكر أصحاب الأطراف ذلك الحديث بتعريف موضعه؛ لتقريب البحث عنه، وإذا كان الحديث ذُكر متفرقًا في موضعين أو أكثر ذكروا تلك المواضع، فيسهل بذلك معرفة طرق الحديث والبحث عن أسانيده.

وأشهر المصادر الفرعية من كتب الأطراف هي:

1-«تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»:

1-موضوعه:

هو موسوعة إسنادية ضمن إطار الكتب السِّتة وملحقاتها وهي: «مقدمة» كتاب مسلم، وكتاب «المراسيل» لأبي داود، وكتاب «العلل» للترمذي، وهو الذي في آخر كتاب «الجامع» له، وكتاب

(1) انظر: «تدريب الراوي» 155/2.

«الشـمائل» له، وكتاب «عمل يوم وليلة» للنَّسـائي. فجميعَ نحو (19626) حديث مع المكررات – إلى (1391) مُسْـند، منها (986) مُسْـندًا منسـوبًا إلى الصـحابة رجالًا ونسـاء، مُرَتَّبًا أسماؤهم على حروف المعجم، عن النبيّ ﷺ. وباقي المسـانيد (1391- 987) = وعددها (404) من المراسـيل وما يجري مجراها من أقوال أئمّة التابعين ومن بعدهم، وقد طبع الكتاب في ثلاثة عشر مجلدًا.

2–مؤلفه:

هو أبو الحجّاج جمال الدِّين يوسف بن الزكي عبد الرحمن المزّي (ت742هـ).

3–منهج تأليفه:

قسـم المزّي كتابه إِلَى قسـمَيْنِ: المسـانيد، والمراسـيل، ورتبه بِحَسـب الرَّاوِي الْأَعْلَى معجميًا، فجعل المسانيد على نَوْعَيْنِ: الأول: مسانيد الرِّجَال وابتدأها بأصحاب الْأَسْمَاء، ثمَّ الكنى، ثمَّ المبهمين، ورتبهم بِحَسب من روى عَنْهُم.

الثَّانِي: مسـانيد النِّسَـاء وابتدأها بصـاحبات الْأَسْمَاء، ثمَّ الكنى، ثمَّ بالمبهمات، ورتبهن أَيْضًـا بِحَسب من روى عَنْهُن. ورتب الْمَرَاسِيل كطريقة تَرْتِيب المسانيد.

وقد راعى في ترتب مرويات المكثرين على التراجم بِحَيْثُ يقسـم مرويات المكثر عِنْد مُسْـنده بِحَسـب الروَاة عَنهُ من الصَّـحَابَة أَو التَّابِعين، فَإِن كَانَت أَحَادِيث هَؤُلَاءِ عَنهُ كَثِيرَة، قسـمهَا بدورها بِحَسـب من روى عَنْهُم، وَهَكَذَا من بعدهمْ، إِذا كَانَت مروياتهم كَثِيرَة، وَرُبمَا وصـل فِي التَّقْسِـيم إِلَى الطَّبَقَة الرَّابِعَة أَو الْخَامِسَة من الأتباع.

مثال ذلك صنيعه فِي الكنى عِنْد مُسْند أبي هُرَيْرَة حَيْثُ قسم مروياته على حسب الروَاة عَنهُ؛ فعند ذكره لمرويات أبي صَالح ذكْوَان السمان عَن أبي هُرَيْرَة، قسم مرويات أبي صَالح أيضًا على حسب من روى عَنهُ، كسُـلَيْمَان الْأَعْمَش، قسـم مروياته أَيْضًـا على حسـب من روى عنه، كإِبْرَاهِيم بن طهْمَان، عَن الْأَعْمَش، عَن أبي صَـالح، عَن أبي هُرَيْرَة، ثمَّ سَـاق مرويات إِبْرَاهِيم وَهَكَذَا. ورتب جَمِيع ذَلِك على حُرُوف المعجم مبتدءًا بأصحاب الْأَسْمَاء، ثمَّ الكنى، ثمَّ المبهمين، وَيقدم الرِّجَال ثمَّ النِّسَاء.

وعِنْد إِيرَاده للمرويات دَاخل كل تَرْجَمَة يبْدَأ أَولًا بالأحاديث الَّتِي كثر مخرجوها من أَصْـحَاب

الْكتب السِّتَّة ولواحقها، بِحَيْثُ يبْدَأ بِمَا رَوَاهُ السِّتَّة، ثمَّ بِمَا رَوَاهُ الْخَمْسَة وَهَكَذَا، وَيعْتَبر فِي ذَلِك المكانة العلمية للمصدر بِمَعْنى أَنه يقدم مَا روى البُخَارِيّ وَمُسلم على مَا رَوَاهُ الْأَرْبَعَة أَصْحَاب السّنَن، وَهَكَذَا يصنع فِي مصَادر الحَدِيث الْوَاحِد.

ويسوق فِي كل حَدِيث طرقه عِنْد أَصْحَاب الْكتب السِّتَّة، على طَرِيقَة المخرجين بالمقارنة بَين الطّرق، وَبَيَان مداراتها، والمقارنة بَين الْأَلْفَاظ دون حَاجَة إِلَى الإطالة بِذكر صِـــيغ الْأَدَاء، وألفاظ الْمُتُون، كما أنه يحِيل فِي الكنى على مَا ذكر فِي الْأَسْمَاء، وَالْعَكْس[1].

4–رمـــوزه:

1–خ = «صَحِيح البُخَارِيّ»

2–خت = مَا اسْتشْهد بِهِ تَعْلِيقًا.

3–م = «صحيح مُسلم» و«مقدمته».

4–د = «سنَن أبي دَاوُد».

5–مد = مَا أخرجه أبو داود فِي «الْمَرَاسِيل».

6–ت = «سنن التِّرْمِذِيّ».

7–تم = مَا أخرجه الترمذي فِي «الشَّمَائِل».

8–س = «السّنَن الصُّغْرَى» و«الكبرى» للنسائي.

9–سي = مَا أخرجه فِي كتاب «عمل يَوْم وَلَيْلَة».

10–ق = «سنَن ابْن مَاجَه».

11–ع = مَا رَوَاهُ السِّتَّة.

12–ز = أحاديث زائدة على ما سبق.

13–ك = استدراكاته على الْحَافِظ ابْن عَسَاكِر.

---

(1) انظر: «طرق التخريج بحسب الراوي الأعلى» للحيدان ص164.

2-«إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أَطْرَاف الْعشْرَة»:

1-موضوعه:

هو على شاكلة الكتاب السابق «تحفة الأشراف» موسوعة إسنادية ضمن إطار مرويات مَجْمُوعَة من المصادر الحديثية، مُرتبة بِحَسب الرَّاوِي الْأَعْلَى وهي: «موطأ مَالك»، و«مسند الشَّافِعِي»، و«مسند أَحْمد»، وزيادات ابْنه عبد الله، و«مسند الدَّارمِيّ»، و«المنتقى» لِابْنِ الْجَارُود، وَ«صَحِيح ابْن خُزَيْمَة»، و«مستخرج أبي عوَانَة»، وَ«شرح مَعَاني الْآثَار» للطحاوي، و«صحيح ابْن حبَان»، و«مستدرك الْحَاكِم»، و«سنن الدَّارَقُطْنِي»، وقد طبع الكتاب في تسعة عشر مجلدًا.

2-مؤلفه:

هو أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ).

3-منهج تأليفه:

اسْتَفَادَ ابْن حجر من مَنْهَج المزّي في تَرْتِيب «تحفة الْأَشْرَاف» كما صرح بذلك في مقدمة كتابه[1]، وزاد عليه ببَيَانه لعلل الْأَحَادِيث وَاخْتِلَاف رواتها، وَبَيَانه لما للْحَدِيث من طرق، واستدراكه على كَلَام أهل الْعلم فِي بعض الْفُنُون، كما اشْتَمَل على أَقْوَال الْمُحدثين وَلَا سِيمَا أَصْحَاب المصادر الَّتِي عمل الْحَافِظ أطرافها، مثل: تصحيحات الْحَاكِم فِي «الْمُسْتَدْرك»، وَكَلَام الدَّارَقُطْنِيّ على الْأَحَادِيث، وهو يَعْزُو الْأَحَادِيث إِلَى مصادرها عزوًا إجماليًا، مَبْنِيًا اسْم الْكتاب التفصيلي فِي المصادر المخرجة على الْأَبْوَاب مثل أَن يَقُول: «فِي الصّيام»، ويعزو إِلَى التقاسيم والأنواع - الْمَعْرُوف بِصَحِيح ابْن حبَان - بحسبها كَأَن يَقُول «حب فِي الثَّامِن من الْخَامِس»، كَمَا يَعْزُو إِلَى المسانيد إِجْمَالًا، ويسوق أَسَانِيد المصادر الَّتِي خَرّج أطرافها، أَو الَّتِي يَعْزُو إِلَيْهَا، ويميز زيادات عبد الله بن الإمام أَحْمد بقوله: «رَوَاهُ عبد الله بن أَحْمد فِي زياداته»، ويستخدم الْحُرُوف عَلامَة لأسماء المصادر، وَقدم لكل ذَلِك بِذكر أسانيده إِلَى المصادر الَّتِي عمل أطرافها[2].

---

(1) انظر: «إتحاف المهرة» 158/1.

(2) انظر: «طرق التخريج بحسب الراوي الأعلى» للحيدان ص173.

4–رمـــوزه:

الرمز	بيانه	الرمز	بيانه
ط	«موطأ الإِمَام مَالك»	جا	«المنتقى» لِابْنِ الْجَارُود
ش	«مسند حَدِيث الإِمَام الشَّافِعِي»	خز	«صَحِيح ابْن خُزَيْمَة»
حم	«مسند الإِمَام أَحْمد»	عه	«صحيح أبي عوَانَة»
عم	زيادات ابْنه عبد الله	طح	«شرح مَعَاني الْآثَار» للطحاوي
مي	«مسند الدَّارِميّ»	حب	«صحيح ابْن حبَان»
كم	«مستدرك الْحَاكِم»	قط	«سنن الدَّارَقُطْنِيّ»

5–منهج البحث في هذه الكتب:

كما سبق شرحه أن كتب الأطراف مرتبَة على أسماء الصَّحَابَة، وعليه فالاستفادة مِنْهَا تتوقف على معرفَة اسم الصَّحَابِيّ الَّذِي يُراد استخْراج حَدِيثه، بِحَيْثُ يُسْتَفَاد من اسْم الصَّحَابِيّ فِي الْوُصُول إِلَى مَوضِع مروياته دَاخل كتاب الأطراف.

ولَكِن تُوجد مشـــاق فِي الْوُصُـــول إِلَى مَوضِـــع الحَدِيث دَاخل مرويات الصَّـــحَابِيّ المكثر أَو الْمُتَوَسّـــط؛ ولهذا ينصـــح بعدم اســـتخدام هذه الطريقة في التخريج إلّا مع المقلين من الصـــحابة، أو المكثرين إذا علمنا من روى عنه الحديث.

أمثلة تطبيقية للتخريج بهذه الطريقة:

استخرج الحديثين التاليين من كتابي الأطراف: «تحفة الأشراف»، و«إتحاف المهرة»:

الحديث الأول–عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ أُبَيِّ بن كَعْب مرفوعًا: «**يُوشِـــكَ الْفُرَاتُ أَنْ يَحْسُرَ عَنْ جَبَلٍ مِنْ ذَهَبٍ**...» الْحَدِيثَ.

الحديث الثاني–عَنْ نُبَيْشَـــةَ مرفوعًا: «**إِنَّا كُنَّا نَهَيْنَاكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا لُحُومَهَا، فَوْقَ ثَلَاثٍ**...» الحديث.

الجواب: الحديث الأول– في «تحفة الأشراف» 22/1 (رقم13)، وقد عزاه إلى (م) مسلم.

وفي «إتحاف المهرة» 220/1 (رقم36)، وقد عزاه إلى (عه حم عم حب) يعني إلى أبي عوانة، وأحمد، وزيادات ابنه، وابن حبان.

والحديث الثاني– في «تحفة الأشـــراف» 5/9 (رقم11585)، وقد عزاه إلى (د س ق) يعني إلى أبي داود، والنسائي، وابن ماجه.

وفي «إتحاف المهرة» 490/13 (رقم17044)، وقد عزاه إلى (مي عه طح كم حم) يعني إلى الدارمي، وأبي عوانة، الطحاوي، والحاكم، وأحمد.

النوع الثاني– كتب الجوامع:

وهي الكتب التي جمعت الأحاديث من مصادر عدة، وذكرها بأسانيدها أو بدون أسانيدها.

وأشهر المصادر الفرعية من كتب الجوامع هي:

1–«جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن»:

1–موضوعه:

هو موســـوعة حديثية كبيرة، مُرتبة بِحَســـب الرَّاوِي الْأَعْلَى، جمع فيه نحو مائة ألف حديث، جمعها من عشر كتب، وهي: الكتب الستة، و«مسند أحمد»، و«مسند البزار»، و«مسند أبي يعلى»، و«المعجم الكبير» للطبراني، وربما زاد عليها غيرها، وقد اشـــتملت هذه الأحاديث على الصـــحيح، وحسن، والضعيف، والموضوع، وعلى (13547) حديث، وقد طبع الكتاب في عشر مجلدات.

2–مؤلفه:

هو أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت774هـ).

3–منهج تأليفه:

لقد أوضح الحافظ ابن كثير منهجه بكل وضوح في مقدمته للكتاب، فقال: «وأذكر في كتابي هذا مجموع ما في هذه العشـــرة، وربما زدْتُ عليها من غيرها ... وما كان فيه وهن شـــديد بينته...

وشــرطي فيه أني أترجم كل صــحابي له رواية عن رســول الله ﷺ مرتبًا على حروف المعجم، وأوردُ له جميع ما وقع له في الكتب وما تيسر لي من غيرها». وعليه فأبرز ملامح منهجه في كتابه هي:

أ-مصادره من الكتب العشرة المذكورة قبل قليل، وقد زاد عليها من غيرها.

ب-يترجم لكل صحابي له رواية عن رسول الله ﷺ، ولكنه لم يلتزم بذلك؛ فقد ترجم لبعض الصحابة الذين ليس لهم رواية؛ لينبه على ذلك كإبراهيم النجار، وإبراهيم بن النحام[1]، وهو في تراجمه له تحقيقات وترجيحات، ولكنه أغفل تراجم بعض الصحابة الذين لهم رواية كأوس الأنصاري[2].

ج-يبين الأحاديث التي فيها وهن شـديد، كحديث أسَـد بن زُرَارة (رقم405): «فأَوْحى الله إليَّ في عليّ بثلاث خِصـال: أنه سيد المسـلمين، وإمامُ المتقين، وقائد الغر المحجلين». فتعقبه ابن كثير فقال: «قلتُ: وهو حديثٌ مُنكرٌ جدًا ويشـبهُ أن يكون موضـوعًا من بعض الشـيعة الغلاة، وإنما هذه صِفاتُ رسول الله ﷺ لا صِفاتُ عليٍّ».

د-لقد رتب الكتاب على مسـانيد الصـحابة على حروف المعجم، كما رتب الرواة عنهم من التابعين خاصة المكثرين من الصحابة، ولم يخالف في ذلك إلا نادرًا.

هـ-الكتاب لم يكمله ابن كثير، كما لم ينقحه.

2-قسم أحاديث الأفعال من «الجامع الكبير» ويسمى «جَمْعُ الْجَوَامِعِ»:

1-موضوعه:

جمع المؤلف في هذا الكتاب كل ما تيســر له من الأحاديث النبوية، فهو موســوعة حديثية كبرى؛ حيث جمع فيه عشرات الآلاف من الأحاديث من أكثر من تسعين كتابًا، وقسمه إلى قسمين:

الأول- خاص بالأقوال، ورتبه على حروف المعجم.

والثاني- خاص بالأفعال، ورتبه على المسانيد، والكتاب طبع في خمسة وعشرين مجلدًا.

---

(1) انظر: «جامع المسانيد» 70/1.

(2) انظر: «المرجع السابق» 340/1.

2–مؤلفه:

هو عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ).

3–منهج تأليفه:

كما ذكرنا آنفًا لقد جمع المؤلف في هذا الكتاب عشرات الآلاف من الأحاديث، جمعها من أكثر من تسعين كتابًا، وقَسَّم تلك الأحاديث إلى قسمين:

قسم الأحاديث القولية: وهي تقتصر على: ألفاظ النبي ﷺ، ولا تشتمل على حكاية موقف أو فعل، ولو ارتبط به لفظ للنبي ﷺ، أو احتوى حوارًا بينه وبين أصحابه.

وقسم الأحاديث الفعلية: وهي: تشمل كل ما احتوى غير اللفظ النبوي.

وقد رتب (السيوطي) كل قسم منها بطريقة تختلف عن القسم الآخر.

فالقسم الأول جاء مرتبًا حسب حروف المعجم.

والقسم الثاني جاء مرتبًا حسب الرواة؛ لصعوبة الترتيب الهجائي فيها، فرتب الأحاديث بحسب الراوي الأعلى –الصحابي أو التابعي– إذا كان الحديث مرسلًا أو مقطوعًا، ورتب الصحابة والتابعين على النحو الآتي:

بدأ بالرجال من الصحابة وهم الأعم الأغلب، فرتبهم على حروف المعجم بأسمائهم بعد أن بدأ بالعشرة المبشرين بالجنة، وختم قسم الرجال بالمبهمات، وهم الرواة الذين لم تذكر أسماؤهم ورتبهم على أسماء تلامذته، ثم رتب النساء الراويات على حروف المعجم بأسمائهن ثم كُنَاهُنَّ، ثم المبهمات كما فعل في قسم الرجال.

وثنى بعد ذلك بالتابعين الذين رووا أحاديث مرسلة، فرتبهم على حروف المعجم في أسمائهم وكناهم، وهؤلاء قلة، وطريقة السيوطي أن يذكر الصحابي، ثم يذكر تحته ما له من أحاديث رواها عن النبي ﷺ، أو قالها هو، ثم يذكر من أخرج الحديث بما يُشْعِر بدرجة الحديث[1].

---

(1) انظر: مقدمة «الجامع الكبير» للطنطاوي 7/1.

4–رمـــوزه:

الرمز	اسم المصدر	الرمز	اسم المصدر
خ	«صحيح» البخاري	عب	«مصنف» عبد الرزاق الصنعاني
م	«صحيح» مسلم	ش	«مصنف» ابن أبي شيبة
د	«سنن» أبي داود	ص	«سنن» سعيد بن منصور
ت	«سنن» الترمذي	قط	«سنن» دارقطني
ن	«سنن» النسائي	هق	«السنن الكبرى» للبيهقي
هـ	«سنن» ابن ماجه	هب	«شعب الإيمان» للبيهقي
حم	«مسند» الإمام أحمد	بز	«مسند» البزار
عم	«زيادات» عبد الله بن أحمد	فر	«مسند» الديلمي
حب	«صحيح» ابن حبان	ط	«مسند» أبي داود الطيالسي
ك	«مستدرك» الحاكم	ع	«مسند» أبي يعلى
طب	«المعجم الكبير» الطبراني	ض	«المختارة» الضياء المقدسي
طس	«المعجم الأوسط» الطبراني	حل	«الحلية» أبي نعيم
طص	«المعجم الصغير» الطبراني	خد	«الأدب المفرد» للبخاري
عق	«الضعفاء الكبير» للعقيلي	تخ	«التاريخ الكبير» للبخاري
عد	«الكامل في الضعفاء» لابن عدي	خط	«تاريخ بغداد» للخطيب
كر	«تاريخ دمشق» لابن عساكر	4	لأصحاب السنن الأربعة
3	للثلاثة غير ابن ماجه		

القسم الثاني: المصادر الفرعية غير المسندة المصنفة على المتون، وهي على أربعة أنواع:

النوع الأول–كتب الزوائد:

وكتب الزوائد: هي الكتب التي تجمع ما زاد من أحاديث كتاب مسند أصلي على كتاب آخر مسند أصلي، وترتب هذه الأحاديث على الموضوعات الفقهية[1].

أهمية كتب الزوائد وفوائدها:

تعد كتب الزوائد من الموسوعات الحديثية إذا ضم بعضها إلى بعض، وبذلك يتمكن الباحث من معرفة المتابعات والشواهد.

مبتكر فكرة الزوائد:

يعتبر الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت806هـ) هو مبتكر فكرة جمع الزوائد، فقد أشار بذلك على تلاميذه الثلاثة الذين تكونت منهم – ومن أقرانهم – المدرسة الحديثية في آواخر القرن الثامن، ومطلع القرن التاسع، وهم:

1–الحافظ أبو بكر نور الدين الهيثمي (ت807هـ).

2–الحافظ شهاب الدين أبو العباس البوصيري (ت840هـ).

3–الحافظ أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ).

ويعتبر الحافظ الهيثمي أسبق الثلاثة إلى التصنيف في هذا الفن[2].

وأشهر كتب الزوائد هي:

الأول: «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للهيثمي (ت807هـ):

وقد جمع فيه زوائد (ستة على الستة)، يعني زوائد (مسند أحمد، والبزار، وأبي يعلى، ومعاجم الطبراني الثلاثة)، على (الكتب الستة المعروفة)، بعدما حذف أسانيدها كلها اختصارًا، ورتبه على

---

(1) انظر: «الرسالة المستطرفة» ص170، «الموسوعة الحديثية بين الواقع والمأمول» لزهير الناصر ص55.

(2) انظر: «تدوين السنة النبوية» للزهراني ص240.

الأبواب، وقد تكلم على الأحاديث بما يقتضيه حالها قبولًا وردًا، وقد طبع في عشر مجلدات.

الثاني: «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» للعسقلاني (ت852هـ):

وقد جمع فيه زوائد (الثمانية على سبعة)، والثمانية هي:

[1] مسند الطيالسي (ت204هـ).

[2] مسند أبي بكر الحميدي (ت219هـ).

[3] مسند ابن أبي عمر العدني (ت243هـ).

[4] مسند عَبْد بن حُمَيْدِ بنِ نَصْرٍ الكِشِّي (ت249هـ).

[5] مسند مُسَدَّد بن مُسَرْهَدِ (ت228هـ).

[6] مسند أحمد بن منيع البغوي (ت244هـ).

[7] مسند أبي بكر بن أبي شيبة (ت235هـ).

[8] مسند الحارث بن أبي أسامة (ت282هـ).

والسبعة هي: (الكتب الستة، ومسند أحمد)، وقد ذكرها بأسانيدها، ورتبه على الموضوعات الفقهية، وأحيانًا يتكلم على الأحاديث بما يقتضيه حالها قبولًا وردًا، وقد طبع في تسعة عشر مجلدًا.

الثالث: «كتاب إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» للبوصيري (ت840هـ):

جمع فيه زوائد (العشرة على الستة)، يعني زوائد (الثمانية السابقة مع مسند ابن راهويه، ومسند أبي يعلى) على (الكتب الستة المعروفة)، وقد ذكر الأحاديث مسندة، ورتبه على الموضوعات الفقهية، وأحيانًا يتكلم على الأحاديث بما يقتضيه حالها قبولًا وردًا، وقد طبع في تسعة مجلدات.

النوع الثاني–كتب التخريج:

وهي الكتب المصنفة في تخريج أحاديث كتاب من الكتب، وهي كتب مرتبة على الموضوعات

الفقهية، وقد سبق بيانها[1].

النوع الثالث–كتب طرف الحديث الأول:

وهي الكتب التي جمع فيها مؤلفوها الأحاديث ورتبوها حسب أوائل الأحاديث.

1–قسم أحاديث الأقوال من «الجامع الكبير» ويسمى «جَمْعُ الْجَوَامِعِ»:

الكتاب لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، وقد سبق التعريف بالكتاب تفصيلًا[2].

2–«الجامع الصغير من حديث البشير النذير»:

وهو اختصار لقسم الأقوال لكتابه السابق «الجامع الكبير»، وتعدادها (10031) حديث. وقد رتبه على حروف المعجم حسب أوائل الأحاديث، ويبين درجة الحديث بالرموز الآتية: (صح) للصحيح، و(ح) للحسن، و(ض) للضعيف. ولكن لا يعول على هذه الرموز لأمرين:

الأول–لأن السيوطي من المتساهلين في التصحيح كما هو مقرر عند المحققين.

الآخر–أن هذه الرموز لا يوثق بها؛ لأنه يكثر فيها الخطأ أثناء النسخ، ثم السيوطي اشترط على نفسه بأن لا يخرج في كتابه ما تفرد به كذاب أو وضاع، وواقع الحال ليس كذلك فالكتاب فيه من الأحاديث الموضوعة والباطلة بالمئات كما صرح الشيخ الألباني[3].

ورموزه في «الجامع الصغير »كرموز أصله «الجامع الكبير» إلا في (ق) فإنه جعله للمتفق عليه عند الشيخين بدل البيهقي، ورمز له بـ (هق) في «السنن الكبرى»، و(4) للسنن الأربعة، و(3) للثلاثة إلا سنن ابن ماجه. ثم زاد المؤلف على كتابه المذكور «زوائد» وصلت أحاديثه (4440) حديث.

---

(1) انظر: عنوان (التعريف بالكتب المؤلفة في التخريج في مصنفات معينة ...) ص22.

(2) انظر: ص60.

(3) انظر: «ضعيف الجامع» للألباني 5/1.

3–«موسوعة أَطْرَاف الحَدِيث النَّبَوِيّ الشريف»:

1–موضوعه:

موســـوعة حديثية جمع بين مائة وخمســـين كتابًا، رتبت على حروف المعجم، وهو من أكبر الموسوعات الحديثية المطبوعة، وقد طبع في إحدى عشر مجلدًا.

2–مؤلفه:

لأبي هَاجر مُحَمَّد السعيد بن بسيون زغلول.

3–منهج تأليفه:

رتبه على أَوَائِل أَلْفَاظ متون الْأَحَادِيث على حُرُوف المعجم، وخرج له ذيلٌ أيضًـــا في أربعة مجلدات، وهو يعزو أحيانًا الأحاديث إلى كتب غير أصلية، فعلى الباحث الانتباه إلى هذا.

النوع الرابع–كتب شروح الأحاديث:

وهي كل كتب شــروح الجوامع، والســنن، والمصــنفات، وأحاديث الأحكام ...الخ. فأغلب الشراح يتعرضون لذكر الشواهد والمتابعات، والطرق والروايات، فعند استقراء هذه الكتب المصنفة على الموضوعات غالبًا ما يجد الباحث بغيته، وأشهر كتب شروح الأحاديث هي:

1–«فتح الباري شرح صحيح البخاري»: لابن حجر العسقلاني (ت852هـ).

موضوعه:

هو من أجل وأوسع شروح «صحيح البخاري»، فقد ضم آلاف الشواهد والمتابعات، وجعل له مقدمة كبيرة في عشـرة فصـول أسماها: «هدي السـاري»؛ وذلك للكلام على الصـحيح، وشـرطه، وتراجمه، وتقطيع الأحاديث فيه، وسـياق من طعن في رجال الصـحيح والجواب عنهم، وما إلى ذلك. وقد طبع الكتاب في ثلاثة عشر مجلدًا.

منهجه في كتابه:

لقد استغرق ابن حجر في تأليف هذا الكتاب نحو ربع قرن، فأودع فيه خلاصة علمه، وزبدة

تحقيقاته، فجاء الكتاب في نسق واحد، يشرح آخر حديث بنفس الطريقة والمنهج الذي يشرح فيه أول حديث، وهو يشرح المكرر في المكان الذي أورده البخاري لأجله، ثم يحيل باقي شرحه على المكان المشروح فيه حتى لا يتكرر الكلام، وقد اشترط في مقدمة شرحه أنه لا يورد من الأحاديث إلا ما كان صحيحًا أو حسنًا؛ ولهذا صار بعض الباحثين يتخذ من سكوت الحافظ عن الحديث الذي يورده تحسينًا، وهذا غير سديد؛ لأنه أورد أحاديث فيها ضعف، ولم يُنبِّه عليها.

أما في مسائل العقيدة، فإنه ينقل عن السلف والخلف، ولا يتعقب ذلك بشيء.

هذا وقد قام نبيل بن منصور البصارة الكويتي بتخريج جيد لجميع شواهد «فَتح البَاري» في كتاب بعنوان «أنِيس السَّاري في تخريج وَتحقيق الأحاديث التي ذكرها الحَافظ ابن حَجر العسقلاني في فَتح البَاري»، استغرق منه أكثر من 20 سنة، فخرج (6280) حديث، وطبع في إحدى عشر مجلدًا.

2-« نَيْلُ الْأَوْطَارِ شَرْحُ مُنْتَقَى الْأَخْبَار»: لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت1250هـ).

موضوعه:

هو شرح، لكتاب «الْمُنْتَقَى مِن الْأَخْبَارِ فِي الْأَحْكَامِ» لمجْد الدِّينِ عَبْد السَّلَامِ بْن تيمية الحنبلي (ت652هـ)، وهو جد شيخ الإسلام ابن تيمية، وقد طبع الكتاب في خمسة مجلدات، واختصره فيصل بن عبد العزيز النجدي (ت1376هـ) في كتاب: «بستان الأحبار مختصر نيل الأوطار»، وقد طبع في مجلدين.

منهجه في كتابه:

لقد أوضح الشوكاني منهجه في مقدمة كتابه، وذلك كما يلي:

أ-بَيَان حَالِ حَدِيثِ الأصل المشروح من حيث القبول والرد.

ب-تَفْسِير غَرِيبِهِ، وبيان أحكامه الفقهية، وما يستفاد منه.

ج-الْإِشَارَة إِلَى بَقِيَّةِ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي الْبَابِ مِمَّا لَمْ يُذْكَرْ فِي الْكِتَابِ.

د-لا يترجم للرواة، ولكن أحيانًا يشير إِلَى ضَبْطِ اسْمِ الراوي، أَوْ بَيَانِ حَالِهِ عَلَى طَرِيقِ التَّنْبِيهِ.

المحور الثاني-طرق التخريج ومصادرها

مدخل إلى الطريقة المثلى لاستخراج الحديث من مصاره الأصلية

من المقرر عند أصحاب الحديث أن تخريج أي حديث يجب أن يمر بثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى– استخراج جميع طرق الحديث من مصادره المسندة.

المرحلة الثانية– دراسة أسانيد هذه الطرق وألفاظها دراسة علمية دقيقة.

المرحلة الثالثة– الحكم على هذا الحديث.

ومما لا شك فيه أن السُّنّة في إطارها العام قد اشتملت على كمٍّ هائل من الأحاديث النبوية، والآثار السلفية، وهذه المرويات تعد بعشرات الآلاف، وبعض هذه المرويات له عشرات الطرق، مما يجعل الباحث أمام مئات الآلاف من الطرق المدونة في بطون مئات الكتب الحديثية، وهذه الكتب تارة تألف على اعتبار الفن الواحد، كالتفسير، والفقه، والعقيدة، والرقائق...الخ، كما أنها تختلف في طريقة تصنيفها وترتيبها للمرويات، فتارة ترتبها على الأبواب الفقهية ككتب السنن والمصنفات، وتارة على مسانيد الصحابة، وتارة على صفة من صفات السند، كالمرفوع، والمرسل، والمعلول...الخ.

كل هذا دفع علماء الحديث إلى التفنن في وضع كتب تقرب السنة للأمة عامة، وللباحثين خاصة، فألفوا كتبًا موسوعية تجمع الأحاديث، وكتبًا تفهرس أمهات كتب الحديث وترتبها لتساعد الباحث في العثور على بغيته. فرتبوا الأحاديث بطرق متنوعة فتارة على الكتب والأبواب الفقهية، وتارة على الأطراف أو حسب الراوي الأعلى لها – يعني على المسانيد –، وتارة على الموضوعات المتعددة، وتارة على حروف المعجم، وقد سبق قبل قليل بيان كل ذلك تفصيلًا، وسيأتي بيان المزيد منها لاحقًا في موضعه المناسب.

ولأن الحديث مركب من جزئين رئيسين: إسناد ومتن، فإن طرق استخراجه من المصادر الأصلية المسندة ترجع إلى النظر إلى إسناده أو متنه.

وفي الجملة تنحصر طرق استخراج الحديث في خمسة طرق كما يلي:

الأولى- استخراج الحديث: عن طريق لفظة من ألفاظه.

الثانية- استخراج الحديث: عن طريق موضوعه.

الثالثة- استخراج الحديث: عن طريق طرفه الأول.

الرابعة- استخراج الحديث: عن طريق معرفة صفة اصطلاحية في السند أو المتن.

الخامسة- استخراج الحديث: عن طريق راويه الأعلى.

السادسة- استخراج الحديث: عن طريق الحاسب الآلي.

الطريقة الأولى-استخراج الحديث: عن طريق لفظة من ألفاظه

طريقة استخراج الحديث بالنظر إلى متنه عن طريق لفظة من ألفاظه هي أبسط وأسرع طريقة يدوية في استخراج الحديث من مصادره؛ لأنها لا تستلزم حفظ كامل الحديث بدقة، ولا معرفة راويه الأعلى، ولا معرفة موضوعه أو صفة في إسناده، بل معرفة لفظ من ألفاظه في أي جزء كان من المتن، وأشهر المصادر المساعدة في هذه الطريقة هي:

«المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي»:

1-موضوعه:

لقد قام بفهرسة أشهر مصادر السُنَّةِ، وهي الكتب التسعة: «الكتب الستة»، و«موطأ مالك»، و«مسند أحمد»، و«مسند الدارمي». وكل هذه الكتب سبق التعريف بها تفضيلًا.

2-مؤلفه:

لقد رَتَّبَ هذا المعجم ونظمه لفيف من المستشرقين، ونشره أحدهم وهو د. أرندجان فنسنك (1939م) أستاذ العربية بجامعة ليدن بهولندا، وذلك بمطبعة بريل بمدينة ليدن بهولندا، وشاركهم في إخراجه محمد فؤاد عبد الباقي.

3-سبب تأليفه:

لقد قام المستشرقون بتأليف هذا الفهرس الضخم ليتمكنوا من خلاله الوقوف على الحديث

النبوي أثناء دراستهم الاستشراقية، ومن المعلوم أهداف ومقاصد المستشرقين من وراء ذلك.

4–مدة تأليفه والجهات المنفقة عليه:

لقد قام هذا المشروع بمساعدات مالية من المجامع العلمية البريطانية والدانماركية والسويدية والهولندية والأنيسكو. والهيئة الهولندية للبحث العلمي والاتحاد الأممي للمجامع العلمية.

يتألف هذا المعجم من سبعة مجلدات طبع الأول منها سَنَةَ 1936م والأخير سَنَةَ 1969م، فاستغرقت طباعته 33 سَنَةً، ولم يطبع من هذا الفهرس غير خمسمائة نسخة فقط. ثم طبع المجلد الثامن الخاص بالأعلام والأسماء الجغرافية سنة 1988م. معنى ذلك أن المعجم استغرق نحو 52 سنة.

5–منهج البحث في الكتب:

لم تطبع مع الكتاب مقدمة تبين طريقة ترتيب الكتاب وتنظيمه، ولكن طبع في أول المجلد السابع بعض التنبيهات والإشارات، وبيان نظام ترتيب الألفاظ وموادها فيه، مع دليل المراجعة، لكن هذه التنبيهات والإشارات غير كافية، وفي الجملة لقد روعي فيه ما يلي:

أ–رتبت مواده كترتيب المعاجم اللغوية، حيث أهمل الأحرف وما شابهها، وأسماء الأعلام، والأفعال التي يكثر ورودها كـ (قال) و(جاء) وما تَصَرَّفَ منها، ولكن طبع بعد ذلك المجلد الثامن وتضمن الأعلام الواردة في متون الأحاديث.

ب–كثيرًا ما يحيل عند ذكره مادة من المواد إلى النظر في مواد أخرى؛ ليتم استيفاء ما قد يطلبه المراجع من الأحاديث التي فيها كلمة من هذه المادة نفسها، وبعض الإحالات طويلة جِدًّا فربما أحال المراجع إلى ما يزيد على خمسين مادة كما فعل مثلًا في مادة «قاتل» فقد أحال المراجع إلى مراجعة 68 مادة، بعضها في مادة القتال، وبعضها في مواد متفرقة[1].

ج–طريقة الإحالة في «المعجم» للكتب التسعة كما يلي:

جميع الكتب طريقتها واحدة في العزو، فيذكر أولًا رمز من أخرجه، ثم يتبع باسم الكتاب

(1) انظر: «المعجم المفهرس» 294/5.

عنده، ثم برقم الباب فيه، ولكن استثنيت ثلاثة مصادر، وهي:

-«صحيح مسلم»، و«موطأ مالك»، فالرقم المذكور بعد اسم الكتاب هو رقم الحديث فيه وليس رقم الباب.

-«مسند أحمد»، فالعزو إليه برقم الأجزاء ثم الصفحات. فالرقم الذي يكون بخط كبير هو رقم الجزء، والرقم الذي يكون بخط أصغر منه هو رقم الصفحة.

6-الطبعات الموافقة للبحث في «المعجم المفهرس»:

الطبعات الموافقة للترقيم هي تلك التي اعتنى بترقيمها فؤاد عبد الباقي:

1-«صحيح مسلم»: أخرجه في أربعة مجلدات وَرَقَّمَ أحاديثه، وأهمل الأحاديث التي تشتمل على الإسناد فقط من الترقيم كما فعل أصحاب «المعجم»، وألحق بالكتاب مجلدًا خامسًا اشتمل على فهارس.

2-«سنن ابن ماجه»: رَقَّمَ كتبه وأبوابه وأحاديثه، بما يطابق «المعجم المفهرس»، وألحق به فهارس مفيدة جِدًّا، وتكلم على بعض أحاديثه وشرح الغريب فيها، وطبع في مجلدين.

3-«موطأ مالك»: رَقَّمَ كتبه وأبوابه وأحاديثه، وخرج أحاديثه، وتكلم على بعضها، وشرح غريب ألفاظه، وألحق به فهارس مفيدة، وطبعه في مجلد.

4-«سنن الترمذي»: طبع في خمسة مجلدات، حقق الأول والثاني الشيخ أحمد شاكر، والثالث فؤاد عبد الباقي، والرابع والخامس الشيخ إبراهيم عطوة عوض.

5-«صحيح البخاري» رَقَّمَ كتبه وأبوابه وأحاديثه، وذكر أرقام أطراف الأحاديث المكررة لكن لم يطبع المتن وحده على هذا الشكل، وإنما طبع مع شرحه «فتح الباري» لابن حجر، بالمطبعة السلفية.

6-«سنن النسائي»: الطبعات القديمة ليس فيها ترقيم للأبواب، فيمكن للباحث العد بنفسه، أو ترقيم أبواب نسخته؛ ليسهل عليه استخراج الحديث منها بسهولة.

7-«سنن أبي داود»: المناسبة طبعة تحقيق محيي الدين عبد الحميد، وهي غير مرقمة الأبواب، فعلى الباحث العد أو ترقيم أبواب نسخته.

8-«سنن الدارمي»: توجد طبعات كثيرة متوافقة، طبعت في مجلدين.

9-«مسند أحمد بن حنبل»: فإن أرقام الأجزاء والصفحات التي يشير إليها أصحاب «المعجم» هي أرقام الطبعة (الميمنية)، وقد نسخها المكتب الإسلامي في ستة مجلدات.

7-أخطاء «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي»[1]:

مما لا شك أن «المعجم المفهرس» له أهمية كبيرة جدًا لكل باحث عن الأحاديث النبوية في الكتب التسعة، فقد وفر على الباحث الجهد الكثير، ولكن ما من عمل بشري إلا وفيه نقص أو خطأ أو سهو، وكل هذا لا ينقص من قيمة «المعجم المفهرس» العلمية، غير أن التنبيه على هذه الأخطاء يساعد الباحث -خاصة المبتدئ- في تجنب وقوعه في اضطراب وحيرة، فيظن أنه هو المخطئ في البحث وليس مفهرس «المعجم»، ويمكن إجمال هذه الأخطاء في خمسة عناصر كما يلي:

أَوَّلاً: النَّقْصُ فِي الكَلِمَاتِ الأُصولِ، وَعَدَمِ المَنْهَجِيَّةِ فِي إِسْقَاطِ مَا يَسْقُطُ مِنْ كَلِمَاتٍ:

لقد تم استبعاد الكثير من الكلمات في الفهرسة بداعي الاختصار ولتقليل النفقة، وقد تم التركيز في الاستبعاد على الكلمات الأكثر شُيُوعًا، والأقل أهمية. وبلا ريب أن تحديد ذلك محله اجتهاد المفهرس؛ ومن هنا وقع الاختلاف في وجهات النظر، مثل حديث عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ، قَالَ: نَذَرَتْ أُخْتِي أَنْ تَحُجَّ لِلَّهِ مَاشِيَةً غَيْرَ مُخْتَمِرَةٍ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «**مُرْ أُخْتَكَ**

(1) راجع في ذلك: «بيان أخطاء المعجم المفهرس» لشاكر ذيب فياض. ولكن لا يسلم للباحث في جميع مستدركاته وتصويباته على «المعجم»، فمثلًا استدرك عليهم ما رواه مسلم (رقم1390) مرفوعًا من حديث عَبْدِ اللهِ بْنِ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ ولفظه: «**ما بَيْنَ بَيْتِي ومِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الجنّة**»، فقال: «وهو يتضمن عَدَدًا من الكلمات، ولا أرى الحكم على إحداها بأنها أكثر شُيُوعًا، أو أقل أهمية من الباقيات إلا تَحَكُّمًا لا يسعفه دليل. والملاحظ هنا أن كلمة «الجَنَّة» هي الكلمة الوحيدة التي استخدمها «المعجم» 309/5، ولم يستخدم أيًّا من الكلمات الأخرى، مع إمكانية أن تكون كلها أكثر أهمية وأقل شُيُوعًا من كلمة «الجَنَّة». قلت: وليس الأمر كما قال، فالحديث لم يوردوه أصلًا تحت لفظ «الجنة»، والرقم المحال عليه 309/5 هو لمادة «قدح»، إنما أوردوه تحت لفظ «روضة»، و«رياض»، و«بيت» كما في المواضع التالية من «المعجم» 319/2، 236/1، ولكن فات المفهرس عزوه إلى مسلم.

فَلْتَخْتَمِرْ، وَلْتَرْكَبْ، وَلْتَصُمْ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ»[1]. وبالرجوع إلى «المعجم» نجده أستخرج الحديث من أربع كلمات فقط هي: (نذرتْ) 401/6، (تَحُجَّ) 419/1، (وَلْتَرْكَبْ) 294/2، (وَلْتَصُمْ) 451/3. ولم يتعرض لكلمات أخرى لا تقل أهمية أو أقل شُيُوعًا من الكلمات المستعملة كـ(مَاشِيَةً)، (مُخْتَمِرَةٍ)، (أُخْتِي)، (أُخْتَكَ)، (مُرْ).

ثَانِيًا: أَحَادِيثٌ لَمْ تُذْكَرْ فِي «المُعْجَمْ»:

فهناك بعض الأحاديث لم تفهرس في «المعجم» تحت أي مادة من مواده، كحديث: «**إِذَا قَالَ الرَّجُلُ: هَلَكَ النَّاسُ، فَهُوَ أَهْلَكُهُم**»[2].

ثَالِثًا: وُرُودُ أَلْفَاظٍ فِي «المُعْجَمْ» غَيْرَ أَلْفَاظِ الحَدِيثِ النَّبَوِيّ:

الأصل أن «المعجم» مخصص لفهرسة متون الأحاديث سواء المرفوع منها، أو الموقوف، ولكن لوحظ إقحام المفهرس موادًا ليست من المتون، ولكنها تعليقات للرواة والحفاظ، من ذلك:

1-ذكر في «المعجم»[3] تحت مادة (سَنَدٌ) العبارات التالية:

-«لَوْ قُرِئَ هَذَا الْإِسْنَادُ عَلَى مَجْنُونٍ لَبَرَأَ». وهذا من كلام أبي الصلت أحد رواة الحديث عند ابن ماجه[4].

-«مَا أَعْلَمُ أَحَدًا تَابَعَ اللَّيْثَ عَلَى هَذَا الإِسْنَادِ». وهذا من كلام النسائي بعد روايته للحديث،

---

(1) ضعيف، رواه أبو داود (رقم3293)، والنسائي 143/2، والترمذي (رقم1544)، والدارمي (رقم2379)، وابن ماجه (رقم2134)، وأحمد 143/4، 145، 149، 151 من حديث عقبة بن عامر، وفيه «عبيد الله بن زحر» صدوق يخطئ كما في «التقريب» (رقم4290)، وأصله في البخاري (رقم1866)، ومسلم (رقم1644) دون ذكر الصيام. «الإرواء» (رقم2592).

(2) رواه مسلم (رقم2623)، وأبو داود (رقم4983)، ومالك كتاب الكلام (2)، وأحمد 272/2، 342، 465، 517 من حديث أبي هريرة مرفوعًا.

(3) انظر: «المعجم المفهرس» 559/2.

(4) نقله ابن ماجه عقب حديث موضوع (رقم56) عن عليّ بن أبي طالب: «**الْإِيمَانُ مَعْرِفَةٌ بِالْقَلْبِ، وَقَوْلٌ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ بِالْأَرْكَانِ**». فيه «أبو الصلت الهروي» متهم.

وزاد في «السنن»: «غَيْرَ ابْنِ جُرَيْجٍ»[1].

-«مَا أَعْرِفُ إِسْنَادًا أَطْوَلَ مِنْ هَذَا». وهذا أيضًا من كلام النسائي[2].

2-ذكر في «المعجم»[3] كلامًا للإمام مالك:

-تحت مادة (رِشْوَةٌ) عبارة: «وَحُلْوَانُ الْكَاهِنِ: رِشْوَتُهُ، وَمَا يُعْطَى عَلَى أَنْ يَتَكَهَّن».

-وتحت مادة (زَنَى) عبارة: «يَعْنِي بِمَهْرِ البَغِيِّ: مَا تُعْطَاهُ المرْأَةُ عَلَى الزِّنَ»[4].

رَابِعًا: وضعُ المادّةِ في غيرِ جَذرِها:

1-أورد كلمة (أَرْمَلَةٌ)[5] في باب (أ-ر-م-ل)، والصحيح أنها من باب (ر-م-ل).

2-أورد كلمة (أُصْبُعٌ)[6] في باب (أ-ص-ب-ع)، والصحيح أنها من باب (ص-ب-ع).

3-أورد كلمة (دِيبَاجٌ)[7] في باب (د-ي-ب-ج)، والصحيح أنها من باب (د-ب-ج).

خَامِسًا: ذِكْرُ النّصِ قَدْ لاَ يَدُلُّ عَلَى الحَدِيثِ:

1-أورد تحت مادة (خَدٍّ)[8] حديث: «**ليس مِنّا مَنْ لَطَمَ الخُدُودَ وَشَـــقَّ الجُيُوبَ**»، ثم عزاه لمصادر منها حم 131/4. لكن الذي رواه أحمد في هذا الموضع هو حديث مختلف لفظه: «...**يَنْهَى عَنْ لَطْمِ خُدُودِ الدَّوَابِّ**».

---

(1) قاله النسائي عقب روايته الحديث الصحيح (رقم1407) عن ابن عمر مرفوعًا: «**مَنْ جَاءَ مِنْكُمُ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِل**».

(2) قاله عقب روايته حديث صحيح عشاري الإسناد (رقم996) عن أبي أيوب مرفوعًا: «**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ثُلُثُ الْقُرْآنِ**».

(3) انظر: «المعجم المفهرس» 262/2، 348.

(4) قالهما الإمام مالك عقب روايته الحديث الصحيح (كتاب البيوع حديث رقم68) عن أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ مرفوعًا: «**نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ، وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ**».

(5) انظر: «المعجم المفهرس» 57/1.

(6) انظر: «المرجع السابق» 64/1.

(7) انظر: «المرجع السابق» 162/2.

(8) انظر: «المرجع السابق» 12/2.

2- أورد تحت مادة (رِيَاءٌ)[1] حديث: «**وَيُقاتِلُ رِيَاءً** ... »، ثم عزاه لعدة مصادر منها لمسلم في زكاة 25. لكن الذي رواه مسلم في هذا الموضع هو حديث مختلف لفظه: «**وَرَجُلٌ رَبَطَهَا فَخْرًا وَرِيَاءً**»[2]. وقد ذكره في «المعجم» عقب مقطع «**وَيُقاتِلُ رِيَاءً**».

3- أورد تحت مادة (سَكِينَةٌ)[3] حديث: «**إلا نَزَلَتْ عليهم السَّكِينة**»، ثم عزاه لعدة مصادر منها (حم 319/2، 372، 380، 408، 418، 457، 480، 484، 506). وفي هذه المواضع جميعًا «**وَالسَّكِينَةُ فِي أَهْلِ الغَنَمِ**»، وهو حديث مختلف له مادته الخاص به أَيْضًا.

سادسًا: الاضطراب في عزو الحديث من مادة إلى مادة أخرى:

1-(فتغامز به الدهاقين) فتحت مادة (دهقان) 155/2 عزاه إلى جه أطعمة 13، دي أطعمة 8. وتحت مادة (تغامز) 1/5 عزاه لابن ماجه فقط، والحديث واحد، واللفظ لابن ماجه.

2-(فسلك بي في نهج عظيم) فتحت مادة (نهج) 506/2 عزاه إلى جه رؤيا 10، حم 452/5. وتحت مادة (نهج) 5/7 عزاه لابن ماجه فقط.

تنبيهات عامة على «المعجم»:

1-الرمز المستخدم لأحمد في المجلد الأول في بعض «الطبعات» (حل)، ولابن ماجه (ق).

2-رمز النجمة (*) يعني تكرار الحديث في نفس الباب أو الصفحة.

3-اصطلح المفهرسون على مصطلح (صلعم، ص) اختصارًا للصلاة والسلام على نبينا ﷺ.

---

(1) انظر: «المرجع السابق» 203/2.

(2) رواه مسلم (رقم2623)، وأبو داود (رقم4983)، ومالك كتاب الكلام (2)، وأحمد 272/2، 342، 465، 517 كلهم من حديث أبي هريرة مرفوعًا.

(3) انظر: «المعجم المفهرس» 494/2.

8–تطبيقات عملية لاستخراج الحديث بالطريقة الأولى:

أولًا–التطبيقات العملية:

التطبيق الأول–حديث: «**حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ**».

توجد في هذا الحديث عدة ألفاظ يمكننا من خلالها الوصـــول للحديث، وهي: «**شماله**» و«**تنفق**» و«**يمينه**»، وبالبحث مثلًا في «المعجم المفهرس» 379/7 تحت مادة «يمن»؛ لأنها أقلهم دورانًا في الأحاديث سنجد لفظ الحديث كما في الصورة التالية:

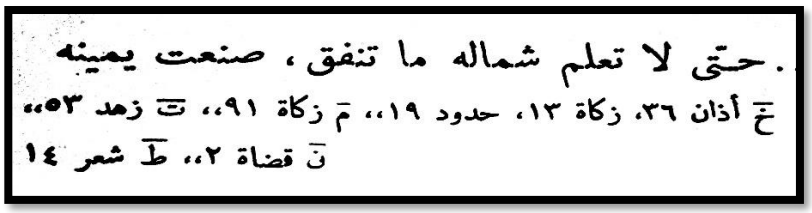

خ أذان 36 = يعني رواه البخاري في كتاب الأذان، باب (36) مَنْ جَلَسَ فِي الْمَسْـــجِدِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ.

زكاة 13= يعني ورواه أيضًا في كتاب الزكاة، بَابُ (13) الصَّدَقَةِ بالسر.

تنبيه: فات المفهرس عزو الحديث أيضًـــا للبخاري في نفس الكتاب الســـابق «الأذان»، باب (16) الصَّدقَة بِاليَمِينِ.

حدود 19= يعني ورواه أيضًا في كتاب الحدود، (19) فَضْلِ مَنْ تَرَكَ الفَوَاحِشَ.

م زكاة 91= يعني ورواه مسلم في كتاب الزكاة، باب (30) فَضْلِ إِخْفَاءِ الصَّدَقَةِ.

تنبيه: المقصـــود برقم الحديث عند مســـلم هو الرقم الخاص بكتاب الزكاة (91)، وليس الرقم العام لجميع الكتاب (1031).

ت زهد 53= يعني رواه الترمذي في أبواب الزهد، بَابُ (53) مَا جَاءَ فِي الحُبِّ فِي اللَّهِ.

ن قضاة 2= يعني رواه النسائي في كتاب آداب القضاة، باب (2) الْإِمَامُ الْعَادِلُ.

ط شعر 14= يعني رواه مالك في الموطأ كتابُ الشَّعَرِ (حديث رقم 14).

تنبيه: المقصود برقم الحديث في الموطأ هو رقم الحديث في الكتاب المحال عليه وليس الباب.

والجميع روى الحديث من حديث أبي هريرة.

التطبيق الثاني–حديث: «**إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً**».

توجد فيه عدة ألفاظ يمكننا من خلالها الوصول للحديث، وهي: «**تذر**» و«**ورثتك**» و«**أغنياء**»، «**عالة**» وبالبحث مثلًا في «المعجم المفهرس» 188/7 تحت مادة «وارث» سنجد لفظ الحديث كما في الصورة التالية:

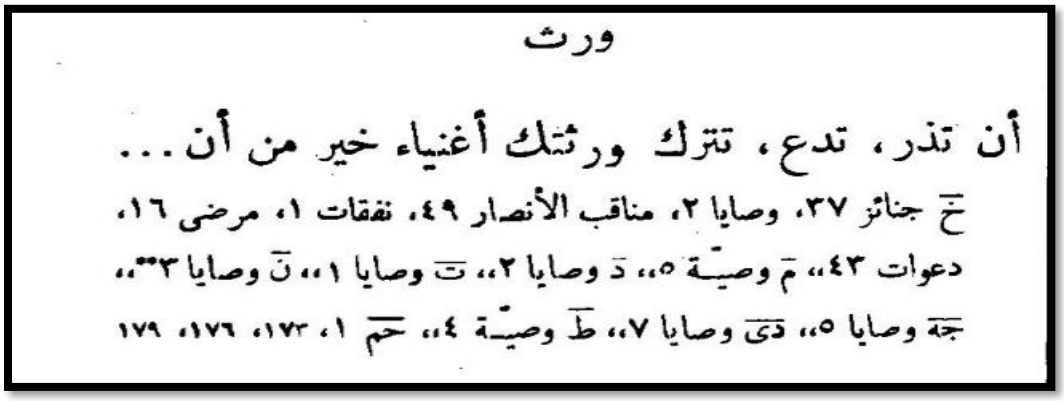

ورث

أن تذر، تدع، تترك ورثتك أغنياء خير من أن...

خ جنائز ٣٧، وصايا ٢، مناقب الأنصار ٤٩، نفقات ١، مرضى ١٦، دعوات ٤٣، م وصية ٥، د وصايا ٢، ت وصايا ١، ن وصايا ٣، جه وصايا ٥، دى وصايا ٧، ط وصية ٤، حم ١، ١٧٣، ١٧٦، ١٧٩

خ جنائز 37= يعني رواه البخاري في كتاب الجنائز، باب (37) رِثَاءِ النَّبِيِّ ﷺ سَعْدَ بْنَ خَوْلَة.

وصايا 2= يعني ورواه أيضًا في كتاب الوصايا، باب (2) أَنْ يَتْرُكَ وَرَثَتَهُ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَتَكَفَّفُوا النَّاسَ.

مناقب الأنصار 49= يعني ورواه أيضًا في كتاب مناقب الأنصار، باب (49) قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ اللَّهُمَّ أَمْضِ لِأَصْحَابِي هِجْرَتَهُمْ.

نفقات 1= يعني ورواه أيضًا في كتاب النفقات، باب (1) فَضْلِ النَّفَقَةِ عَلَى الأَهْلِ.

مرضى 16= يعني ورواه أيضًا في كتاب المرضى، باب (16) قَوْلِ المرِيضِ: «إِنِّي وَجِعٌ، أَوْ وَا

رَأْسَاهْ، أَوِ اشْتَدَّ بِي الوَجَعُ».

دعوات 43= يعني ورواه أيضًا في كتاب الدعوات، باب (43) الدُّعَاءِ بِرَفْعِ الوَبَاءِ وَالوَجَعِ.

تنبيه: فات المفهرس عزو الحديث أيضًا للبخاري في كتاب المغازي، باب (79) حَجَّةِ الوَدَاعِ.

م وصية 5= يعني ورواه مسلم في كتاب الوصية، (حديث رقم 5).

د وصايا 2= يعني ورواه أبو داود في كتاب الوصايا، باب (2) مَا جَاءَ فِي مَا لَا يَجُوزُ لِلْمُوصِي فِي مَالِهِ؟

ت وصايا 1= يعني ورواه الترمذي في كتاب الوصايا، باب (1) مَا جَاءَ فِي الوَصِيَّةِ بِالثُّلُثِ.

ن وصايا 3= يعني ورواه النسائي في كتاب الوصايا، باب (3) الْوَصِيَّةِ بِالثُّلُثِ.

تنبيهان:

الأول-روى النسائي هذا الحديث في أكثر من موضع ومن طرق مختلفة في الباب المعزو إليه (حديث رقم3626-3628)؛ ولهذا يجب على الباحث عدم الاقتصار على أول موضع يجد فيه الحديث في الباب المعزو إليه، ويلزمه استقراء كامل أحاديث الباب؛ فلعله يجد طرق أخرى.

الآخر-أن النسائي رواه أيضًا في نفس الباب المشار إليه في الفهرس بلفظ مقارب تحت (رقم3633)، ولكنه من حديث عائشة وليس من حديث سعد بن أبي وقاص؛ ولهذا لا يصح العزو إليه عند استخراج الحديث.

جه وصايا 5= يعني ورواه ابن ماجه في كتاب الوصايا، باب (5) الْوَصِيَّةِ بِالثُّلُثِ.

دي وصايا 7= يعني ورواه الدارمي في كتاب الوصايا، باب (7) الْوَصِيَّةِ بِالثُّلُثِ.

ط وصية 4= يعني ورواه مالك في الموطأ في كتاب الوصية، (حديث رقم 4).

حم 1، 173، 176، 179= يعني ورواه أحمد في المسند المجلد الأول ص 173، 176، 179 وقد رواه جميعهم من حديث سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاص.

ثانيًا–التطبيقات الاختبارية:

استخرج الأحاديث التالية من الكتب المسندة الأصلية عن طريق «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي» بدون الاستعانة بأي وسيلة أخرى، مع بيان درجة كل حديث:

الحديث الأول: «**الَّذِي تَفُوتُهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ كَأَنَّمَا وُتِرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ**».

الحديث الثاني: «**مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ**».

الحديث الثالث: «**فَأَهْوَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ إِلَى الضَّب**».

الحديث الرابع: «**إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ: عُقُوقَ الأُمَّهَاتِ، وَوَأْدَ البَنَاتِ، وَمَنَعَ وَهَاتِ**».

الحديث الخامس: «**أَلَا إِنَّ الْإِيمَانَ هَهُنَا، وَإِنَّ الْقَسْوَةَ وَغِلَظَ الْقُلُوبِ فِي الْفَدَّادِينَ**».

الطريقة الثانية–استخراج الحديث: عن طريق موضوعه

من طرق استخراج الحديث بالنظر إلى متنه استخراجه عن طريق موضوعه، وهذا يحتاج إلى فهم مضمون الحديث في الجملة؛ لأنه لا يمكن الاستفادة من الكتب المساعدة في البحث عن طريق معرفة موضوعه إذا لم يكن موضوع الحديث واضحًا لدى الباحث. ثم إنَّ الحديث قد يشتمل على أكثر من موضوع، فيفهرسه مؤلف الكتاب تحت موضوع ما يظهر له بأنه الأنسب، ولا يكرره في مواضع أخرى. مما يجعل العثور على الحديث شَاقًّا في بعض الأحيان؛ ولهذا ينصح الباحث بأن يكرر البحث في جميع مظان موضوعات الحديث إن لم يجده في الموضع الذي رجح عنده.

وأشهر المصادر المساعدة في هذه الطريقة هي:

أولًا– المفاتيح والفهارس حسب موضوعات الأحاديث:

وأشهر هذه المفاتيح الكتب التالية:

الكتاب الأول–«مفتاح كنوز السنة»:

1–موضوعه:

وهو أكبر فهرس حديثي مُرَتَّبٌ على الموضوعات، فهرس لأربعة عشر كتابًا من أمهات الكُتُبِ السُنَّةِ وهي: الكتب التسعة، و«مسند الطيالسي»، و«الطبقات» لابن سعد، و«السيرة» لابن هشام، و«المغازي» للواقدي، و«المسند» المنسوب لزيد بن علي. وهو مُرَتَّبٌ على المعاني والمسائل العلمية، والأعلام التاريخية على حروف المعجم.

2–مؤلفه:

هو للمستشرق د. أرندجان فنسنك أستاذ العربية بجامعة ليدن بهولندا، ترجمه محمد فؤاد عبد الباقي، وهذا المستشرق ذائع الصيت، حيث رَأَسَ مجموعة من المسْتَشْرِقِينَ في ثلاثة أعمال ضخمة: الأول: «دائرة المعارف الإسلامية». حيث تولى أمرها سنة 1924م.

والثاني: «مفتاح كنوز السُنَّة».

والثالث: «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي». الذي سبق الكلام عليه.

وبلا ريب أن هذه الأعمال فيها محاسن كثيرة جدًا، ولكن فيها وخاصة «دائرة المعارف» مساوئ دس المستشرقين، وحتى لا يظن الباحث أن هذا المسْتَشْرِق أراد بهذه الأعمال خدمة الإسلام وأهله وليس خدمة المستشرقين لتمكينهم من استثارة الشبهات حول الإسلام، خاصة إذا علمنا أنهم لم يطبعوا من «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث» غير 500 نسخة وزعت على مراكز الاستشراق.

يقول فنسنك: «لقد تطورت الأفكار، وكذلك العمل، بعد وفاة محمد ﷺ بعدَّة عقود، وهذا التطور منح القادة الرُوحيّين فرصة لبيان روح الإسلام في الأحاديث، ومن أهمّها على الإطلاق، حديث «العقيدة والشهادة» و«بُنِيَ الإِسْلامُ عَلَى خَمْسٍ». لم يكن لدى النبي ﷺ أيه صيغة يجب الإتيان بها لمن يدخل في كنف الإسلام، وعندما التقى المسلمون بالمسيحيّين في الشام، ووجدوا عند النصارى كلمة شعروا بحاجة إلى شيء يماثلها، فاستخرجوا روح الإسلام في شكل هذين الحديثين»[1].

فهكذا يطعن «فَنْسَنْكْ» في السنة وينسبها إلى الوضع، وهو يعرف جيّدًا أنَّ الشهادتين جزء من التشهُّد الذي يقرأ في نهاية كل ركعتين في الصلاة، وكان من المفروض أنْ يُعَدِّلَ نظريته، لكنه ادَّعَى أنَّ الصلاة نفسها وصلت إلى شكلها النهائي بعد وفاة النبي ﷺ[2].

ولهذا يقول الألباني عنه في أحد مجالسه العلمية: «في كتاب يعرفه إخواننا الطلبة، اسمه «مفتاح كنوز السنة»، عندما اقتنيته وعرفت الجهد اللي مفروغ فيه، أن هذا كونه درس كتب السنة أربعة عشر كتابًا، لا بد أن يكون صاحبه أسلم، هكذا أنا قلت يومئذ، راحت أيام وأتت أيام كما يقولون؛ عندنا في الشام كنت جالس في المكتبة العربية الهاشمية، ... ، وقع تحت يدي عدد من مجلة الهلال قديمة، لجورج زيدان، وإذا به الخبيث هذا الألماني مؤلف كتاب «مفتاح كنوز السنة» فنسنك ناشرين مقالة لأحد الكتاب المصريين المسلمين رد على فنسنك ينقل عنه كلمات يصرح فيها أن محمد رجل عبقري وداهية و ... إلى آخره، وادعى النبوة واستطاع بعقله وشطارته أنه يلملم العرب حوله ... وإذا

(1) نقلًا عن: «المستشرقون والسُنَّة» لسعد المرصفي ص50.

(2) انظر: «المرجع السابق».

به ينكر النبوة، إذًا: هذا ما استفاد شي من الكتب الذي درسها، استطاع أن يفعل فهرسة تقرب البعيد كما هو معلوم لدينا»[1].

إذا تقرر ما سبق ظهر جليًا بأن ما قام به فنسنك من عمل ضخم في تيسير البحث عن الأحاديث النبوية هو عمل نافع جيد، ولكنه لم يصنعه في الأصل لخدمة الإسلام، ولكن للدس فيه.

3–منهج تأليفه:

رُتّب كتاب «مفتاح كنوز السنة» حسب الأغراض والمعاني والموضوعات، ويشمل أربعة عشر كتابًا: الكتب التسعة، و«مسند الطيالسي»، و«الطبقات الكبرى» لابن سعد، و«السيرة» لابن هشام، و«المغازي» للواقدي، و«المسند» المنسوب لزيد بن علي.

وفيه تفريع في كل موضوع يتناول الموضوعات التفصيلية، ثم يجمع تحت كل موضوع فرعي الأحاديث والآثار الواردة في ذلك، ويحيل بالرموز لمكان وجود هذه الأحاديث في الكتب المفهرسة المذكورة. فهو فهرس مُرَتَّبٌ على الأساس الموضوعي وليس على أوائل الأحاديث على حروف المعجم.

وبلا ريب أن ترتيب الكتاب على هذه الطريقة (طريقة الموضوعات) مفيد جِدًّا، وميزة هذه الطريقة في الترتيب، عن طريقة الترتيب على أول لفظ من ألفاظ الحديث، أو أي لفظ من ألفاظه في أنها تدلك على الأحاديث الواردة في الموضوع الذي تريد البحث عنه ولو كنت لا تحفظها أو لا تحفظ شيئًا من ألفاظها، على حين أن طريقة الترتيب على لفظ من ألفاظ الحديث يحتاج أن يكون الباحث حافظًا أول لفظ من ألفاظ الحديث أو أي لفظ من ألفاظه، وقد لا يكون حافظًا شيئًا من ألفاظه، على أن لكل من الطريقتين ميزة تتميز بها على الأخرى[2].

4–رموزه:

أما الرموز التي استعملها المؤلف في الكتاب فهي ثلاثة وعشرون رمزًا، وبيانها كما يلي:

1–بخ = «صحيح البخاري»، وهو مقسم إلى كتب، وكل كتاب إلى أبواب.

---

(1) انظر: «موسوعة العقيدة» للألباني 881/5.

(2) انظر: «علم فهرسة الحديث» ليوسف المرعشلي ص82.

2-مس = «صحيح مسلم»، وهو مقسم إلى كتب، وكل كتاب إلى أحاديث.

3-بد = «سنن أبي داود»، وهو مقسم إلى كتب، وكل كتاب إلى أبواب.

4-تر = «سنن الترمذي»، وهو مقسم إلى كتب، وكل كتاب إلى أبواب.

5-نس = «سنن النسائي»، وهو مقسم إلى كتب، وكل كتاب إلى أبواب.

6-مج = «سنن ابن ماجه»، وهو مقسم إلى كتب، وكل كتاب إلى أبواب.

7-مي = «سنن الدارمي»، وهو مقسم إلى كتب، وكل كتاب إلى أبواب.

8-ما = «موطأ مالك»، وهو مقسم إلى كتب، وكل كتاب إلى أحاديث.

9-ز = «مسند زيد بن علي»، أحاديثه معدودة، والرقم يدل على الحديث.

10-عد = «طبقات ابن سعد»، مقسم إلى أجزاء، والأجزاء إلى أقسام، والرقم يدل على الصفحة.

11-حم = «مسند أحمد بن حنبل»، مقسم إلى أجزاء، والرقم يدل على الصفحة من الجزء.

12-ط = «مسند الطيالسي»، أحاديثه معدودة، والرقم يدل على الحديث.

13-هش = «سيرة ابن هشام»، الرقم يدل على الصفحة.

14-قد = «مغازي الواقدي»، الرقم يدل على الصفحة.

15-ك = كتاب. 16-ب = باب. 17-ح = حديث. 18-ص = صفحة.

19-ج = جزء. 20-ق = قسم. 21-قا = قابل ما قبلها بما بعدها.

22-م م م = فوق العدد من جهة اليسار تدل على أن الحديث مُكَرَّرٌ مَرَّاتٍ.

23-الرقم الصغير فوق العدد من جهة اليسار يدل على أن الحديث مُكَرَّرٌ بقدره في الصفحة أو الباب.

5-تطبيقات عملية لاستخراج الحديث بالطريقة الثانية:

أولًا-التطبيقات العملية:

التطبيق الأول-جاء في «المفتاح» ص288 مادة الصـوم، العمود الثالث جاء نص: «كراهية صوم يوم الشك»، ثم ذكر تحته الإحالة كما في الصورة التالية:

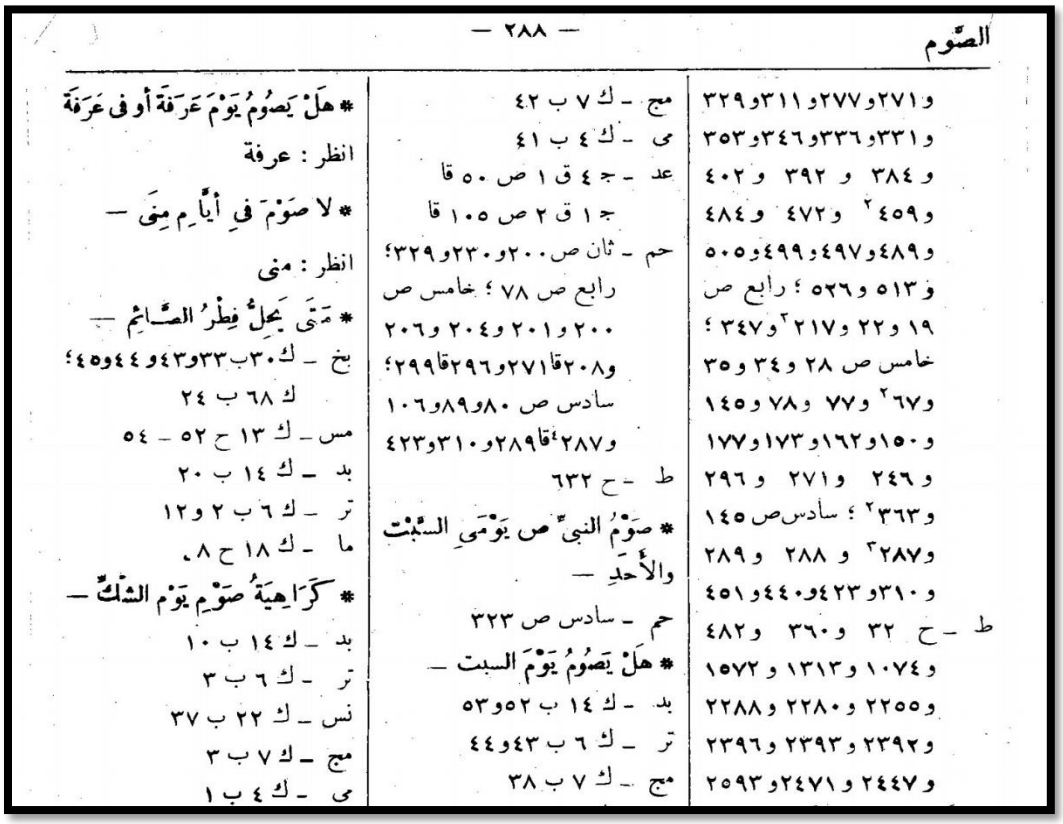

الصَّوم — ٢٨٨ —

و٢٧١و٢٧٧و٣١١و٣٢٩
و٣٣١و٣٣٦و٣٤٦و٣٥٣
و٣٨٤ و ٣٩٢ و ٤٠٢
و٤٥٩[٢] و٤٧٢ و٤٨٤
و٤٨٩و٤٩٧و٤٩٩و٥٠٥
و٥١٣ و٥٢٦ ؛ رابع ص
١٩ و٢٢ و٢١٧[٢]و٣٤٧ ؛
خامس ص ٢٨ و٣٤ و٣٥
و٦٧[٢] و٧٧ و٧٨ و١٤٥
و١٥٠و١٦٢و١٧٣و١٧٧
و ٢٤٦ و٢٧١ و ٢٩٦
و٣٦٣[٢] ؛ سادس ص ١٤٥
و٢٨٧[٣] و ٢٨٨ و ٢٨٩
و٣١٠و٣٢٣و٤٤٠و٤٥١
ط - ح ٣٢ و٣٦٠ و٤٨٢
و١٠٧٤ و١٣١٣ و ١٥٧٢
و٢٢٥٥ و٢٢٨٠ و٢٢٨٨
و٢٣٩٢ و٢٣٩٣ و٢٣٩٦
و٢٤٤٧ و٢٤٧١و٢٥٩٣

مج - ك ٧ ب ٤٢
مى - ك ٤ ب ٤١
عد - ج ٤ ق ١ ص ٥٠ قا
ج ١ ق ٢ ص ١٠٥ قا
حم - ثان ص٢٠٠و٢٣٠و٣٢٩؛
رابع ص ٧٨ ؛ خامس ص
٢٠٠ و٢٠١ و٢٠٤ و٢٠٦
و٢٠٨قا٢٧١و٢٩٦قا٢٩٩؛
سادس ص ٨٠و٨٩و١٠٦
و٢٨٧[٢]قا٢٨٩و٣١٠و٤٢٣
ط - ح ٦٣٢
* صَوْمُ النبيِّ ص يَوْمَيِ السَّبْتِ والأَحَدِ —
حم - سادس ص ٣٢٣
* هَلْ يَصُومُ يَوْمَ السبت —
بد - ك ١٤ ب ٥٢و٥٣
تر - ك ٦ ب ٤٣و٤٤
مج - ك ٧ ب ٣٨

* هَلْ يَصُومُ يَوْمَ عَرَفَةَ أو فى عَرَفَةَ
انظر : عرفة
* لا صَوْمَ فِي أَيَّامِ مِنَى —
انظر : منى
* مَتَى يَحِلُّ فِطْرُ الصَّائِمِ —
بخ - ك٣٠ب٣٣و٤٣و٤٤وه٤؛
ك ٦٨ ب ٢٤
مس - ك ١٣ ح ٥٢ - ٥٤
بد - ك ١٤ ب ٢٠
تر - ك ٦ ب ٢ و١٢
ما - ك ١٨ ح ٨.
* كَرَاهِيَةُ صَوْمِ يَوْمِ الشَّكِّ —
بد - ك ١٤ ب ١٠
تر - ك ٦ ب ٣
نس - ك ٢٢ ب ٣٧
مج - ك ٧ ب ٣
مى - ك ٤ ب ١

بد-ك14 ب10 =يعني أبو داود في كتاب (14) الصوم، باب (10) كراهية صوم يوم الشك.

تر-ك6 ب10= يعني الترمذي في أبواب (6) الصيام، باب (10) ما جاء في كراهية صوم يوم الشك

نس-ك22 ب37 = يعني النسائي في كتاب (22) الصيام، باب (37) صيام يوم الشك.

مج-ك7 ب3 = يعني ابن ماجه في كتاب (7) الصيام، باب (3) ما جاء في صيام يوم الشك.

مي-ك4 ب1 = يعني الدارمي في كتاب (4) الصوم، باب (1) النهي عن صوم يوم الشك.

التطبيق الثاني- جاء في «المفتاح» ص466 مادة (مَريم ابنة عِمران)، العمود الأول جاء نص: «حسبك من نساء العالمين مريم ابنة عمران الخ»، ثم ذكر تحته الإحالة كما في الصورة التالية:

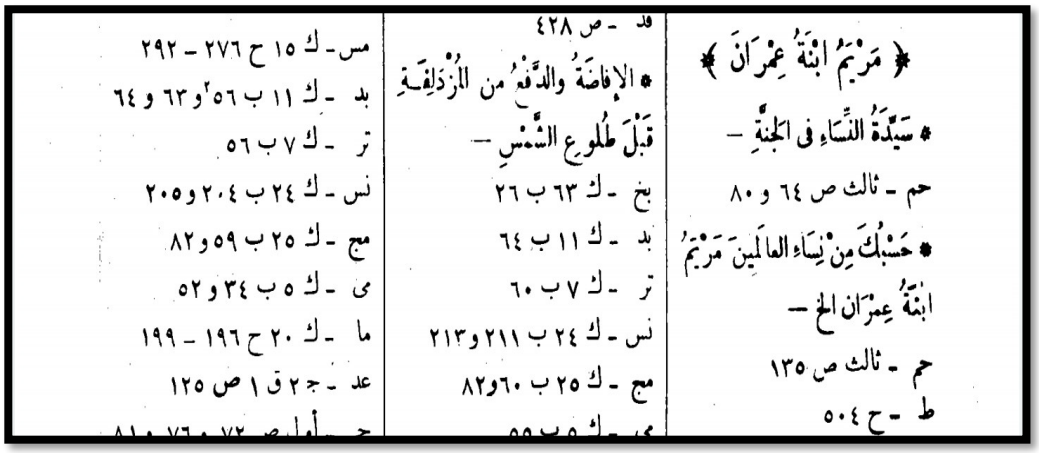

﴿ مَرْيَمُ ابْنَةُ عِمْرَانَ ﴾
* سَيِّدَةُ النِّسَاءِ فِي الْجَنَّةِ –
حم - ثالث ص ٦٤ و ٨٠
* حَسْبُكَ مِنْ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ مَرْيَمُ ابْنَةُ عِمْرَانَ الخ –
حم - ثالث ص ١٣٥
ط - ح ٥٠٤

قد - ص ٤٢٨
* الإِفَاضَةُ وَالدَّفْعُ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ –
بخ - ك ٦٣ ب ٢٦
بد - ك ١١ ب ٦٤
تر - ك ٧ ب ٦٠
نس - ك ٢٤ ب ٢١١ و ٢١٣
مج - ك ٢٥ ب ٦٠ و ٨٢
مى - ك ٥ ب ٥٥

مس - ك ١٥ ح ٢٧٦ - ٢٩٢
بد - ك ١١ ب ٥٦ و ٦٣ و ٦٤
تر - ك ٧ ب ٥٦
نس - ك ٢٤ ب ٢٠٤ و ٢٠٥
مج - ك ٢٥ ب ٥٩ و ٨٢
مى - ك ٥ ب ٣٤ و ٥٢
ما - ك ٢٠ ح ١٩٦ - ١٩٩
عد - ج ٢ ق ١ ص ١٢٥
حـ - أول ص ٧٢ و ٧٦ و ٨١

حم- ثالث ص135= يعني أحمد في «المسند» المجلد الثالث صفحة 135.

ط- ح504 = يعني أبو داود الطيالسي في «المسند» حديث (رقم504).

تنبيه:

أما معرفة أسماء الكتب من خلال الأرقام، فقد عمل المترجم مفتاحًا للكتاب في أوله، ذكر فيه أسماء الكتب الموجودة في «الكتب الستة»، و«سنن الدارمي»، و«موطأ مالك» مع ذكر رقم كل كتاب بجانبه مع بيان عدد أبواب كل كتاب منها إلا «مسلم»، و«الموطأ»، فإنه بَيَّنَ عدد أحاديث كل كتاب، فعليك بالرجوع إلى هذا «المفتاح» لمعرفة اسم الكتاب الذي يشير إليه المؤلف إلى رقمه.

ثانيًا–التطبيقات الاختبارية:

استخرج النصوص التالية من مصادرها المسندة الأصلية عن طريق «مفتاح كنوز السنة» بدون الاستعانة بأي وسيلة أخرى:

1-(كيف يقول آمين في الصلاة).

2-(من شاب شيبة في الإسلام في سبيل الله كانت له نورًا يوم القيامة).

3-(ماذا يقول إذا خرج من الخلاء).

6–المصادر المحال إليها في «مفتاح كنوز السنة»:

لقد تم تأليف «مفتاح كنوز السنة» لفهرسة أربعة عشر كتابًا من أمهات كُتُبِ السُنَّةِ وهي:

1-9-«الكتب التسعة»، وقد سبق الحديث عنها[1].

11-«الطبقات الكبرى» ويقال أيضًا «طبقات ابن سعد» لمحمد بن سعد بن منيع (ت230هـ)، كاتب محمد بن عمر الواقدي «صاحب المغازي» (ت207هـ). وهو كتاب مسند، ومطبوع في ثمان مجلدات خصص المجلدين الأولين للسيرة النبوية. ثم ترجم للصحابة والتابعين ومن بعدهم على طبقات، فجعل الأولى للصحابة ورتبهم على خمس طبقات: من شهد بدرًا، ثم من له سابقة ولم يشهد بدرًا، ثم من أسلم بعد أحد وقبل الفتح، ثم مسلمة الفتح ومن بعدها، ثم صغار الصحابة.

وقد راعى في ترتيبهم في الطبقة على الأنساب، مستهلًا بالهاشمية، ثم بقية فروع قريش...الخ.

ثم ترجم لمن بعدهم من التابعين وأتباعهم بحسب المدن التي سكنوها.

وجرت عادته في الترجمة ذكر نسب الراوي وكنيته ولقبه وأولاده وصنعته ورحلاته وصفته الخَلْقية والخُلُقية وعقيدته ومكانته العلمية، كما يذكر بعض شيوخه وتلامذته، ويحكم على غير الصحابة بما اصطلح عليه في علم الجرح والتعديل، كقوله: (ثقة، ثبت، حجة) أو (ضعيف وليس بشيء)[2].

12-«السيرة النبوية» لأَبي مُحَمَّد عبد الْملك بن هِشَام بن أَيُّوب الحميري (ت213هـ)، وأصل هذه السيرة هو ما وضعه أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن يسار المدني القرشي (ت152هـ)، وقد رواها ابن هشام عن أبي محمد زياد بن عبد الله البكَّائي العامري (ت183هـ)، عن ابن إسحاق.

وقد تناول ابن هشام هذه الرواية التي وقعت له من سيرة ابن إسحاق، بكثير من التحرير والاختصار والإضافة، والنقد أحيانًا، والمعارضة بروايات أخر لغيره من العلماء.

ثم شاع بين الناس قديمًا وحديثًا بسيرة ابن هشام، حتى كادوا ينسون واضعها الأول. يقول

---

(1) انظر: ص27 وما بعدها.

(2) انظر: «الطبقات الكبرى، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم» لزياد منصور ص65.

ابن خلكان: «وهذا ابن هشام هو الذي جمع سيرة رسول الله ﷺ من المغازي والسير لابن إسحاق، وهذبها ولخصها ... وهي الموجودة بأيدي الناس، المعروفة بسيرة ابن هشام»[1]. وقد طبع في مجلدين.

وقد شرح سيرة ابن هشام، أبو زيد عبد الرحمن الخثعمي السُّهيلي (ت581هـ) المسمى: «الرَّوْضُ الأُنُف والمشرَع الرّوى في تفسير ما اشتمل عليه حديث السيرة واحتوى».

وقد أبان ابن هشام عن منهجه فيه فقال: «قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: وَأَنَا -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- مبتدئٌ هَذَا الْكِتَابَ بِذِكْرِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ وَلد رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ ولدِه، وأولادِهم لِأَصْلَابِهِمْ، الأولَ فالأولَ، مِنْ إِسْمَاعِيلَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَا يَعْرِض مِنْ حَدِيثِهِمْ، وتاركٌ ذِكْرَ غَيْرِهِمْ مِن وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ عَلَى هَذِهِ الْجِهَةِ، لِلِاخْتِصَارِ، إِلَى حَدِيثِ سِيرَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وتاركٌ بعضَ مَا ذَكَرَهُ ابنُ إِسْحَاقَ فِي هَذَا الْكِتَابِ، مِمَّا لَيْسَ لرسول الله ﷺ فِيهِ ذِكْرٌ. وَلَا نَزَلَ فِيهِ مِنْ الْقُرْآنِ شَيْءٌ، وَلَيْسَ سَبَبًا لِشَيْءٍ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ، وَلَا تَفْسِيرًا لَهُ، وَلَا شَاهِدًا عَلَيْهِ»[2]، وقد علل صنيعه هذا بأنه لأجل الاختصار. ثم ترك بعض الأشياء انتقادًا لابن إسحاق فقال: «وَأَشْعَارًا ذَكَرَهَا لَمْ أَرَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالشِّعْرِ يَعْرِفُهَا، وَأَشْيَاءَ بعضُها يَشْنُعُ الْحَدِيثُ بِهِ».

وقد حافظ ابن هشام فيما يبدو على نص ابن إسحاق، وذلك أنه يقدم له بقوله: قال ابن إسحاق، ثم يورد نص كلام ابن إسحاق. وإذا عقب عليه فإنه يفصل ذلك بقوله: قال ابن هشام. وإذا كان لديه رواية تخالف قول ابن إسحاق فإنه يسوقها بسنده هو. وغالب إضافاته هي في تصحيح الأنساب، أو شرح بعض الجمل والاستشهاد لذلك بالشعر.

ومنهج ابن إسحاق يقوم على إيراد الأخبار بالأسانيد التي وصلت إليه، وبعضها موصول وبعضها منقطع أو معضل، في حين أن بعض الأخبار يوردها بدون إسناد، وأحيانًا يعتمد في معلوماته على مجهولين فيقول: «حدثني بعض أهل العلم»، أو «حدثني بعض بني فلان»، أو «حدثني بعض أهل مكة»، أو «حدثني من لا أتهم»، أو «زعم رجال من بني فلان». والملاحظ أنه إذا شك في صحة الرواية

---

(1) انظر: «وفيات الأعيان» 177/3.

(2) انظر: مقدمة «السيرة النبوية» 6/1.

عبر عن ذلك بقوله: «فيما يذكرون»، أو «فيما يزعمون»، وإذا أورد أكثر من رواية ولم يستطع الترجيح ختم كلامه بقوله: «فالله أعلم أي ذلك كان»، كما أنه يجمع الروايات أحيانًا مع بعضها دون تمييز لها، ويقدم بذكر الأسانيد مجموعة، ويسوق ملخصها.

ويستشهد بالآيات القرآنية، ويذكر أسباب النزول، ويشرح بعض المعاني في الآيات، وأحيانًا يقدم بين يدي الروايات بتمهيد من عنده يلخص فيه الخبر، أو يبين سبب الحادثة التاريخية ونتيجتها.

وبهذا المنهج يحاول ابن إسحاق أن يجمع بين منهج المحدثين القائم على الأسانيد ومنهج الإخباريين المتحررين من الالتزام بالأسانيد، ولعل هذا من أسباب القبول الذي لقيته سيرته لدى العامة والعلماء. إلا أن دمجه للروايات وجمع الأسانيد وسياقها مساقًا واحدًا دون تمييز ألفاظ الرواة لقي نقدًا من نقاد الحديث؛ لأنه يجمع بين رواية الثقة وغير الثقة ويسوقها مساقًا واحدًا، دون أن يميز بين الحروف وألفاظ الرواة، فيختلط قول الثقة مع غيره.

وقد تفرد ابن إسحاق بزيادات منها الصحيح ومنها الضعيف، كما أن له شذوذات خالف بها الصحيح مثل ما أورده من أن القراء الذين قتلوا في بئر معونة أربعون رجلًا، والذي في صحيح البخاري أن عددهم سبعون[1]، ومثل قوله: إن أصحاب الحديبية سبعمائة، والذي في الصحيحين أنهم ألف وأربعمائة[2].

وعلى كل حال فابن إسحاق يعتبر رائدًا للكتابة في السيرة، وصاحب مدرسة لها منهجها المستقل عن مدرسة علماء الحديث، وقد سهل للناس دراسة السيرة وتنظيمها في نمط قصصي متسلسل؛ ولذا وصفه العلماء بأنه إمام في المغازي والسير[3].

13-«المغازي» لمحمد بن عمر بن واقد الواقدي (ت204هـ)، وقد سبق التعريف به[4].

14-«مسند زيد» المنسوب لزيد بن علي بن الحسين (ت122هـ)، وهذا المسند لا يثبت

---

(1) رواه البخاري (رقم3074) من حديث أنس.

(2) رواه البخاري (رقم1856) من حديث جابر بن عبد الله.

(3) انظر: «منهج كتابة التاريخ الإسلامي» لمحمد صامل السلمي ص430.

(4) انظر: ص42.

عنه؛ لأن راوي هذا المسند عن زيد بن علي هو «عمرو بن خالد الواسطيّ»، وهو كذّاب، قال الإمام أحمد: عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ الْوَاسِطِيُّ كَذَّابٌ، قُلْتُ لَهُ: الَّذِي يَرْوِي عَنْهُ إِسْرَائِيلُ؟ قَالَ: نَعَمْ، الَّذِي يَرْوِي حَدِيثَ الزَّيْدَيْنِ، وَيَرْوِي عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ آبَائِهِ أَحَادِيثَ مَوْضُوعَةً، يَكْذِبُ[1].

7-الطبعات الموافقة للبحث في «مفتاح كنوز السنة»:

1-«صحيح البخاري»: طبعة لِيدِنْ سَنَةَ 1862- 1868م، و1907- 1908م.

2-«صحيح مسلم»: طبعة بولاق سَنَةَ 1290هـ.

3-«سنن أبي داود»: طبعة القاهرة سَنَةَ 1280هـ.

4-«جامع الترمذي»: طبعة بولاق سَنَةَ 1292هـ.

5-«سنن النسائي»: طبعة القاهرة سَنَةَ 1312هـ.

6-«سنن ابن ماجه»: طبعة القاهرة سَنَةَ 1313هـ.

7-«سنن الدارمي»: طبعة دهلي سَنَةَ 1337هـ.

8-«الموطأ»: طبعة القاهرة سَنَةَ 1279هـ.

9-«مسند أحمد»: طبعة القاهرة سَنَةَ 1313هـ (المطبعة الميمنية).

10-«مسند زيد بن علي»: طبعة ميلانو سَنَةَ 1919م.

11-«مسند الطيالسي»: طبعة حيدر آباد سَنَة 1321هـ.

12-«طبقات ابن سعد»: طبعة ليدن سَنَةَ 1904- 1908م.

13-«سيرة ابن هشام»: طبعة غوتنغن سَنَةَ 1859- 1860م.

14-«مغازي الواقدي»: طبعة برلين المترجمة سَنَةَ 1882م.

8-تنبيهات:

---

(1) انظر: «الضعفاء» للعقيلي (ترجمه رقم1274).

1-أكثر هذه الطبعات نادرة الآن ومفقودة؛ لذلك أحيل الباحث إلى طبعات الكتب التسعة الأولى التي هي موضوع «المعجم المفهرس»، والتي سبق بيانها هناك وبيان طبعات الكتب التي توافقه، فإنها كذلك توافق فهرسة «مفتاح كنوز السنة» الذي نحن بصدد الكلام عليه الآن.

2-أما بالنسبة للكتب الخمسة الباقية، فإن تيسر له طبعة من الطبعات المذكورة التي اعتمدها المؤلف فَبِهَا وَنِعْمَتْ، وإن لم يتيسر فعليه بطبعة مقاربة لتلك الطبعات، ومع كثرة المراجعة يمكن أن يصل إلى طلبته في المكان على وجه التقريب.

3-كُتِبَ في نهاية «المفتاح» الذي عمله محمد فؤاد عبد الباقي في أول كتاب «مفتاح كنوز السنة» ما يلي: «تنبيه: إذا لم يجد الباحث طَلَبَتَهُ في الباب المدلول عليه بالعدد، فليتقدمه بباب أو بابين أو ليتأخر عنه بباب أو بابين؛ فإنه لا بد ظافر بالذي يريد، ومنشأ ذلك اختلاف عدد الأبواب باختلاف الطبعات، اللهم إلا في «صحيح البخاري» إذا ما رُقِّمَتْ نسخته طبع النسخة المطبوعة في ليدن. فإنها معدودة الكتب والأبواب».

4-قد ذكر أحمد شاكر في مقدمته التعريفية بالكتاب أن المؤلف لم يفهرس الآراء الفقهية التي لمالك وغيره في «الموطأ»، وإنما اقتصر على فهرسة الأحاديث فقط، كما أنه لم يرقم الأسانيد المكَرَّرَةَ التي يذكرها مسلم في «صحيحه»؛ لتقوية الحديث الأول في الباب الذي يورده كاملًا[1].

9-منهج البحث في كتاب «مفتاح كنوز السنة»:

أما طريقة الدلالة على مواضع الأحاديث في الكتب الأربعة عشر فهي كما يلي:

1-يذكر رقم الباب في كل من «صحيح البخاري»، و«السنن الخمسة» -أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، والدارمي-، وذلك بعد ذكر الكتاب برمز (ك)، وذكر الرقم المتسلسل لذلك الكتاب حسب وروده في ذلك المصَنَّفِ.

2-يُذْكَرُ رقم الحديث في كل من «صحيح مسلم»، و«موطأ مالك»، و«مسنديْ زيد بن علي وأبي داود الطيالسي»، بعد ذكر الكتاب بالنسبة لـ «صحيح مسلم»، و«موطأ مالك» فقط.

---

(1) انظر: مقدمة «المفتاح» للشيخ أحمد شاكر صفحة (ل)، «علم فهرسة الحديث» ليوسف المرعشلي ص86.

3-يُذْكَرُ رقم الصفحات في كل من «مسند أحمد» و«ابن سعد» و«ابن هشام»، و«الواقدي»، بعد ذكر رقم الجزء كتابة بالنسبة لمسند أحمد، وذكر الجزء ورقمه والقسم بالنسبة لـ «طبقات ابن سعد».

الكتاب الثاني-«كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال»:

1-موضوعه:

هو من أجمع كتب هذا الفن، فقد جمع أحاديث كتب كثيرة، بلغت 93 كتابًا، فجاء كتابًا حافلًا لا مثيل له، فقد جمع فيه (46624) حَدِيث، إلا أنه أغفل بيان حال الأحاديث، وقد طبع الكتاب في ستة عشر مجلدًا.

2-مؤلفه:

هو الشيخ علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي (ت975هـ).

3-سبب تأليفه ومنهجه فيه:

للشيخ المتقي الهندي أربع كتب: «منهج العمال»، و«الإكمال»، و«غاية العمال»، و«كنز العمال»، وقد ذكر في مقدمة «كنز العمال»[1] سبب تأليفه هذه الكتب، فقال: «لما رأيتُ كتابَيْ «الجامع الصغير»، و«زوائده» تأليفَيْ شيخ الإسلام جلال الدين السيوطي ملخّصًا من قسم الأقوال من «جامعه الكبير» وهو مُرَتَّبٌ على الحروف جَمَعْتُ بينهما، مبوّبًا ذلك على الأبواب الفقهية، مسمّيًا الجمع المذكور: «منهج العُمّال في سنن الأقوال»، ثم عَنَّ لي أنْ أُبَوِّبَ ما بقي من قسم الأقوال، فنجز بحمد الله وسمّيتُه: «الإكمال لمنهج العمال»، ثم مزجتُ بين هذين التأليفين ... مميزًا أحاديث «الإكمال» من «منهج العمال»، ومقصودي من هذا التمييز أنَّ المؤلف -رحمه الله- ذَكَرَ أنَّ الأحاديثَ التي في «الجامع الصغير» و«زوائده» أَصَحُّ وأخصرُ وأبعدُ من التكرار كما يُعلم من ديباجة «الجامع الصغير». فصارا كتابًا سمّيتُه: «غاية العمال في سنن الأقوال»، ثم عَنَّ لي أنْ أُبَوِّبَ قسم الأفعال أيضًا فبوبته على المنهاج المذكور، وجَمَعْتُ بين أحاديث الأقوال والأفعال، وأذكر أولًا أحاديث «منهج العمال»، ثم أذكر أحاديث «الإكمال»، ثم أحاديث قسم الأفعال كتابًا بعد كتاب، فصار ذلك كتابًا

(1) انظر: «كنز العمال» 3/1.

واحدًا، مميزًا فيه ما سبق، بحيث إن من أراد تحصيل قسم الأقوال أو الأفعال منفردًا أو تحصيلهما مجتمعين أمكنه ذلك، وسمّيتُه: «كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال». فمن ظفر بهذا التأليف فقد ظفر بـ«جَمْع الجوامع» مبوّبًا، مع أحاديث كثيرة ليستْ في «جَمْع الجوامع»؛ لأن المؤلف -رحمه الله- زادَ في «الجامع الصغير» و«ذيله» أحاديثَ لم تكن في «جمع الجوامع».اهـ .

إلا أنه لوحظ عليه أنه يعزو الحديث إلى مرجع من المراجع البعيدة عن الاعتماد، وهو موجود في الصحاح، بل في أصحها.

4-منهج البحث في الكتاب:

كما أسلفنا أن كتاب «كنز العمال» رتب كله على الموضوعات الفقهية على ترتيب حروف المعجم، وتحت كل حرف رتب الموضوعات على كتب، وكل كتاب قسمه لأقوال وأفعال؛ ولهذا البحث فيه يكون عن طريق الموضوع بترتيب الحروف كما في كتاب «مفتاح كنوز السنة».

فإذا كان بين أيدنا نص، ننظر إلى موضوعه وليس إلى ألفاظه، وهل يفهم منه أنه نص قولي أم فعلي، ثم نبحث عنه في مظانه، فسنجد النص واسم الراوي ورموز من أخرجه إجمالًا وليس تفصيلًا.

5- رموزه:

الرمز	اسم المصدر	الرمز	اسم المصدر
خ	«صحيح» البخاري	عب	«مصنف» عبد الرزاق الصنعاني
م	«صحيح» مسلم	ش	«مصنف» ابن أبي شيبة
د	«سنن» أبي داود	ص	«سنن» سعيد بن منصور
ت	«سنن» الترمذي	قط	«سنن» دارقطني
ن	«سنن» النسائي	هق	«السنن الكبرى» للبيهقي
هـ	«سنن» ابن ماجه	هب	«شعب الإيمان» للبيهقي
حم	«مسند» الإمام أحمد	بز	«مسند» البزار

عم	«زيادات» عبد الله بن أحمد	فر	«مسند» الديلمي
حب	«صحيح» ابن حبان	ط	«مسند» أبي داود الطيالسي
ك	«مستدرك» الحاكم	ع	«مسند» أبي يعلى
طب	«المعجم الكبير» الطبراني	ض	«المختارة» الضياء المقدسي
طس	«المعجم الأوسط» الطبراني	حل	«الحلية» أبي نعيم
طص	«المعجم الصغير» الطبراني	خد	«الأدب المفرد» للبخاري
عق	«الضعفاء الكبير» للعقيلي	تخ	«التاريخ الكبير» للبخاري
عد	«الكامل في الضعفاء» لابن عدي	خط	«تاريخ بغداد» للخطيب
كر	«تاريخ دمشق» لابن عساكر	4	لأصحاب السنن الأربعة
3	للثلاثة غير ابن ماجه		

6-أمثلة تطبيقية:

المثال التطبيقي الأول:

لو أردنا البحث عن حديث: «**طلب العلم فريضـــة على كل مســـلم**» فكما هو ظاهر موضـــوعه العلم، ويفهم منه أنه من قبيل الأقوال وليس من الأفعال، فالبحث يكون في حرف (ع)، (كتاب العلم)، (من قسم الأقوال)، (رقم28651) وقد عزاه إلى رمزي: (عد، هب) يعني:

عد = لابن عدي في «الكامل».

هب = للبيهقي في «الشعب».

المثال التطبيقي الثاني:

لو أردنا البحث عن نص: «**يضـــرب الرجل قائما والمرأة قاعدة في الحد**» فكما هو ظاهر موضـــوعه الحدود، ويفهم منه أنه من قبيل الأفعال وليس من الأقوال، فالبحث يكون في حرف (ح)،

(كتاب الحدود)، (من قسم الأفعال)، (رقم 13422)، وقد عزاه إلى الرموز: (عب ص هق) يعني:

عب = عبد الرزاق الصنعاني في «المصنف».

ص = سعيد بن منصور في «سنن».

هق = للبيهقي في «السنن الكبرى».

الكتاب الثالث–مفتاح الصحيحين:

وهو فهرس لصحيح البخاري ومسلم، اشترك في وضعه كل من: محمد صادق إسماعيل، ومحمد حسين العقبي، وزكريا علي يوسف، وهو مرتب مثل ترتيب «مفتاح كنوز السنة»، فرتب موضوعات الصحيحين على حروف الهجاء، وتحت كل عنوان، عناوين فرعية، وقد طبع الكتاب في مجلد واحد.

ثانيًا–كتب الحديث المرتبة على الموضوعات:

وهي أنواع كثيرة: كالجوامع، والسنن، والموطآت، والمصنفات، والمستخرجات، والمستدركات، والأجزاء، والزوائد. فيجب على الباحث معرفة طريقة تصنيف هذه الأنواع.

وبيانها كما يلي:

1–الجوامع:

وأشهر كتب الجوامع:

1–«الجامع الصحيح»، وهو المعروف بـ«صحيح البخاري» لمحمد بن إسماعيل (ت256هـ).

2–«المسند الصحيح»، وهو المعروف بـ«صحيح مسلم» لمسلم بن الحجاج (ت261هـ).

3–«جامع الترمذي» لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي المتوفي سنة (ت279هـ)[1].

2–السنن:

(1) وقد سبق الكلام عنها تفصيلًا ص39.

وأشهر كتب السنن:

-«السنن الأربعة» وهي سنن أبي داود، وسنن النسائي، وسنن الترمذي، وسنن ابن ماجه[1].

3-المصنفات:

وأشهر كتب المصنفات:

-«المصنف» لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (ت235هـ).

-«المصنف» لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت211هـ)[2].

4-الموطآت: جمع مُوَطَّأ، وهي كالمصنفات من حيث الترتيب والمضمون.

وأشهر كتب الموطآت:

-«الموطأ» للإمام مالك بن أنس (ت179هـ).

-«الموطأ» لعبد الله بن وهب بن مسلم المصري القرشي (ت197هـ)[3].

5-المستخرجات:

وأشهر كتب المستخرجات:

-«مستخرج الْإِسْمَاعِيلِيّ» لأحمد بن إبراهيم الْإِسْمَاعِيلِيّ (ت371هـ) على البخاري.

-«مستخرج أَبِي عَوَانَةَ» لأَبِي عَوَانَةَ يعقوب بن إسحاق الْإِسْفَرَايِينِيّ (ت316هـ) على مسلم[4].

6-المستدركات:

وأشهر كتب المستدركات:

---

(1) وقد سبق الكلام عنها تفصيلًاص32.

(2) وقد سبق الكلام عنها تفصيلًا ص36.

(3) وقد سبق الكلام عنها تفصيلًا ص36.

(4) وقد سبق الكلام عنها تفصيلًا ص16.

- «المستدرك على الصحيحين» لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم (ت405هـ)[1].

-«الإلزامات» لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، (ت385هـ).

وقد جمع فيه ما وجده على شـرط الشـيخين من الأحاديث، واسـتدركها عليهما، وألزمهما إخراجه، وهو غير لازم لهما؛ لعدم اشتراطهما استيعاب الصحيح، ورتبه على المسانيد.

وقد طبع في مجلد بتحقيق مقبل الوادعي.

3- المسـتدرك على الصـحيحين، للحافظ أبي ذر عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، الأنصاري الهروي، نزيل مكة صاحب التصانيف الكثيرة، المتوفى سنة "434"، وهو كالمستخرج على كتاب الدارقطني

7-المجامع:

هي الكتب التي يجمع فيها مؤلفوها مجموعة من المصنفات الحديثية، ويرتبونها على ترتيب تلك المصنفات.، ومن أشهر هذه المجاميع:

-«**الجمع بين الصـحيحين**» لعبد الحق بن عبد الرحمن الإشـبيلي (ت582هـ)، جمع فيه بين البخاري ومسلم، وقد اتخذ صحيح مسلم أصلًا، ثم ضم إليه روايات صحيح البخاري؛ لأسباب ذكرها في مقدمته، لا للمذهب السائد لدى المغاربة من تفضيل «صحيح مسلم» على «صحيح البخاري».

وعادته أنه يسـوق أتم ألفاظ الحديث وأوفاها، ثم يتبعها بزوائد الروايات المتفرقة؛ ولذلك نجد الحديث مجموعًا في موضـع واحد بكل رواياته المتفرقة في الصـحيحين، مع التفصـيل الواضـح لما اتفق عليه الشيخان من ألفاظ الحديث، وما انفرد به كل منهما.

وقد ذكره ما انفرد به مسلم استطرادًا، وألحق في آخر كتابه جميع ما في صحيح البخاري من المعلقات، وذكر ما تميز من تراجم البخاري بعد إيراده للحديث، فيقول بعده: وبوب عليه البخاري فقال: باب كذا، وباب كذا، ونحو ذلك، وقد طبع الكتاب في أربعة مجلدات.

---

(1) وقد سبق الكلام عنها تفصيلًا ص31.

-«**جامع الأصول من أحاديث الرسول ﷺ**» لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (ت606هـ)، جمع فيه الكتب الستة، ولكنه استبدل الموطأ بسنن ابن ماجه، فحذف أسانيدها، وأبقى على الراوي الأعلى سواء كان حديثًا أو أثرًا، وعمد إلى الأحاديث المضمنة في هذه الأصول، فاعتبرها وتتبعها واستخرج معانيها، وبني الأبواب على المعاني التي دلت عليها الأحاديث.

وكل حديث انفرد بمعنى، أثبته في باب يخصُّه، وما اشتمل من الأحاديث على أكثر من معنى إلا أنه بأحدها أخص وهو فيها أغلب، فقد أثبته في الباب الذي هو أخص به وأغلب عليه، وإذا كان يشتمل على أكثر من معنى ولا يغلب أحد المعاني على الآخر، فقد أورده في آخر الكتاب في اللواحق.

ثم إنه خرَّج أسماء الكتب المودعة في الكتاب، وجعلها مرتبة على حروف المعجم، وقد أثبت ما وجده في كتب الغريب واللغة والفقه من معنى مستحسن، أو نكتة غريبة، أو شرح وافٍ في آخر كل حرف على ترتيب الكتب، وقد بلغت عدد أحاديثه 9523 حديث[1].

وقد طبع الكتاب في 12 مجلدًا.

-«**جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد**» لمحمد بن محمد بن سليمان بن الفاسي المغربي (ت 1094هـ)، جمع فيه بين موسوعتين: كتاب «جامع الأصول» لابن الأثير، وكتاب «مجمع الزوائد» للهيثمي، بالإضافة إلى زوائد رزين، وألغى المكرر، ورتب أحاديثه على حسب الأبواب الفقهية. فهو بذلك جمع فيه خمسة عشر كتابًا، وهي الكتب التسعة، ومعاجم الطبراني الثلاثة، ومُسنَد أبي يعَلى، والبزار، وزوائد رزين، وقد طبع في أربعة مجلدات.

8-الأجزاء الحديثية:

وأشهر كتب الأجزاء[2]:

-«جزء في القراءة خلف الإمام» للبخاري.

---

(1) انظر: مقدمة «جامع الأصول» 5/1.

(2) وقد سبق الكلام عنها تفصيلًا ص53.

-«جزء رفع اليدين في الصلاة» له أيضًا.

9-كتب الزوائد:

وأشهر كتب الزوائد هي:

1- «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» الحافظ أبو بكر نور الدين الهيثمي (ت807هـ).

2- «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» لابن حجر العسقلاني (ت852هـ).

3- «كتاب إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» الحافظ شهاب الدين أبو العباس البوصيري (ت840هـ)[1].

ثالثًا-كتب التخريج:

وأشهر كتب التخريج:

1-«نصب الراية لأحاديث الهداية»: لعبد الله بن يوسف الزيلعي (ت762هـ).

2-«التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير»: لابن حجر (ت852هـ).

3-«المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار»: لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت806هـ).

4-«إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل»: لمحمد ناصر الدين الألباني[2].

رابعًا-كتب شروح الأحاديث:

وهي كل كتب شروح الجوامع، والسنن، والمصنفات ...الخ. فأغلب الشراح يتعرضون لذكر الشواهد والمتابعات، والطرق والروايات، فعند استقراء هذه الكتب المصنفة على الموضوعات غالبًا ما يجد الباحث بغيته، وقد سبق بيان بعض هذه الكتب وهي:

1-«فتح الباري شرح صحيح البخاري»: لابن حجر (ت852هـ).

---

(1) وقد سبق بيانها ص64.

(2) وقد سبق الكلام عنها تفصيلًا ص24.

2-« نَيْلُ الْأَوْطَارِ شَرْحُ مُنْتَقَى الْأَخْبَار»: للشوكاني (ت1250هـ)[1].

خامسًا-كتب مفردة في موضوعات مخصوصة من الدين:

وهي عبارة عن الكتب المفردة عن الجوامع الكبيرة بأحد أبوابها المختلفة، أو في مسألة من مسائل أحد هذه الباب، وأشهر هذه الأبواب وما صنف فيها ما يلي:

1-كتب التفسير:

-«**تفسير عبد الرزاق**» لعبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت211هـ).

- «**جامع البيان في تفسير القرآن**» لمحمد بن جرير الطبري (ت310هـ)[2].

-«**الدُّرُّ المنثور في التفسير المأثور**» لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، من الكتب المساعدة على التخريج؛ لأنه يعد موسوعة حديثية تفسيرية، فقد جمع فيه بضعة عشر ألف حديث ما بين مرفوع وموقوف، ويعزوها إلى مصادرها، فكتابه عبارة عن سرد الروايات عن السَلَف في التفسير بدون أن يُعقِّب عليها، فلا يُعَدِّل ولا يُجَرِّح، ولا يُضَعِّف ولا يُصَحِّح، فهو كتاب جامع فقط لما يُروى عن السَلَف في التفسير[3]، وقد طبع في ثمانية مجلدات.

2-كتب العقيدة:

-«**السنة**» لأبي بكر أحمد بن أبي عاصم الضحاك (ت287هـ).

-«**شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**» لأبي القاسم هبة الله بن الحسن اللالكائي (ت418هـ).

-«**شعب الإيمان**» لأحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت458هـ)[4].

3-كتب السيرة:

---

(1) وقد سبق الكلام عنها تفصيلًا ص67.

(2) انظر: ص41.

(3) انظر: «التفسير والمفسرون» للذهبي 180/1.

(4) وقد سبق بيان هذه الكتب ص42.

-**«المغازي»** لمحمد بن عمر بن واقد الواقدي (ت204هـ)، وقد سبق التعريف به[1].

-**«السيرة النبوية»** لأَبي مُحَمَّد عبد الْملك بن هِشَام بن أَيُّوب الحميري (ت213هـ)، وقد سبق التعريف به[2].

4-كتب الفتن:

-**«كتاب الفتن»** لنعيم بن حماد بن معاوية المروزي (ت228هـ).

-**«السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها»** لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت444هـ) [3].

5- كتب الترغيب والترهيب:

-«**مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها**» لأبي بكر محمد بن جعفر الخرائطي (ت327هـ).

-«**مساوئ الأخلاق ومذمومها**» للخرائطي أيضًا[4].

-«**الترغيب والترهيب**» لزكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت656هـ)، وهو من الكتب المساعدة في التخريج؛ لأنه غير مسند، أورد فيه المؤلف (5766) حديث أغلبها مرفوع، وفيها بعض الموقوف، والمقطوع، وهو يعزو الأحاديث إلى مصادرها الأصلية، ويتعقبها ببيان درجتها، وقد طبع في أربعة مجلدات، وقام بتخريجه الألباني في كتابين: «صحيح الترغيب والترهيب» وتضمن (3775) حديث، وطبع في ثلاثة مجلدات، و«ضعيف الترغيب والترهيب» وتضمن (2248) حديث، وطبع في مجلدين.

6-كتب الأذكار:

---

(1) انظر: ص42.

(2) انظر: ص87.

(3) انظر: ص44.

(4) انظر التعريف بهذه الكتب ص44.

-«**عمل اليوم والليلة سلوك النبي مع ربه عز وجل ومعاشرته مع العباد**» لأحمد بن محمد بن إسحاق الدِّيْنَوَرِيُّ، المعروف بـ «ابن السُّنِّي» (ت364هـ)[1].

-«**الأذكار**» لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت676هـ)، وهو كتاب غير مسند، اشتمل على (2089) حديث، أغلبها من الكتب الستة، وبعضها من الكتب المشهورة وغيرها، وهو يعزو جميع الأحاديث التي ينقلها إلى مصادرها الأصلية، واشترط على نفسه أن لا ينقل من الضعيف إلا النادر مع بيان ضعفه، وإنما الصحيح غالبًا، وقد طبع الكتاب في مجلد، وقد خرج الحافظ ابن حجر أحاديثه بإسناده هو في كتاب «نتائج الأفكار»، فهو يعد من الكتب المسندة الفرعية، وطبع في ثلاثة مجلدات، وقام محمد بن علان الصديقي (ت1057هـ) بشرح كتاب «الأذكار» في كتاب بعنوان «الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية»، وطبع في سبعة مجلدات.

الطريقة الثالثة–استخراج الحديث: عن طريق طرفه الأول

الطرف بمعنى ناحية الشيء، وَالمقصود به هنا: **الجُزْء الأول من متن الحَدِيث**.

والاستخراج عن طريق طرف الحديث الأول يكون عن طَرِيق الكتب التي رتّبت الأحاديث فيها على حروف المعجم، أو الفهارس العلمية الحديثة المعدة خصيصًا لهذا الشأن.

وضابط هذه الطريقة أن يكون الباحث على دراية تامة بطرف الحديث المراد استخراجه؛ لأن عدم معرفة ذلك قد ينشأ عنه انحراف البحث إلى حديث آخر.

وأشهر المصادر المساعدة في هذه الطريقة هي كتب الجوامع، والأحاديث المشتهرة، وفهارس الأطراف:

أولًا–كتب الجوامع:

وأشهر المؤلفات فيها هي:

1–«الجامع الكبير» ويسمى «جَمْعُ الْجَوَامِعِ»: لجلال الدين السيوطي (ت911هـ).

---

(1) وقد سبق التعريف به ص44.

2–«الجامع الصغير من حديث البشير النذير»: لجلال الدين السيوطي (ت911هـ).

2–«موسوعة أَطْرَاف الحَدِيث النَّبَوِيّ الشريف»: لأبي هَاجر مُحَمَّد السعيد زغلول[1].

ثانيًا–كُتُبٌ فِي الأَحَادِيثِ المُشْتَهَرَةِ عَلَى الأَلْسِنَةِ:

وبيان ما فيها من صحيح أو ضعيف أو موضوع، وكلها مرتبة على أطراف الحديث حسب ترتيب المعجم، ومن أشهر هذه الكتب:

1–«المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الأَلْسِنَةِ» لأبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت902هـ). وهو كتاب جامع في بابه، رتب أحاديثه على الأطراف حسب حروف المعجم، ثم أعاد ترتيبها على الأبواب، وقد اهتم فيه بذكر ما ورد في الباب من الأحاديث، والشواهد، ويعزوها إلى مصادرها الأصلية إن كان لها أصل، ويحكم عليها غالبًا. وإذا لم يجد الحديث مرويًا، ذكر ما يدلّ على معناه من القرآن، أو القصص، والأمثال، والأشعار، ونحوها.

2–«الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة» لجلال الدين السيوطي (ت911هـ)، وهو كذلك مرتب على أطراف الحديث حسب حروف المعجم، ويذكر درجة الحديث غالبًا. وكتابه هذا هو اختصار لكتاب «اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة»، والمعروف بـ «التذكرة في الأحاديث المشتهرة» لبدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت794هـ)، وهذا أول كتاب صنف في هذا الفن، وهو مرتب على الأبواب وليس على أطراف الحديث.

3–«كشف الخفاء والإلباس فيما يدور من الأحاديث على أَلْسِنَةِ الناس»، لإسماعيل بن محمد بن عبد الهادي العجلوني (ت1162هـ)، وهذا الكتاب جمع قرابة ثلاثة آلاف ومائتي حديث، بَيَّن فيه مؤلفه ما يصح منها وما لا يصح، وقد جمع تلك الأحاديث من الكتب التي سبقته في هذا الباب، وبالأخص كتاب «المقاصد الحسنة» للسخاوي.

أمثلة تطبيقية للتخريج بهذه الطريقة:

---

(1) وكل هذه الكتب سبق التعريف بها ص60.

استخرج الحديثين التاليين بطريقة الطرف الأول من الحديث من المصادر السابقة:

1-«مَاءُ زَمْزَمَ لِمَا شُرِبَ لَه». جه جابر.

2-«الْغِنَى غِنَى النَّفْسِ» الشيخان عن أبي هريرة.

الجواب: الحديث الأول- ذكره السيوطي في «الجامع الكبير» (رقم18500)، و«الجامع الصغير» (رقم10439).

وزغلول في «موسوعة الأطراف» 6/9.

والسخاوي في «المقاصد الحسنة» (رقم 928) ص567.

والسيوطي في «الدرر المنتثرة» (رقم358) ص173.

والعجلوني في «كشف الخفاء» (رقم2168) 176/2.

والحديث رواه (ش حم هـ هق) عَن جَابر (هَب) عَن ابْن عمرو.

والحديث الثاني- ذكره السيوطي في «الجامع الكبير» (رقم18190)، و«الجامع الصغير» (رقم9508).

وزغلول في «موسوعة الأطراف» 541/5.

والسخاوي في «المقاصد الحسنة» (رقم732).

والسيوطي في «الدرر المنتثرة» (رقم310).

والعجلوني في «كشف الخفاء» (رقم1809).

والحديث رواه حم، وهناد، خ، م، ت، هـ، حميدي عن أبي هريرة.

ورواه ع، طس، ض، عن أنس.

ثالثًا-فهارس على الأطراف لكتاب أو مؤلف معين:

-فهرس «صحيح البخاري» بعنوان: «دليل القاري لمواضع الأحاديث في صحيح البخاري» للغنيمان، وهو يفهرس لأطراف الأحاديث أبجديًا مع الإحالة للكتاب والباب، وأرقام الأجزاء

والصفحات لكتاب «فتح الباري شرح صحيح البخاري» لابن حجر الطبعة السلفية، ولكنه يصلح لأي طبعة أخرى؛ لإحالته على اسم الكتاب والباب.

-فهرس «صحيح مسلم»، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي في الجزء الخامس والأخير من الطبعة التي قام بتحقيقها، وقد ضمنه ستة فهارس هي: 1) فهرس الموضوعات حسب ترتيبها في الكتاب. 2) الرقم المسلسل لجميع الأحاديث من غير المكَرَّر. 3) بيان الأحاديث التي أخرجها الإمام مسلم في أكثر من موضع وبيان مواضع كل منها. 4) معجم ألفبائي بأسماء الصحابة وبيان أحاديث كل منهم. 5) بيان الأحاديث القولية مرتبة ألفبائيًا حسب أوائلها. 6) معجم الألفاظ ولا سيما الغريب منها.

-فهرس «سنن أبي داود»، وهو مرتب على الأحرف الهجائية. لعبد المهيمن الطحان، وهو يفهرس للطبعة التي قام بتحقيقها عادل السيد وعزت الدعاس، وطبع في مجلد مستقل.

-فهرس «سنن الترمذي» وهو مرتب على أطراف الحديث على حروف المعجم، وطبع في مجلد مستقل.

-فهرس «سنن النسائي» الصغرى، «المجتبى»، وضعها المكتب السلفي لتحقيق التراث بالقاهرة في آخر الطبعة التي حققها.

-فهرس «سنن ابن ماجه» لمحمد فؤاد عبد الباقي، وقد وضعه بآخر الطبعة التي حققها، وهو يرتب أوائل الأحاديث القولية على حروف الهجاء.

-فهرس «موطأ مالك» لمحمد فؤاد عبد الباقي. وضعه في آخر الطبعة التي حققها، وهو يرتب أوائل الأحاديث القولية حسب حروف الهجاء.

-فهرس «مسند أحمد» في خمس مجلدات ملحق بطبعة مؤسسة الرسالة تحقيق شعيب الأرناؤوط.

-فهرس «سنن الدارمي»، أعده أحمد بن عبد الله الرفاعي على أطراف الحديث، وعلى المسانيد، كما أن لطبعة تحقيق مصطفى البُغا أيضًا فهرس في آخره.

-فهرس «مسند أبي داود الطيالسي» إعداد يوسف عبد الرحمن المرعشلي وآخر، وهو مرتب

على حروف المعجم.

-فهرس «المعجم الكبير» للطبراني، وضعه بآخر كل جزء مُحَقِّقُ الكتاب حمدي عبد المجيد السلفي، ورتب فيه أحاديث كل جزء من الكتاب على ترتيب حروف المعجم.

-فهرس «المعجم الأوسط» للطبراني، وضعه مُحَقِّقُ الكتاب محمود الطحان.

- فهرس «المعجم الصغير» للطبراني، وضعه عبد العزيز بن محمد السدحان في مجلد مستقل على حروف المعجم.

-فهرس «سنن الدارقطني»، وضعه يوسف عبد الرحمن المرعشلي وآخر، وقد اشتمل على (6) فهارس منها: فهرس أطراف الأحاديث على حروف المعجم، وفهرس مسانيد الصحابة على حروف المعجم يجمع أحاديث كل صحابي تحت اسمه، والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث.

-فهرس «شرح السنة» للبغوي، وضعه مُحَقِّقَا الكتاب شعيب الأرناؤوط، وزهير الشاويش، وقد طبع في مجلد مستقل بآخر الكتاب، وَرُتِّبَتْ فيه أحاديث الكتاب على حروف المعجم.

-فهرس «مصنف عبد الرزاق»، بأشرف سمير طه المجذوب، في أربعة مجلدات، المجلد الأول والثاني على أطراف الحديث، والثالث والرابع على المسانيد.

-فهرس «المستدرك»، بأشرف سمير طه المجذوب، في مجلدين.

- فهرس «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر، وضعه عبد العزيز بن محمد السدحان في جزء مستقل، ورتب أحاديث الكتاب على حروف المعجم.

-فهرس «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي، وضعه مُحَقِّقُ الكتاب محمود الطحان بآخره، ورتب فيه أحاديث الكتاب على حروف المعجم.

-«الجامع المفهرس لمصنفات الألباني» لسليم الهلالي، الذي فهرس فيه الأحاديث الواردة في مؤلفات الألباني المطبوعة.

الطريقة الرابعة–استخراج الحديث: عن طريق معرفة صفة اصطلاحية في السند أو المتن

والمقصود بهذه الطريقة أن على الباحث أن يتأمل سند ومتن الحديث المراد استخراجه، فلعله يجد صفة مميزة لهذا الحديث، ومن خلالها يمكنه البحث عن الحديث من خلال المؤلفات المختصة.

وينقسم البحث بهذه الطريقة إلى ثلاثة أقسام:

الأول– البحث من خلال صفة في الإسناد.

الثاني– البحث من خلال صفة في المتن.

الثالث– البحث من خلال صفة في الإسناد والمتن معًا.

القسم الأول–البحث من خلال صفة في الإسناد:

الصفات في الإسناد كثيرة، فترجع تارة إلى تعدد طرقه، أو اتصاله وانقطاعه، أو نوع الرواة وما إلى ذلك، فيمكن البحث عن الحديث من خلال صفة يعلمها الباحث في إسناد الحديث كما يلي:

1–كتب المتواتر:

إذا كان يغلب على الظن أن الحديث متواتر، أو وصفه البعض بالتواتر، فيمكن البحث عنه في الكتب التي تعنى بجمع الأحاديث المتواترة، ومن أشهرها:

–«**قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة**» للجلال الدين السيوطي (ت911هـ)، وهو كتاب غير مسند، فهو من الكتب المساعدة في التخريج؛ لأن مؤلفه يعزو الأحاديث إلى مصادرها المسندة، وهو مرتب على الأبواب، وقد طبع في مجلد.

–«**لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة**» لأبي الفيض محمد مرتضى الزبيدي (ت1205هـ)، وهو مثل سابقه، وقد طبع في مجلد.

–«**نظم المتناثر من الحديث المتواتر**» لمحمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الشهير بالكتاني (ت1345هـ)، وهو كذلك مثل سابقه، وقد طبع في مجلد.

2-كتب المراسيل:

إذا كان الحديث مرسـلًا، فيمكن البحث عنه في الكتب التي تعنى بجمع الأحاديث المرسـلة، ومن أشهرها:

-«**المراسـيل**» لأبي داود سـليمان بن الأشـعث السّـجِسْـتاني (ت275هـ)، وهو من الكتب المسندة الأصلية، وهو مرتب على الأبواب، وقد طبع في مجلد.

-«**المراسـيل**» لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ابن أبي حاتم (ت327هـ)، من الكتب المسندة الأصلية، وهو مرتب على حروف المعجم لأسماء رواة المراسيل، وطبع في مجلد.

-«**تحفة التحصـيل في ذكر رواة المراسـيل**» أبي زُرْعَة أحمد بن عبد الرحيم بن العراقي (ت826هـ)، وهو كتاب غير مسند مرتب على حروف المعجم لأسماء رواة المراسيل، طبع في مجلد.

3-كتب الحديث المسلسل:

التسـلسـل هو عبارة عن تكرر صـفة معينة في الإسـناد، فإذا كان الحديث مسـلسـلًا، فيمكن البحث عنه في الكتب التي تعنى بجمع الأحاديث المسلسلة، ومن أشهرها:

-«**المسـلسـلات المختصـرة المقدمة أمام المجالس المبتكرة**» لأبي سـعيد خليل بن كيكلدي العلائي (ت761هـ)، وهو من الكتب المسندة، وقد طبع في مجلد.

-«**جياد المسلسلات**» لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، وهو كذلك من الكتب المسندة، وقد طبع في مجلد.

-«**الفوائد الجليلة في مسـلسـلات ابن عقيلة**» لمحمد بن أحمد بن سـعيد المعروف بعقيلة (ت1150هـ)، وهو كذلك من الكتب المسندة، وقد طبع في مجلد.

4-كتب رواية الآباء عن الأبناء:

إذا كان الحديث من رواية الأب عن ابنه أو العكس، فيمكن البحث عنه في الكتب التي تعنى بجمع الأحاديث من روى عن أبيه، ومن أشهرها:

-«**من روى عن أبيه عن جده**» لأبي العدل القاســـم بن قُطْلُوبُغا (ت879هـ). وهو كتاب غير مسند، وهو مرتب على أسماء الرواة على حروف المعجم، وقد طبع الكتاب في مجلد ضخم.

القسم الثاني–البحث من خلال صفة في المتن:

إذا كان الحديث من الناســـخ والمنســـوخ، فيمكن البحث عنه في الكتب التي تعنى بجمع أحاديث الناسخ والمنسوخ، ومن أشهرها:

1–كتب الناسخ والمنسوخ:

-«**الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن**» لأبي عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي (ت224هـ).

-«**الاعتبار في معرفة الناســخ والمنســوخ من الآثار**» لأبي بكر محمد بن موســى بن عثمان الحازمي (ت584هـ)[1].

2–كتب الأحاديث القدسية:

إذا كان الحديث قدسيًا، وهو ما يرويه النبي ﷺ عن ربه، فيمكن البحث عنه في الكتب التي تعنى بجمع الأحاديث القدسية، ومن أشهرها:

-«**الإتحافات الســنية بالأحاديث القدســية**» لعبد الرؤوف المناوي (ت1031هـ)، وهو غير مســند، ولكنه مســاعد في التخريج؛ لأنه يعزو الأحاديث إلى مصــادرها الأصــلية، وقد رتب أحاديثه على حروف المعجم، وطبع في مجلد.

-«**الصحيح المسند من الأحاديث القدسية**» لمصطفى بن العدوى، وهو كسابقه من الكتب المساعدة في التخريج، ولكنه مرتب على الأبواب، وقد طبع في مجلد.

-«**الأحاديث القدسية**» لجمال محمد علي الشـقيري، وهو مثل سـابقه مرتب على الأبواب، وقد طبع في مجلدين.

---

(1) وقد سبق بيان هذه الكتب ص45.

القسم الثالث–البحث من خلال صفة في السند والمتن معًا:

من المقرر أن الحكم على الحديث قد يكون متعلقًا بالإسناد، أو المتن، أو الإسناد والمتن معًا، والأحكام على الأحاديث تختلف بين صحة وضعف ووضع، إذا تقرر هذا فعلى الباحث البحث عن الحديث في مصادره المناسبة لحكم الحديث كما يلي:

1–كتب الحديث الصحيح:

وذلك بأن يوصف الحديث الذي نبحث عنه بالصحة، فنبحث عنه في مظانه، وهي الكتب التي تشترط الصحة، وأشهرها:

-«**صحيح البخاري**».

-«**صحيح مسلم**».

-«**صحيح ابن خزيمة**».

-«**صحيح ابن حبان**».

-«**المختارة**» لضياء المقدسي.

-«**المستدرك**» للحاكم، وقد مر بيان كل هذه الكتب سابقًا[1].

-«**سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**» للألباني، وقد جمع فيها الأحاديث التي ثبتت صحتها عنده، فيخرجها ويتتبع طرقها وألفاظها وشواهدها، وهو مطبوع في ستة مجلدات، وهو غير مرتب، ولكن في كل مجلد فهارس خاصة به على الأطراف والأبواب والمسانيد.

2–كتب الحديث الضعيف والرواة الضعفاء:

وذلك بأن يوصف الحديث الذي نبحث عنه بالضعف، فنبحث عنه في مظانه، وهي كتب الحديث الضعيف، والكتب التي تخرّج أحاديث الضعفاء، أو التي تستقل بجمع الضعيف، وأشهرها:

-«**الضعفاء الكبير**» لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي (ت322هـ)، وهو من

(1) انظر: ص28 ما بعدها.

الكتب المسندة، مرتب على أسماء الرواة الضعفاء، وقد طبع في أربعة مجلدات.

-«**الكامل في ضعفاء الرجال**» لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (ت365هـ)، وهو كسابقه مرتب على أسماء الرواة الضعفاء، وقد طبع في تسعة مجلدات.

-«**المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**» لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت354هـ)، وكسابقية من الكتب المسندة، وهو مرتب على حروف الرواة الضعفاء، وقد طبع في مجلد فيه ثلاثة أجزاء.

-«**ذخيرة الحفاظ**» لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي المعروف بابن القيسراني (ت507هـ)، وقد جمع فيه الأحاديث الضعيفة التي أوردها ابن عدي في كتابه «الكامل في ضعفاء الرجال»، وقد رتبه على أطراف الحديث، وطبع في خمسة مجلدات.

-«**تذكرة الحفاظ**» لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، المعروف بابن القيسراني (ت507هـ)، وقد جمع فيه أطراف الأحاديث الضعيفة في كتاب «المجروحين» لابن حبان، وقد طبع في خمسة مجلدات.

-«**سلسلة الأحاديث الضعيفة**» لمحمد ناصر الدين الألباني، وقد جمع فيها الأحاديث التي ثبت ضعفها عنده، وقد طبع في أربعة عشر مجلدًا. وهو غير مرتب، ولكن في كل مجلد فهارس خاصة.

3-كتب الحديث الموضوع:

وذلك بأن يوصف الحديث الذي نبحث عنه بالوضع، فنبحث عنه في مظانه، وهي الكتب التي تجمع الموضوع، وأشهرها:

-«**معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة**» لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي، المعروف بابن القيسراني (ت507هـ)، وهو كتاب غير مسند، والأحاديث فيه مرتبة على حروف المعجم، وقد طبع في مجلد.

-«**الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير**» لحسين بن إبراهيم بن الحسين الهمذاني الجورقاني (ت543هـ)، وهو كتاب مسند مرتب على الأبواب والموضوعات، وقد طبع في مجلدين.

-«**الموضوعات**» لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت597هـ)، وهو كتاب مسند مرتب على الأبواب والموضوعات، وقد طبع في ثلاثة مجلدات.

-«**تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة**»، لأبي الحسن علي بن محمد بن عراق الكناني (ت963هـ)، لخّص فيه «موضوعات» ابن الجوزي، وثلاث كتب للسيوطي، وهي «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة»، ومختصره «النكت البديعات على الموضوعات»، و«الزيادات على الموضوعات»، والكتاب غير مسند، وقسمه على قسمين، القسم الأول استهله بسرد أسماء الوضعين والكذابين، ورتبهم على حروف المعجم، ثم القسم الثاني وسرد فيه الأحاديث الموضوعة، ورتبه على الأبواب والموضوعات، وقد طبع الكتاب في مجلدين.

4-كتب العلل:

إذا كان الحديث فيه اختلافٌ في الإسناد أو المتن، فيمكن البحث عنه في الكتب التي تعنى بجمع الأحاديث المعلولة، ومن أشهرها:

-«**العلل**» لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ابن أبي حاتم (ت327هـ). وهو من الكتب المسندة، مرتب على الأبواب، وطبع في سبعة مجلدات.

-«**العلل الواردة في الأحاديث النبوية**» لأبي الحسن علي بن عمر بن الدارقطني (ت385هـ). وهو من الكتب المسندة مرتب على مسانيد الصحابة، وطبع في خمسة عشر مجلدًا.

-«**العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**» لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي (ت597هـ)، وهو أيضًا من الكتب المسندة، مرتب على الأبواب. وقد طبع في مجلدين.

5-كتب الإدراج:

إذا كان الحديث فيه إدراج في الإسناد أو المتن، فيمكن البحث عنه في الكتب التي تعنى بجمع الأحاديث المدرجة، ومن أشهرها:

-«**الفصل للوصل المدرج في النقل**» لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت463هـ)، بدأه بمدرج المتن ثم الإسناد، وهو كتاب مسند يسوق الحديث بإسناده باللفظ الذي

فيه إدراج، وقد يسوقه بأكثر من إسناد. وقد بلغت أحاديثه 111 حديثًا، وطبع الكتاب في مجلدين.

الطريقة الخامسة–استخراج الحديث: عن طريق راويه الأعلى

التَّخْرِيج بِحَسب الرَّاوِي الْأَعْلَى –وَهُوَ أقرب الروَاة إِلَى الْمَتْن– سَوَاء كَانَ صحابيًا أَو تابعيًا أَو غَيرهمَا، ويكون ذلك بعدة طرق:

أولًا–الاستخراج من طَرِيق كتب المسانيد:

وأشهر المصادر المساعدة من كتب المسانيد هي:

1–«مسند الإمام أحمد».

2–«مسند أبي داود الطيالسي».

3–«مسند الحميدي»: وقد سبق الكلام عن هذه الكتب تفصيلًا[1].

منهج البحث في هذه الكتب:

لقد سبق بيان أن المسانيد مرتبَة على أسماء الصَّحَابَة، وعليه فالاستفادة مِنْهَا تتوقف على معرفَة اسم الصَّحَابِيّ الَّذِي يُراد تَخْرِيج حَدِيثه، بِحَيْثُ يُسْتَفَاد من اسْم الصَّحَابِيّ فِي الْوُصُول إِلَى مَوضِع مروياته دَاخل الْمسند. ولَكِن تُوجد مشاق فِي الْوُصُول إِلَى مَوضِع الحَدِيث دَاخل مرويات الصَّحَابِيّ المكثر أَو الْمُتَوَسّط؛ ولهذا ينصح بعدم استخدام هذه الطريقة في التخريج إلّا مع المقلين من الصحابة.

أمثلة تطبيقية للتخريج بهذه الطريقة:

استخرج الحديثين التاليين من المسانيد الأربعة (الطيالسي، والحميدي، وأحمد، وأبي يعلى):

الحديث الأول–عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ قال: «أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ».

الجواب: بالتفتيش عن هذا الحديث في مسانيد الصحابة في الكتب المذكورة نجد من رواه: الحميدي (رقم576) 483/1، وأحمد (رقم 18734) 32/31، وأبو يعلى الموصلي

(1) انظر: ص45 وما بعدها.

(رقم1459) 34/3.

الحديث الثاني- عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الصُّبْحِ ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ ۝١٧﴾ [التكوير].

الجواب: بالتفتيش عن هذا الحديث في مسانيد الصحابة في الكتب المذكورة نجد من رواه:

الطيالسي (رقم1306) 535/2. والحميدي (رقم577) 483/1.

وأحمد (رقم 18733) 31/31. وأبو يعلى الموصلي (رقم1461) 44/3.

ثانيًا-الاستخْراج من طريق كتب الأطراف:

1-«تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»: ليوسف بن الزكي عبد الرحمن المزّي (ت742هـ).

2-«إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أَطْرَاف الْعشْرَة»: لابن حجر (ت852هـ)[1].

ثالثًا-الاستخراج من طَرِيق كتب المعاجم:

والمعاجم جمع مُعْجم، وَهُوَ فِي اصطلاح المحدثين: مَا تذكر فِيهِ الْأَحَادِيث على تَرْتِيب الصَّحَابَة أَو الشُّيُوخ أَو الْبلدَانِ أَو غير ذَلِك، وَالْغَالِب أَن يَكُونُوا مرتبين على حُرُوف الهجاء[2].

وَالمقصود منها هنا ما كان مرتبًا على أسماء الصحابة، وهَذَا يَشْمَل أيضًا كتب معرفَة الصَّحَابَة، وأشهر المصادر المساعدة من كتب المعاجم ومعرفة الصحابة هي:

1-«المعجم الكبير» للطبراني.

2-«معجم الصحابة» للبغوي.

3-«معرفة الصحابة» لأبي نعيم[3].

---

(1) وقد سبق التعريف بهذه الكتب ص54.

(2) انظر: «الرسالة المستطرفة» ص135.

(3) وقد سبق التعريف بهذه الكتب ص49.

(المحور الثالث-التخريج الالكتروني)

[التعريف بالتخريج الالكتروني وبيان أهميته]

تمهيد

كان جهاز «إينياك» بداية اختراع الحاسب الآلي سنة 1946م، وهو عبارة عن آلة حاسبة ضخمة جدًا، تزن (30) طنًا، على مساحة (1500) متر مربع.

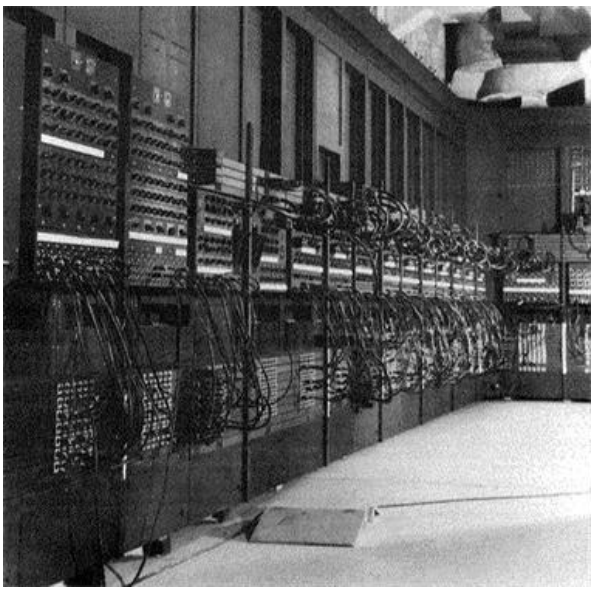

وفى عام 1951م اخترع الحاسب الآلي

وفى السبعينات اكتشفت الدوائر الكهربائية المعروفة بـ (الترانزستور)، التي أدت إلى اختراع الإلكترونيات الدقيقة، التي أسهمت في ظهور الحاسبات المصغرة المكتبية أو المحمولة أو الكَفِّية

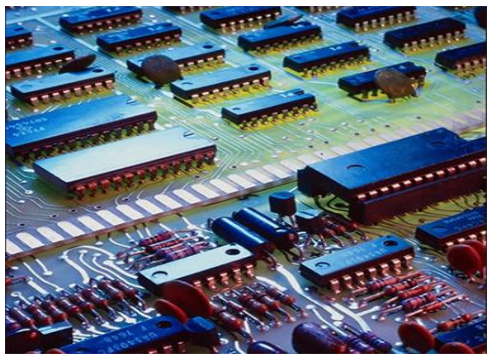

ثم كان أول جهاز كمبيوتر شخصي اخترع في سنة 1974 وكان اسمه «ألتاير 8080»

وفي يوم 16 أبريل من عام 1977 تم بيع أول كمبيوتر شخصي للمستخدمين العاديين وكان يعتبر ثورة في مجال التكنولوجيا بأن يمتلك شـــخص عادي جهاز كمبيوتر بحجم صـــغير في منزله أو مكتبه، وكان يحمل اسم Apple II، ومن اختراع ستيف جوبز وستيف وزنياك.

وقد تنبهت المؤسسات التعليمية مبكرًا إلى ضرورة الاستفادة من هذا الجهاز؛ لتقريب العلوم الإنســانية عامة، والعلوم الشــرعية خاصــة، ففي بداية الثمانينات أنشــأت جامعة أم القرى في مكة، والجامعة الإسلامية في المدينة، وجامعة قطر في الدوحة مركز تعنى بالاستفادة بهذه التقنية الحديثة.

كما أن الشــركات التجارية الخاصــة وجدت في هذه التقنية ســوقًا لإنتاج البرامج العلمية، فأنتجت برامج تُعنى بالعلوم الشرعية عامة، والسنة النبوية خاصة.

الطريقة السادسة–استخراج الحديث: عن طريق الحاسب الآلي

فلا يخفى ما لأهمية الحاسب الآلي في الحياة الإنسانية المعاصرة؛ فقد اقتحم الحاسب الآلي جميع مظاهر الحياة البشرية، ومن جملة ذلك البحوث والدراسات العلمية، حتى أصبح من الأساسيات عند العلماء والباحثين، ويعد الجهل به من مظاهر الأمية في هذا العصر.

وقد قيض الله لهذه الأمة رجالًا تخصصوا في علم برمجة الحاسب الآلي، فأخذوا على عاتقهم الاستفادة ما أمكن بهذا الجهاز فائق السرعة والدقة في تقريب العلوم الشرعية بجميع فروعها وتخصصاتها، بإدخال أمهات الكتب الشرعية، والبحوث والدراسات والتحقيقات العلمية على ذاكرة الجهاز وتخزينها عبر برمجيات وتطبيقات دائمة التحديث.

إذا تقرر ما سبق فيمكن **تعريف التخريج بالحاسب الآلي هو:**

استخراج الحديث من خلال برنامج حاسب آلي خاص يقوم بالبحث آليًا في أمهات الكتب المسندة الأصلية والفرعية والمساعدة للتخريج ودراسة الأسانيد المخزنة سابقًا بواسطة البرنامج، وجمع طرقه وما قيل في إسناده، وأقوال أهل العلم في حاله قبولًا وردًا.

وبهذا يجمع الباحث أغلب طرق الحديث من مصادرها الأصلية وغيرها بعزو دقيق للغاية، ومعرفة رجال الإسناد وما قيل فيهم في أهم وأشهر كتب الرجال، والإحاطة الكاملة بأقوال علماء الحديث المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين في إسناد هذا الحديث.

أهمية تخريج الحديث بالحاسب الآلي، وهي كما يلي:

1–السرعة الفائقة في جمع طرق ومرويات الحديث خلال ثوان معدودة من مصادر شتى.

2–تعدد طرق وأساليب البحث عن الحديث عن طريق المتن أو الإسناد.

3–استيعابه لعدد كبير جدًا من المصادر والمراجع الأصلية التي يصعب البحث فيها يدويًا.

4–الوقوف على أغلب ما قاله أهل العلم عن الحديث وأحكامهم عليه.

5–طباعة كل ذلك بسرعة عالية.

عيوب تخريج الحديث بالحاسب الآلي:

1-اعتماد الباحث على هذه الطريقة اعتمادًا كليًا، وإعراضه عن تعلم طرق التخريج الأخرى التي سبق بيانها، يجعل الباحث مرهونًا كليًا بجهاز الحاسب الآلي، فأي خلل في الجهاز أو البرنامج، أو انقطاع الطاقة عنه يجعل الباحث بمثابة الأمي والعاجز تمامًا عن استخراج الحديث، فضلًا عن تخريجه.

2-إدمان البحث بالحاسب الآلي قد يؤدي إلى تقاعس الباحث عن معرفة المصادر الأصلية ومناهجها، أو نسيانها.

3-الاهتمام بتكثير مصادر العزو على حساب دراسة الطرق الحديث، فبعض الباحثين يتوهم أن التخريج الجيد يكون عبر ذكر أكبر كم ممكن من المصادر التي أخرجت هذا الحديث، فهو يستفرغ جهده ووقته في البحث عنه في المصادر المسندة الأصلية والفرعية، وينشغل بذلك عن دراسة إسناده وما قيل فيه. ويظن في نهاية الأمر أنه قد أحسن في تخريج الحديث بذكر قائمة طويلة ممن أخرجه.

وأشهر برامج الحاسب الآلي المساعدة في هذه الطريقة هي كما يلي:

في عام 1982هـ تأسست شركة «صخر لبرامج الحاسب»، وهي أحد فروع شركة العالمية للإلكترونيات، فأنشأت عام 1985م مركزًا باسم «مركز التراث الإسلامي» بهدف إنتاج البرامج الإسلامية، ثم غيرت اسمها بعد ذلك بـ «شركة حرف لتقنية المعلومات».

وكان من أهم ما أنتجته هذه الشركة «برنامج موسوعة الحديث الشريف»، والذي سنقوم بدراسته خلال الصفحات التالية.

أولًا–«برنامج موسوعة الحديث الشريف»:

التعريف به:

هو موسوعة حديثية من إنتاج شركة «حرف»، وتشتمل هذه الموسوعة على الكتب التسعة، ويزيد عدد أحاديث هذه الكتب على (62) ألف حديث، وعدد صفحات هذه الموسوعة على (25) ألف صفحة، وعلى نحو (500) مجلد.

إيجابيات البرنامج وسلبياته:

لقد تكفل د. إبراهيم الريس ببيان إيجابيات البرنامج وسلبياته من خلال بحثه بعنوان «برنامج موسوعة الحديث الشريف – شركة حرف – عرض ونقد».

وقد أشار إلى إيجابياته فقال: «والبرنامج حوى خدمات حاسوبية فائقة، ودقة تقنية وعلمية متميزة بين البرامج الأخرى، فهو مكتبة حديثية متقنة، ومخدومة تقنيًّا من خلال البحث وغيره من الخدمات الراقية»[1].

كما أنه أوضح السلبيات من خلال خمسة أنواع من الملاحظات: علمية، وبرمجية، وفنية، ومنهجية، وعامة[2].

---

(1) انظر: كتاب «برنامج موسوعة الحديث» ص13.

(2) ويمكن الوقوف على هذه السلبيات بشكل مفصل في «المرجع السابق» ص64.

مجالات الاستفادة منه:

1-يتيح البرنامج إمكانية عرض الأحاديث بدلالة رقم الحديث، أو التبويب، أو الأطراف، أو فهارس الحديث، سواء على مستوى مصدر واحد أو أكثر.

2-خدمات معلوماتية مختلفة تخدم نصَّ الحديث الشريف كمعاني الكلمات، والرواة، وتحليل نصِّ الحديث، وأطراف الحديث، وتخريج الحديث، والأسانيد، وطرق الرواية.

3-الاستفادة من شروح هذه الأحاديث من أشهر كتب الشروح غير مسند أحمد والدارمي.

4-توفير تقنيات بحث متقدمة للبحث عن كلمة أو جملة باستخدام تقنية التحليل الصرفي، كما يوفر إمكانية البحث بدلالة الراوي أو تخريج الحديث.

5-البحث بدلالة أحد الموضوعات الإسلامية من خلال تقسيم موضوعي متعدد المستويات يضمُّ (14) موضوعًا رئيسًا مقسمة إلى موضوعات نهائية، تصل إلى ما يزيد عن (8000) موضوع من خلال (8) مستويات فرعية.

6-تعريفات وافية لسِيَر المصنِّفين، وللكتب التسعة، وللمراجع التي استخدمت في إعداد البرنامج، مع تلخيصٍ وافٍ لعلم مصطلح الحديث، وقسم خاص بالتدريبات.

7-توفير قسم خاص للمعاجم، يحتوي على المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، ومعجم معاني الألفاظ الغريبة، ومعجم للمبهمات الواردة في متن الحديث.

8-نسخ النص مشكولًا أو غير مشكول إلى أيّ محرر نصوص.

وفي الجملة يُعدُّ هذا البرنامج من أفضل البرامج الحديثية المتخصصة من ناحية الضبط والإتقان، والبحث والدقة، والترتيب والجهد، وكذلك من ناحية ندرة الأخطاء فيه[1].

طريقة استخدامه:

البرنامج سهل الاستخدام بشكل عام، خاصة مع الممارسة والتطبيق، ولكننا في هذه الأسطر

(1) انظر: «الموسوعة الحديثية بين الواقع والمأمول» لزهير الناصر ص86، «علم التخريج» للبلوشي ص111.

القليلة سنسلط الضوء على خدمة التخريج والبحث؛ لأنهما من أهم خدمات البرنامج، وأكثر ما يحتاج إليه كل باحث.

أولًا–البرامج يعرض في صفحته الرئيسة أيقونات بأسماء الكتب التسعة، فيمكن اختيار بعضهم أو جميعهم. فإن رغب الباحث البحث في كتاب من الكتب التسعة، اختار أيقونته، وإن أراد البحث في الجميع، فيمكنه من خيار مصادر اختيار الكتب التسعة كما في الصور التالية.

ثانيًا–يمكن تخريج الحديث في هذا البرنامج بطريقتين:

– التخريج بناءً على رقم الحديث. –التخريج عن طريق أحد رواة الإسناد.

1–التخريج بناءً على رقم الحديث: وذلك من خلال: اختيار نافذة عرض ⟩ رقم الحديث ⟩ اختيار الكتاب المراد ⟩ كتابة رقم الحديث في الحقل المخصص ⟩ عرض الحديث.

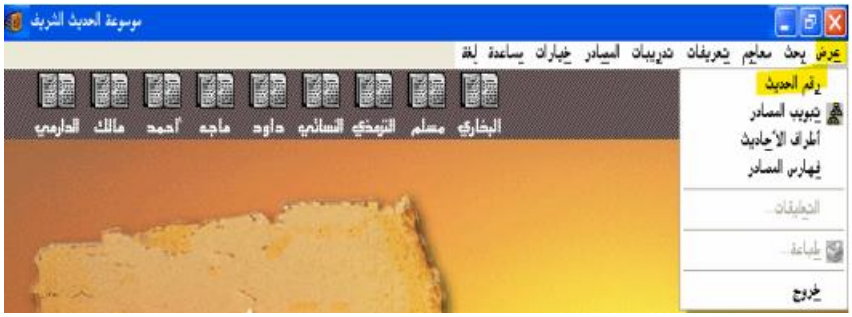

تنبيه:

يجب اختيار الترقيم المشهور في جميع الكتب التسعة، وذلك باتباع الخطوات الآتية:

اختيار نافذة خيارات ◄ ترقيمات الأحاديث ◄ اختيار الكتاب المراد ◄ اختيار الترقيم المشهور في النوافذ الأربعة (العرض – القوائم – التخريج – الأطراف) على النحو الآتي:

البخاري (فتح الباري). ومسلم (عبد الباقي). والترمذي (أحمد شاكر).

والنسائي (أبو غدة). وأبو داود (محيي الدين). وابن ماجه (عبد الباقي).

وأحمد (إحياء التراث)، ومالك (موطأ مالك)، والدارمي (علمي وزملي) ◄ إدخال.

2-التخريج بناءً على أي راوٍ في السـند – وليس الصـحابي أو التابعي فقط -: وذلك من خلال الخطوات التالية:

اختيار نافذة بحث ⇦ بدلالة رواة الحديث ⇦ كتابة اسـم الراوي في الحقول المخصـصـة، أو باستعراض قائمة كل الرواة ⇦ اختيار الراوي ⇦ أطراف الأحاديث ⇦ ثم استعراض الأحاديث للوصول إلى الحديث المراد.

ثالثًا– عند استخدام قائمة البحث، نجد مجال البحث من خلال خمس طرق:

–الرواة–البحث الصرفي–بدلالة تخريج الحديث–بدلالة موضوع–التنوع، تفصيلها كما يلي:

1–البحث بدلالة رواة الحديث:

تظهر شاشة البحث التي تتضمن خمسة حقول كما في الصورة التالية: وهي الاسم والكنية واللقب والنسب والشهرة. ومن خلال هذه الحقول يمكن للباحث كتابة ما تيسر له من معلومات عن الراوي، ثم يحدد مجال البحث عن الراوي من خلال خيارين أسفل الشاشة:

فالخيار الأول «سند متصل»، يعني أن أطراف الأحاديث الخاصة بهذا الراوي سوف تكون محصورة في الأحاديث المتصلة فقط.

والخيار الآخر «سقط في السند»، يعني أن أطراف الأحاديث الخاصة بهذا الراوي سوف تكون محصورة في الأحاديث غير المتصلة فقط. كما في الصورة التالية:

عند البحث عن أحد الرواة تظهر نتيجة البحث في شاشة مجاورة تتضمن الاسم والكنية واللقب والنسب والطبقة، وفي أسفلها زر اختيار الراوي، وبحث في القائمة، وطباعة القائمة، ومعلومات عن الراوي. كما في الصورة التالية:

ثم بعد ذلك يتم الضغط على اسم الراوي في الصفحة المجاورة مرتين فتتغير الشاشة الأولى، وتظهر شاشة تتضمن ستة أزرار توضح بيانات الراوي تفصيلًا: العودة للبحث، وتلاميذ الراوي، وشيوخ الراوي، وأطراف أحاديثه التي رواها في المصادر المحددة سلفًا، والبحث المتنوع، وإغلاق. كما في الصورة التالية:

2-البحث الصرفي:

وهو البحث من خلال كلمة، أو كلمات، أو جملة في الحديث. فتظهر شاشة كما في الصورة

التالية تضـــمن بعض البيانات التي توضـــح نوع البحث، ومن جملة هذه البيانات «كلمات مجتمعة»، ويقصـــد بها أن تكون الكلمات كلها مطلوبة في البحث. و«كل التحليلات» يقصـــد بها أن البرنامج يبحث عن كل جذور الكلمة.

3-البحث بدلالة تخريج الحديث:

وهذا النوع من البحث هو عبارة عن البحث بطريقة المقارنة بين مرويات الكتب التســـعة، فشاشة البحث تتضمن أزرار الكتب التسعة، كما في الصورة التالية، فيختار الباحث واحدًا منها.

ثم يتم البحث في أحاديث هذا المرجع بأحد الخيارات التالية:

-إما ما أنفرد به هذا المرجع عن بقية التســـعة، وفي هذه الحالة لا يختار الباحث أي من الكتب الواردة في الجزء الأســـفل من الشـــاشـــة. فيعرض البرنامج الأحاديث التي تفرد بإخراجها هذا المرجع.

-وإما أن يختار -من الجزء الأسفل من الشاشة- مرجع أو أكثر من الكتب التسعة.

ثم يختار الباحث من أسفل الشاشة زرًا من ثلاثة:

إما أطراف الأحاديث المرادة، أو إضافة بحث متنوع -وهذا سيأتي بيانه قريبًا-، أو الإغلاق.

4–البحث بدلالة موضوع:

وهو البحث مخصص للبحث عن الأدلة الحديثية من الكتب التسعة عن موضوع معين، إما يكتبه في المكان المخصص، أو يختاره من قائمة الموضوعات التي بين يديه كما في الصورة التالية:

5–البحث المتنوع:

وهذا البحث هو جمع لأنواع البحوث الأربعة السابقة، فقد جمع شروطًا كثيرة ودقيقة للبحث عن أمر واحد، فيتم البحث عنه مع وضع شروط البحث عن الرواة، والبحث عن كلمة أو جملة، أو

يكون مخرجًا في كتاب أو أكثر من الكتب التسعة، وتحديد موضوع الحديث، فتجمع هذه الشروط من خلال زر إضـــافة للبحث المتنوع الذي مر ذكره، لتجتمع كل هذه الاشـــتراطات في المربع الموجود في شـاشـة البحث المتنوع[1]، ثم يتم اختيار العلاقة بينها بزر «المنطق»، بأن تكون مجتمعة بالرابط «و» أو بالرابط «أو» كما في الصورة التالية:

ثانيًا–«برنامج جامع للحديث النبوي»:

التعريف به:

هو برنامج موسوعي وقفي من انتاج شركة البرمجيات المصرية «رواية إيجيكوم».

وهو يضم في قاعدة بياناته أكثر من 400 كتابٍ مسندٍ من حديث رسول الله ﷺ، تحمل بين طياتها ما يزيد على 520.000 حديث، بخدماتها التحليلية والفهرسية المتكاملة، وهو بهذا القدر

(1) انظر: كتاب «برنامج موسوعة الحديث الشريف شركة حرف لتقنية المعلومات –عرض ونقد– ص39 وما بعدها بتصرف.

الكبير يعد اليوم أضخم وأكبر البرامج الحديثية القائمة على منهج التحليل الشامل للمعلومات.

ويضم البرنامج:

-قاعدة بيانات بها أكثر من 400 كتاب مسند من الأحاديث النبوية والسنن والآثار.

-أكثر من 520.000 حديث شريف وأثر مسند.

-تخريج أكثر من 350.000 حديث شريف.

-تعريف بأكثر من 3.000.000 موضع للرواة.

-شرح مليون كلمة.

يعرض البرنامج الحديث النبوي بمداخل مختلفة:

-من الفهارس.

-من تبويب الكتاب.

-على مستوى الموسوعة بالمكررات.

-على مستوى الموسوعة مع عرض تبويبات كل كتاب.

-عرض ربط الحديث بكتب الأطراف مثل «تحفة الأشراف» و«أطراف مسند الإمام أحمد».

يمتاز البرنامج بتعدد طرق البحث بدلالة:

-البحث الصرفي عن كلمة أو جملة.

-البحث عن أحد رواة الحديث أو صفته.

-البحث بمقاطع الحديث وجمله كلها.

-تخريج الحديث.

بكل الدلالات السابقة من خلال البحث المتنوع كما يعرض التخريج من خلال الربط بكتب الأطراف والتخريج.

يوفر البرنامج خدمة معجمية تمكن من عرض كل المواضـــع المرتبطة بالمدخل المختار في كل الموسوعة:

-وهي فهارس: الآيات القرآنية - القراءات القرآنية (مع نسبتها لرواتها)- الرواة – الأعلام – الأشـــعار (معزوة إلى البحر)- أخبار الأمم الســـابقة - غريب ألفاظ الحديث (مفهرس على الجذر اللغوي)- الأحاديث والآثار.

يتضمن البرنامج خدمة معلوماتية تشمل:

-تعريف بالمصنفين.

-تعريف بكل كتاب ومنهجه وطبعاته.

-تعريف بمراجع البرنامج.

يقدم البرنامج مدخل دراسة السنة ويشمل:

-بيان حجية السنة باعتبارها المصدر الثاني من مصادر التشريع، وصلاحيتها لذلك.

-الدفاع عن السنة، من خلال عرض شبهات المستشرقين والعلمانيين، وتفنيد هذه الشبهات والرد عليها.

عرض مقدمات وتعريفات مهمة وتشمل:

-علم مصطلح أهل الحديث والأثر. (مقدمة ابن الصلاح).

-علم الرجال وبعض طرق التعيين. (علم الرجال للمعلمي).

-علم التخريج – علم الناسخ والمنسوخ – علم الفقه – علم القراءات.

-يقدم خدمات إحصـــائية حيث يمكن التعرف على عدد الأحاديث لكل راوٍ في بعض أو كل الكتب.

-يتيح البرنامج للمســـتخدم إمكانية طباعة أي حديث أو أي معلومات وردت في قاعدة بياناته.

-يقدم خدمة التخريج الآلي، فيمكن تحميل ملف أحاديث، فيقوم البرنامج بتخريجه تخريجًا كاملًا.

-يقدم البرنامج إمكانية نسخ نص الحديث[1].

منهج العمل في استخراج الحديث:

اعتمدوا في استخراج الحديث على ثلاثة أنواع من المصنفات هي:

1. المسانيد. 2. المعاجم. 3. كتب الأطراف.

وأهم نوع منها هو النوع الثالث؛ حيث يقتصـــر فيه على ذكر طرف الحديث، وأمام كل حديث اسم راويه الأعلى، وقد تجمعت لدينا أسانيد هذا الحديث عن طريق البحث عن مقطع معين في الحديث.

أولًا: استخراج الحديث من حيث الراوي الأعلى:

لا بد أن يتفق الحديث في الراوي الأعلى والمتن، أما إذا جاء الحديث مختلفًا في الراوي الأعلى ومتحدًا في المتن فلا يدخل في الاستخراج.

ثانيًا: استخراج الحديث من حيث اللفظ:

---

(1) انظر البرنامج على الرابط: http://www.sonnaonline.com

فيجمع بين الأحاديث المتفقة في الراوي الأعلى مع اتفاقها في المعنى ومع اتفاقها نوعًا ما في الألفاظ.

ثالثًا: استخراج الموقوف على المرفوع والعكس:

والمنهج في هذا هو لو جاء الحديث مرة مرفوعًا إلى النبي ﷺ، ومرة أخرى موقوفًا على نفس الصحابي الذي رفعه، فإن كلًا من الحديثين يعد استخراجًا للآخر.

يستخرج المرسل على الموصول إذا كان السند واحدًا، وكذلك يستخرج الحديث الذي كان راويه الأعلى مبهمًا إذا ورد من نفس الطريق في رواية أخرى مذكور فيها اسم الراوي.

ثالثًا–«برنامج جوامع الكلم»:

التعريف به:

هو برنامج تابع لموقع الشبكة الإسلامية، وهو موسوعة حديثية شاملة تضم بين جنباتها 1400 مصدر حديثي، منها 543 مخطوط لم يسبق طبعها أو تحقيقها، إضافة إلى تراجم (سبعين ألف راو) للحديث الشريف، ودراسة أسانيد جميع مصادر البرنامج، وتبلغ أسانيد الأحاديث المرفوعة حوالي (700 ألف سند).

مجالات الاستفادة منه:

–تحقيق وتدقيق المصادر، وتشكيلها ووضع علامات الترقيم، وحصر عدد الأحاديث المسندة في كل مصدر. مع تحديد نوع الحديث سواء: قدسي أو مرفوع، أو موقوف أو مقطوع، ووصف نوع السنة إلى: قولية وفعلية وتقريرية وشمائل.

–تحليل نص الحديث سندًا ومتنًا وذلك بوضع رموز خاصة لشيخ المصنف، ورواة الحديث،

والصحابي راوي الحديث، مع بيان المتابعات والشواهد، ومواضع الانقطاع والإرسال في الإسناد، ثم تحديد طرف الحديث ونهايته، مع ترميز الآيات وتخريجها في القرآن، وأيضًا الأبيات الشعرية.

-من خصائص البرنامج أنه يضم الحديث الواحد إلى مكرراته وتخريجاته، وشواهده، وبذلك يجتمع بين يدي الباحث ألفاظ الحديث برواياته المختلفة، وكل طرق رواية الحديث وأسانيده المتعددة.

-دراسة أسانيد جميع مصادر البرنامج، وتبلغ أسانيد الأحاديث المرفوعة حوالي (700 ألف سند)، مع تعيين الرواة في مواضعهم، وإعداد ترجمة وافية لكل راو، مع حصر أقوال علماء الجرح والتعديل، وقد وصل عدد الرواة قرابة خمسين ألف راو.

-يقدم البرنامج خدمات حديثية كبيرة يبلغ عددها 69 خدمة، موضحة في الملف المرفق بالتعريف.

-يقدم البرنامج خدمة تخريج الرسائل العلمية من خلال قسم تخريج الرسائل في جوامع الكلم.

طريقة استخدامه:

أولًا-الدخول:

يمكن الوصول إلى نص الحديث القدسي (المنسوب إلى الله ﷻ) أو المرفوع (المنسوب إلى النبي ﷺ) بأكثر من وسيلة، وذلك عن طريق الزر (عرض الحديث)، فهي توفر عدة اختيارات للمساعدة على الوصول إلى نتائج دقيقة ومحددة بطريقة سريعة مثل: تحديد البحث داخل نوع معين من الأحاديث، أو عدد معين من طرق رواية الحديث، أو درجته من حيث الصحة أو الضعف.

ويمكن الوصول إلى شاشة (عرض الحديث) عن طريق القائمة الرئيسة الموجودة يمين الشاشة، كما في الصورة التالية:

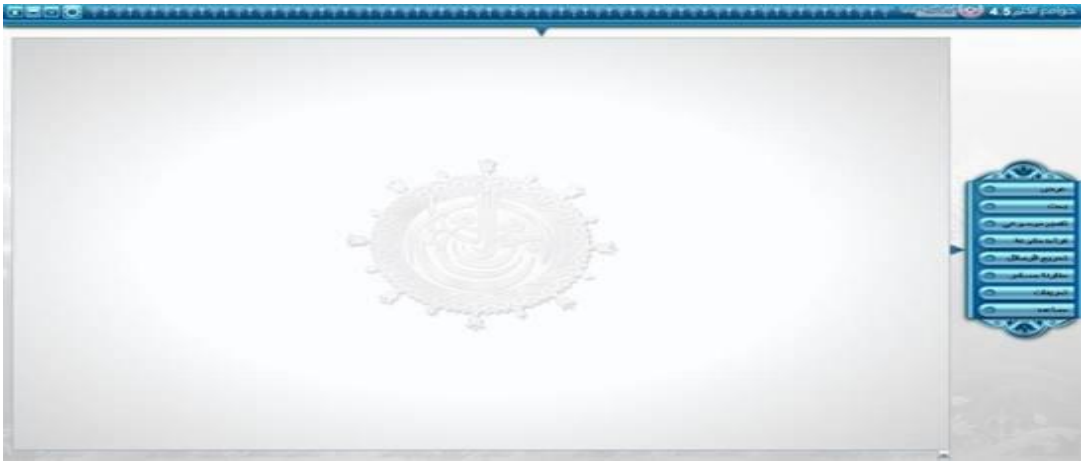

وتظهر قائمة "عرض الحديث" بعد فتحها، كما في الصورة التالية:

ثانيًا–شرح عمل الشاشة:

1–في الخانة المقابلة لزر «بداية الحديث» يستطيع المستخدم أن يدخل الكلمة أو مجموعة الكلمات التي يبدأ بها الحديث المراد البحث عنه، في المستطيل المقابل، كما في الصورة التالية:

2–في الخانة المقابلة لزر «نوع الحديث» كما في الصورة الآتية يمكن اختيار البحث داخل

أحد النوعين الرئيسين للحديث، أو كلاهما معًا:

أ- القدسي: ويعني الحديث المنسوب إلى رب العزة ﷻ.

ب- المرفوع: ويعني الحديث المنسوب إلى النبي ﷺ.

3-في الخانة المقابلة لزر «نوع السنة» كما في الصورة التالية يمكن اختيار البحث داخل أحد أنواع الأحاديث المرفوعة الأربعة، أو تحديدهم جميعًا، وهي:

أ- قولية: وتعني الأحاديث المروية من قول النبي ﷺ.

ب- فعلية: وتعني الأحاديث المروية من فعل النبي ﷺ.

ج- تقريرية: وتعني الأفعال أو الأقوال التي فعلت أمام النبي ﷺ وأقرها، ولم ينكرها.

د- شمائل: وتعني الأحاديث المروية في صفات النبي ﷺ الخِلْقية، والخُلُقية، والأفعال المختصة به ﷺ، ومعجزاته ... إلخ.

4-في الخانة المقابلة لزر «طرق الرواية» كما في الصورة التالية يمكن اختيار البحث حسب عدد الطرق التي روي منها الحديث، وهي كالتالي:

أ- غريب: ويعني هذا الاختيار البحث في الأحاديث التي رويت عن صحابي واحد[1].

ب- عزيز: ويعني هذا الاختيار البحث في الأحاديث التي رويت عن اثنين من الصحابة[2].

ج- مشهور: ويعني هذا الاختيار البحث في الأحاديث التي رويت عن عدد من الصحابة

(1) تنبيه: وهذا اصطلاح خاص بالبرنامج، وليس اصطلاحًا علميًا؛ لأن الغرابة علميًا تعني: التفرد في أي طبقة من طبقات السند.

(2) تنبيه: وهذا اصطلاح خاص بالبرنامج، وليس اصطلاحًا علميًا؛ لأن العزيز علميًا يعني: انفراد اثنين برواية الحديث في أي طبقة من طبقات السند.

جاوز اثنين، ولم يزد عن تسعة (3-9)[1].

د- متواتر: ويعني هذا الاختيار البحث في الأحاديث التي رويت عن عدد من الصحابة جاوز تسعة[2].

5-في الخانة المقابلة لزر «الحكم على الحديث» كما في الصورة التالية يمكن اختيار البحث داخل الأحاديث من حيث ثبوتها من عدمه، وتتوفر ثلاثة اختيارات وهي:

أ- صحيح وحسن: وتعني البحث داخل الأحاديث المقبولة، وتنقسم الأحاديث المقبولة إلى:

*صحيح: وهو الحديث الذي يرويه العدل الضابط عن مثله من بدايته إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة.

*حسن: وهو الحديث الذي يرويه العدل خفيف الضابط عن مثله من بدايته إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة.

ب- ضعيف: وتعني البحث داخل الأحاديث المردودة بسبب اختلال شرط من شروط الصحة فيها مثل ضعف الراوي، أو انقطاع السند، أو وجود الشذوذ في السند، أو وجود العلة.

ج- موضوع: وتعني البحث داخل الأحاديث الموضوعة (أي: الأحاديث التي لم تثبت نسبتها إلى النبي ﷺ، وثبت كذبها، أو كذب ناقلها).

6-مثال تطبيقي:

للوصول إلى الأحاديث المرفوعة التي تبدأ بكلمة «الصلاة» في كل السنة النبوية، نقوم

---

(1) تنبيه: وهذا اصطلاح خاص بالبرنامج، وليس اصطلاحًا علميًا؛ لأن المشهور علميًا يعني: أن تكون رواية الحديث في أي طبقة من طبقات السند من ثلاثة أشخاص إلى تسعة.

(2) تنبيه: وهذا اصطلاح خاص بالبرنامج، وليس اصطلاحًا علميًا؛ لأن التواتر معناه: الحديث الذي رواه الجمع الكثير الذي يستحيل تواطؤهم على الكذب في كل طبقة من طبقات السند، وليس في طبقة الصحابة فقط.

بالخطوات التالية:

1) نكتب في خانة بداية البحث كلمة: الصلاة.

2) نختار من خانة نوع الحديث: مرفوع.

3) من خانة طرق الرواية: نختار عدد الصحابة الذين رووا الحديث

(أي: عدد تحديد الصحابة الذين رووا أحاديث تبدأ بكلمة الصلاة)، وليكن على سبيل المثال مشهور (أي أن عدد الصحابة المختارين لابد أن يكون من 3-9).

4) يمكن أن نضيف خاصية أخرى للبحث وهي: البحث حسب صحة أو ضعف الحديث باختيار نوع الأحاديث المراد البحث عنه.

بعد الانتهاء من تسجيل كل الشروط التي يريدها المستخدم نضغط على زر «عرض الحديث»، فتظهر النتائج كما في الصورة التالية:

وللدخول إلى مواضع رواية الحديث التفصيلية نحدد الحديث المراد ثم نضغط على زر «عرض الحديث» فتظهر شاشة تحوي أطراف الأحاديث بلا مكررات مع تحديد رواية كل صحابي من الصحابة، وعدد مرات تخريجها عن ذلك الصحابي كما في الصورة التالية:

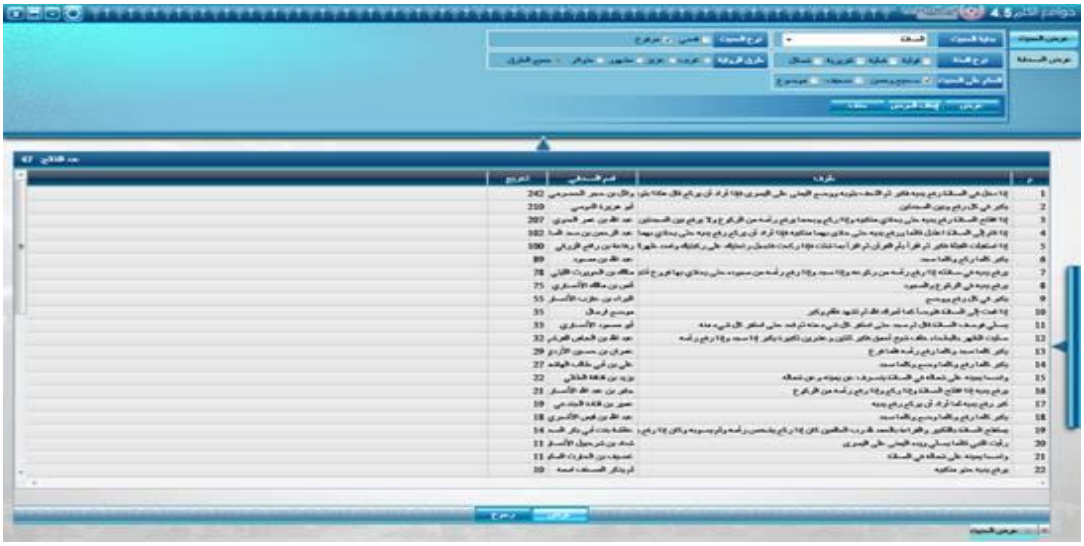

وللدخول إلى مواضع الحديث في الكتب من رواية صحابي محدد نقوم بتحديد الصحابي ثم الضغط على زر «عرض» فتظهر قائمة التخريج التفصيلية للحديث كما في الصورة التالية:

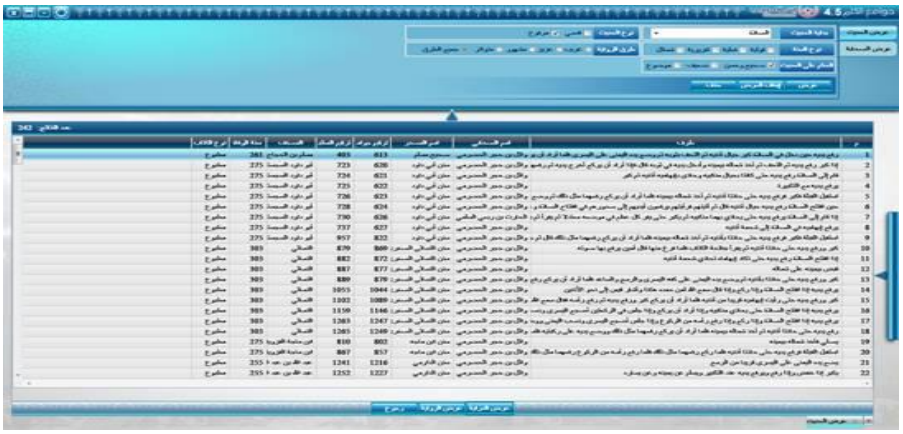

سنلاحظ أن شاشة التخريج تحتوي على المعلومات التالية:

*عدد النتائج. *م: وتمثل الرقم المسلسل.

*الطرف: ويمثل أول جزء من الحديث. *اسم المصدر: ويمثل اسم الكتاب المروي فيه الحديث.

*أفق: ويمثل العزو حسب ترقيم البرنامج. *العزو: ويمثل العزو حسب ترقيم النسخ المطبوعة.

*المصنف: ويمثل اسم مصنف الكتاب. *سنة الوفاة: ويمثل سنة وفاة المصنف.

*نوع الكتاب: ويمثل تقسيم الكتاب من حيث هو: مطبوع أو مخطوط.

ملاحظة: يمكن ترتيب كل قسم من الأقسام السابقة أبجديًا بمجرد الضغط على رأس القائمة، فمثلًا إذا أردنا الترتيب الأبجدي لأطراف الحديث نضغط على رأس «الطرف»، وإذا أردنا ترتيب الأحاديث وعرض الحديث حسب سنة وفاة المصنف، نضغط على «سنة الوفاة»، وهكذا.

وللدخول إلى شاشة عرض الحديث، والاستفادة بكافة خدمات الحديث، نحدد الطرف، ثم نضغط على «عرض الحديث الدراية» أو «عرض الحديث الرواية»، فننتقل إلى الشاشة المختارة[1].

رابعًا–«برنامج المكتبة الشاملة»:

التعريف به:

موسوعة وقفية برعاية المكتب التعاوني للدعوة بالروضة بعاصمة المملكة السعودية وأوقاف الشيخ محمد بن عبد العزيز الراجحي، وهي تحتوي أمهات الكتب الإسلامية، فتتضمن أكثر من (7000) عنوان في شتى العلوم الشرعية، وخاصة كتب الحديث، فهناك أكثر من (400) كتاب مربوط بخدمة التخريج الآلي في البرنامج.

مجالات الاستفادة منه:

فمن خلال المكتبة الشاملة يستطيع الباحث الوصول إلى الحديث أو الأثر بسرعة فائقة، فالمكتبة الشاملة تدل على موضوع الحديث في كتب السنة بكل يسر وسهولة، بل توجد بها عدة طرق

(1) وللمزيد عن خدمات شاشتي الرواية والدراية انظر قائمة (مساعدة) من القائمة الرئيسة.

للتخريج لا تتوفر في الموســـوعات الورقية، فيمكن التخريج بعدة كلمات أو كلمة واحدة أو جزء من الكلمة، وكذلك تتوفر فيها خدمة التخريج الآلي.

كما يمكن أن تستخدم كل طرق التخريج التي سبق بيانها، فيمكن التخريج بمطلع الحديث أو الأثر، أو بموضوع الحديث أو الأثر، أو بالراوي الأعلى، أو بصفة الحديث أو الأثر.

طريقة استخدامه:

يمكن الاســتفادة من خدمة التخريج الآلي على البرنامج من خلال الضـغط على زر التخريج الآلي ، أو من قائمة [شاشة ...تخريج]، كما يلي:

أولًا-نفتح أحد الكتب من كتب المتون، ونختار حديثًا، فســنلحظ أن الأيقونة قد نشــطت، وبالضـغط عليها سـيتم تتبع كل طرق الحديث، ويسـتخرجها من مصـادرها الأصـلية كما في الصـور التالية:

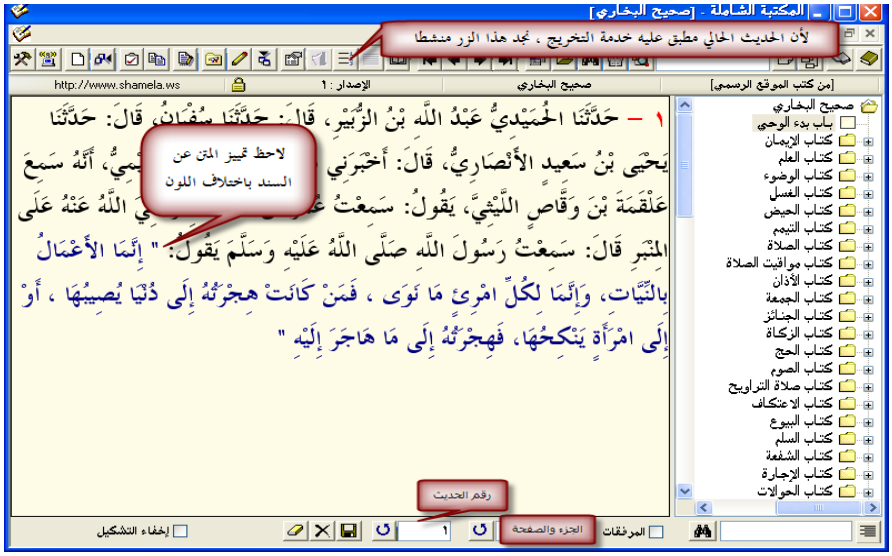

ثانيًا–الاســـتخراج عن طريق البحث العام، بكتابة النص في مربع نص، ثم البحث عنه من خلال كتاب معين أو مجموعات كتب يمكن تحديدها، أو في جميع كتب المكتبة، وخيارات البحث كثيرة كما في الشكل التالي:

1–البحث بالنصوص: وذلك عن طريق:

أ–كلمة.

ب–كلمات متتالية أو نص من عدة مفردات، يعني جملة من الحديث.

ج–كلمات متباعدة، يعني نص الحديث غير محفوظ بدقة، ولكن نحفظ منه بعض الألفاظ غير مرتبة.

د–البحث بتعدد العبارات (عشر عبارات)، وذلك من خلال خياري (و)، (أو)، كما يلي:

*باختيار (و) فقط يمكن كتابة خمس عبارات دفعة واحدة، فيبحث البرنامج عن الصفحات التي توجد بها جميع هذه العبارات ولو متناثرة في الصفحة، ولا يستلزم تتابعها في نسق واحد.

*باختيار (أو) فقط يمكن كتابة خمس عبارات دفعة واحدة، فيبحث البرنامج عن الصفحات التي توجد بها إحدى هذه العبارات الخمس ولا يشترط اجتماعها.

*باختيار (و) مع (أو) معًا، يمكن للباحث كتابة خمس عبارات بخيار (و). ثم بخيار (أو) كتابة خمس عبارات أخرى.

هـ–البحث بالجمل المرتبة، وذلك من خلال استعمال خيار (و)، فيمكن البحث عن الجمل

مرتبة عند وضع علامة (صح) أمام كلمة مرتبة التي على يسار مربع البحث، فالبرنامج يبحث عن الجمل بالترتيب الذي هي عليه وإلّا فلا.

2-البحث بالمطابقة والبحث باللواصق:

يوجد أمام كل مربع من مربعات البحث رمز (م)، إذا وضعت علامة (صح) أمام هذه الميم، فمعناه أنك تريد أن تبحث عن هذه الكلمة بحثًا مطابقًا، وإن حذفت علامة (صح)، فمعناه أنك تريد البحث باللواصق. وبهذا يمكنك أن تخصص البحث مطابقًا، أو باللواصق لكل عبارة من العشرة على حدة. والمقصود بالبحث باللواصق يعني البحث عن اللفظ سواء منفردًا أو به زوائد، فالبحث عن لفظ (صلاة) مطابق سيخرج ما يطابقها فقط فلن يخرج (صلاه)؛ لأنها بالهاء، ولن يخرج (وصلاة) أو (الصلاة) ونحو ذلك؛ لأن الأولى بلاصق حرف واو العطف. والأخرى بلاصق (أل) التعريف.

أما البحث عن (الصلاة) باللواصق، فإنه يظهر بالنتائج كل لفظ صلاة بزوائده نحو (الصلاة)، و(صلاتهم)، و(صلاتكم)...الخ، وفي الجملة إذا لم تحتاج البحث باللواصق، فابحث بالمطابق؛ لأنه أسرع.

3-البحث بالعناوين:

تختار البحث بالعناوين، ثم تكتب العنوان المراد البحث عنه بنفس طريقة البحث بالنصوص، فتخرج النتائج المطلوبة في الفصول والمباحث والعناوين فقط داخل الكتب[1].

خاتمة بتنبيهات هامة عند التخريج:

أولًا-على التحقيق أن بيان حال الحديث المخرج قبولًا وردًا، هو شرط في التخريج؛ لأنه الثمرة هذا العلم، وهذا ما عليه علماء الحديث في تخريجهم، خلافًا لمن نازع في ذلك، فجعل التخريج بمعنى العزو المجرد، وهو ما نسميه بـ«استخراج الحديث».

ثانيًا-أن الأصل عند التخريج هو استخراج أصل الحديث، فلا بأس باختلاف بعض ألفاظ

(1) انظر: «أثر استخدام المكتبة الشاملة في خدمة السنة النبوية» لمحمد الأعمر alukah.net، والمكتبة مجانية ويمكن تحميلها من موقع المكتبة مجانًا http://www.shamela.ws

طرق الحديث ما دام المعنى متقاربًا، كما قال الزيلعي: « فَالْمُحَدِّثُ إذَا قَالَ: أَخْرَجَهُ فُلَانٌ، فَإِنَّهُ يُرِيدُ أَصْلَ الْحَدِيثِ لَا بِتِلْكَ الْأَلْفَاظِ بِعَيْنِهَا؛ وَلِذَلِكَ اقْتَصَرَ أَصْحَابُ الْأَطْرَافِ عَلَى ذِكْرِ طَرَفِ الْحَدِيثِ»، وقال أيضًا في موضع آخر: «وَظِيفَةَ الْمُحَدِّثِ أَنْ يَبْحَثَ عَنْ أَصْلِ الْحَدِيثِ، فَيَنْظُرَ مَنْ خَرَّجَهُ وَلَا يَضُرُّهُ تَغَيُّرُ بَعْضِ أَلْفَاظِهِ، وَلَا الزِّيَادَةُ فِيهِ أَوْ النَّقْصُ، وَأَمَّا الْفَقِيهُ فَلَا يَلِيقُ بِهِ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ يَقْصِدُ أَنْ يَسْتَدِلَّ عَلَى حُكْمِ مَسْأَلَةٍ، وَلَا يَتِمُّ لَهُ هَذَا إلَّا بِمُطَابَقَةِ الْحَدِيثِ لِمَقْصُودِهِ»[1].

ولكن على الباحث أن يوضح ذلك فيقول: أخرجه بنحوه، أو بألفاظ متقاربة، أو مع زيادة فيه أو مع اختصار، أو بزيادة قصة فيه، وعند التطابق يقول: رواه مثله، وقد يقتصر أحدهم على طرف منه، فيقال عندئذ: رواه مقتصرًا على كذا أو دون كذا، أو روى الشطر الأول، وهكذا.

ثالثًا-يجب أن يكون التخريج من المصادر الأصلية المسندة من أي فن كان ككتب التفسير أو العقيدة ...الخ، وإن تعذر فمن الفرعية المسندة، فإن تعذر فمن كتب ناقلة عنها بأسانيدها على ما سبق بيانه.

رابعًا-يجب مراعاة الدقة عند العزو للمصادر، فالعزو للمصادر المسندة يكون بـ«رواه»، و«أخرجه»، أما العزو إلى كتب غير مسندة «كالجامع الصغير» للسيوطي، أو «رياض الصالحين» للنووي، أو «بلوغ المرام» للعسقلاني، فيكون بلفظ «ذكر»، و«حكى»، و«أورده» ...الخ.

وصلى اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

---

(1) انظر: «نصب الراية» 200/1، 54/2.

المصادر والمراجع

1-القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم، والخط العثماني.
2-"الإرشـــاد في معرفة علماء الحديث" خليل بن عبد الله القزويني (ت446هـ) تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس -ط1- مكتبة الرشد – الرياض-1409هـ.
3- "أســـماء المدلســـين" عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين الســـيوطي (ت911هـ) تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار -ط1-دار الجيل – بيروت.
4-"إكمال الإكمال" (تكملة لكتاب الإكمال لابن ماكولا) محمد بن عبد الغني بن نقطة (ت 629هـ)، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي -ط1- جامعة أم القرى - مكة المكرمة- 1410م.
5- "إكمال تهيب الكمال" مُغلطاي بن قليج (ت762هـ) تحقيق: عادل بن محمد وآخر -ط1- الفاروق الحديثة- 1422هـ - 2001م.
6-"الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأســـماء والكنى والأنســـاب" علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا (ت475هـ) ط1- دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان-1411هـ-1990م.
7-"أمالي ابن بشـــران" عبد الملك بن محمد بن بشْـــران (ت430هـ) ضـــبط: عادل بن يوســـف العزازي -دار الوطن، الرياض-ط1- 1418هـ- 1997م.
8-"الانتقاء في فضائل الثلاثة الفقهاء" يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي (ت463هـ) -دار الكتب العلمية-بيروت.
9- "الأنســـاب" عبد الكريم بن محمد الســـمعاني (ت562هـ) تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره (ط1- مجلس دائرة المعارف العثمانية- حيدر آباد- 1382هـ- 1962م.
10-"بحر الفوائد المشـــهور بمعاني الأخبار" محمد بن أبي إســـحاق بن إبراهيم بن يعقوب الكلاباذي البخاري الحنفي (ت380هـ) تحقيق: محمد حســـن إســـماعيل وآخر -دار الكتب العلمية-بيروت- لبنان-ط1، 1420هـ- 1999م.
11-"تاريخ الإســـلام وَوَفيات المشـــاهير وَالأعلام" محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت748هـ) تحقيق: بشار عوّاد معروف -ط1- دار الغرب الإسلامي-2003م.
12- "تاريخ ابن معين" يحيى بن معين (ت233هـ) (رواية الدوري) تحقيق: أحمد محمد نور سيف

(ط1- مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة-1399هـ-1979م).
13- "تاريخ بغداد وذيوله" أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت463هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا -ط1-دار الكتب العلمية – بيروت- 1417هـ.
14-"تاريخ دمشق" علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت 571هـ) تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي -دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع- 1415هـ - 1995م.
15- "التاريخ الكبير" محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ)-دائرة المعارف العثمانية- حيدر آباد - الدكن.
16- "التاريخ الكبير" المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثالث- أحمد بن أبي خيثمة (ت279هـ) تحقيق: صلاح بن فتحي هلال -ط1-الفاروق الحديثة للطباعة والنشر- القاهرة- 1427هـ - 2006م.
17-"تحرير تقريب التهذيب" أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ) محرره الدكتور/ بشار عواد معروف، الشيخ شعيب الأرنؤوط -ط1-مؤسسة الرسالة-بيروت – لبنان- 1417هـ - 1997م.
18-"تخريج أحاديث المختصر" أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق: حمدي السلفي وآخر -مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض – السعودية-ط2- 1414هـ- 1993م.
19- "تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس" أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت852هـ) تحقيق: عاصم بن عبد الله القريوتي -ط1- مكتبة المنار – عمان- 1403 – 1983م.
20-"تقريب التهذيب" أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ) تحقيق: محمد عوامة (دار الرشيد – سوريا-ط1- 1406هـ – 1986م.
21-"التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل" عبد الرحمن بن يحيى المعلمي العتمي اليماني (ت1386هـ) مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني - زهير الشاويش - عبد الرزاق حمزة (المكتب الإسلامي-ط2- 1406هـ - 1986م.
22- "تهذيب الأسماء واللغات" محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت676هـ) دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

23- "تهذيب الكمال في أسماء الرجال" يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت742هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف -ط1-مؤسسة الرسالة – بيروت-1400هـ– 1980م.
24- "تهذيب مستمر الأوهام" علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا (ت475هـ) تحقيق: سيد كسروي حسن -ط1-دار الكتب العلمية – بيروت- 1410هـ.
25- "الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة" أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَغَا السُّوْدُوْنِي (ت879هـ)، تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان (مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن-ط1، 1432هـ - 2011م.
26- "الجرح والتعديل" عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ابن أبي حاتم (ت327هـ) نشر مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن – الهند-ط1- دار إحياء -التراث العربي- بيروت- 1271هـ- 1952م.
27-"جامع التحصيل في أحكام المراسيل" خليل بن كيكلدي بن عبد الله العلائي (ت761هـ) تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي -ط2-عالم الكتب – بيروت-1407هـ – 1986م.
28- "جزء المقرئ" أبو الحسنِ عليّ بنِ أحمدَ بنِ عمرَ بنِ حفصٍ الحَمَّاميّ المُقرئِ (ت417هـ) تحقيق: نبيل سعد الدين جرار -أضواء السلف -مجموع فيه مصنفات أبي الحسن ابن الحمامي وأجزاء حديثية أخرى -ط1-1425هـ- 2004م.
29- "رجال صحيح مسلم" أحمد بن علي بن مَنْجُويَه (ت428هـ) تحقيق: عبد الله الليثي -ط1- دار المعرفة- بيروت- 1407هـ.
30-"سؤالات أبي داود للإمام أحمد" أحمد بن حنبل الشيباني (ت241هـ) تحقيق: زياد محمد منصور -مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة- ط1، 1414هـ.
31- "سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين" يحيى بن معين (ت233هـ) تحقيق: أحمد محمد نور سيف -ط1- مكتبة الدار - المدينة المنورة- 1408هـ- 1988م.
32- "سؤالات البرقاني للدارقطني" أحمد بن محمد بن أحمد البرقاني (ت425هـ) رواية الكرجي عنه، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري -كتب خانه جميلي – لاهور- باكستان- ط1-1404هـ.
33- "سؤالات مسعود بن علي السِّجْزِيّ" محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري المعروف بابن

البيع (ت405هـ) تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر -ط1- دار الغرب الإسلامي – بيروت- 1408هـ- 1988م.

34- "سير أعلام النبلاء" محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت748هـ) بإشراف شعيب الأرناؤوط -ط3-مؤسسة الرسالة-بيروت- 1405هـ-1985م.

35-"شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة" هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي الطبري (ت418هـ) تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي -دار طيبة – السعوديةط8- 1423هـ/ 2003م.

36- "شرح مذاهب أهل السنة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنن" عمر بن أحمد المعروف بـــ ابن شاهين (ت385هـ) تحقيق: عادل بن محمد -مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع -ط1- 1415هـ - 1995م.

37-"صحيح ابن خزيمة" محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت311هـ) تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي -المكتب الإسلامي – بيروت.

38- "الضعفاء الصغير" محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ) تحقيق: محمود إبراهيم زايد - ط1- دار الوعي – حلب-1396هـ.

39- "الضعفاء الكبير" محمد بن عمرو بن موسى العقيلي (ت322هـ) تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي -ط1-دار المكتبة العلمية – بيروت-1404هـ- 1984م.

40- "الضعفاء والمتروكون" علي بن عمر الدارقطني (ت385هـ) تحقيق: عبد الرحيم محمد القشقري (مجلة الجامعة الإسلامية-المدينة- العدد59، 60، 63،64).

41-"الطبقات" خليفة بن خياط بن خليفة (ت240هـ) رواية: موسى بن زكريا بن يحيى التستري- تحقيق: سهيل زكار -دار الفكر- 1414هـ- 1993م.

42-"الطبقات الكبرى" محمد بن سعد بن منيع (ت230هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا - ط1-دار الكتب العلمية-بيروت-1410هـ-1990م.

43- "علل الحديث ومعرفة الرجال" أحمد بن محمد بن حنبل (ت241هـ) تحقيق: صبحي البدري السامرائي -ط1- مكتبة المعارف – الرياض- 1409م.

44- "علل الحديث" عبد الرحمن بن محمد بن إدريس ابن أبي حاتم (ت327هـ) تحقيق: فريق

من الباحثين بإشراف د/ سعد بن عبد الله الحميد -مطابع الحميضي.
45-"العلل الواردة في الأحاديث النبوية" علي بن عمر الدارقطني (ت385هـ) علق عليه: محمد بن صالح الدباسي -دار ابن الجوزي – الدمام-ط1، 1427هـ
46- "الكامل في ضعفاء الرجال" أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت365هـ) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون -ط1- الكتب العلمية - بيروت-لبنان- 1418هـ-1997م.
47- "كتاب الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي" سعيد بن عمرو بن عمار البرذعي (ت264هـ) (رسالة علمية: لسعدي بن مهدي الهاشمي -عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية- المدينة- السعودية-ط 1402هـ-1982م.
48-"الكنى والأسماء" مسلم بن الحجاج (ت261هـ) تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري -ط1- عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية- المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية- 1404هـ/1984م.
49- "اللباب في تهذيب الأنساب" علي بن أبي الكرم بن الأثير (ت630هـ) دار صادر – بيروت.
50-"لسان الميزان" أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ) تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة - دار البشائر الإسلامية-ط1-2002م.
51- "المؤتَلِف والمختَلِف" علي بن عمر الدارقطني (ت385هـ) تحقيق: موفق عبد القادر -دار الغرب الإسلامي – بيروت-ط1- 1406هـ- 1986م.
52- "المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين" محمد بن حبان البُستي (ت354هـ) تحقيق: محمود إبراهيم زايد -ط1- دار الوعي -حلب-1396هـ.
53- "المدلسين" أحمد بن عبد الرحيم بن العراقي (ت826هـ) تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، وآخر -ط1- دار الوفاء-1415هـ، 1995م.
54-"مستخرج أبي عوانة" يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (ت316هـ) تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي -دار المعرفة – بيروت-ط1، 1419هـ- 1998م.
55-"المستَخرجُ من كُتب النَّاس للتَّذكرة والمستطرف من أحوال الرِّجال للمعرفة" عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق بن منده (ت470هـ) تحقيق: عامر حسن صبري التَّميميُّ -وزارة العدل والشئون الإسلامية -البحرين.

56- "المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم" مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري (ت261ه) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي -دار إحياء التراث العربي – بيروت.

57- "مشارق الأنوار على صحاح الآثار" القاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي (ت544ه) المكتبة العتيقة ودار التراث.

58-"من تكلم فيه وهو موثوق" محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت748ه) تحقيق عبد الله الرحيلي -ط1- 1426ه- 2005م.

59- "مثير العزم الساكن إلى أشرف الأماكن" عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت597ه) تحقيق: مرزوق علي إبراهيم -دار الراية-ط1- 1415ه- 1995م.

60- "مجرد أسماء الرواة عن مالك" الرشيد العطار (ت662ه) المحقق: سالم بن أحمد بن عبد الهادي السلفي (مكتبة الغرباء الأثرية-المدينة-ط1- 1418ه - 1997م.

61- "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت807ه) تحقيق: حسام الدين القدسي -مكتبة القدسي، القاهرة -1414ه- 1994م.

62- "المعجم الأوسط " سليمان بن أحمد الطبراني (ت360ه)، تحقيق: طارق بن عوض -دار الحرمين-القاهرة.

63-"المعرفة والتاريخ" يعقوب بن سفيان بن جوان الفسوي (ت277ه) تحقيق: أكرم ضياء العمري -ط2- مؤسسة الرسالة-بيروت-1401ه- 1981م.

64-"المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار" عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي (ت806ه) -دار ابن حزم، بيروت – لبنان-ط1، 1426هـ- 2005م.

65- "المغني في الضعفاء" محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت748ه) تحقيق: نور الدين عتر.

66-"مقدمة فتح الباري" أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852ه) -دار المعرفة - بيروت، 1379ه.

67-"الموطأ" مالك بن أنس (ت179ه) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي -دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان-1406ه - 1985م.

68- "المنتخب من علل الخلال" موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي (ت620هـ) تحقيق: طارق بن عوض الله -دار الراية للنشر والتوزيع.
69- "ميزان الاعتدال في نقد الرجال" محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت748هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي (ط1-دار المعرفة -بيروت – لبنان-1382هـ - 1963م.
70-"الوافي بالوفيات" صلاح الدين خليل الصفدي (ت764هـ) تحقيق: أحمد الأرناؤوط وآخر - دار إحياء التراث –بيروت-1420هـ- 2000م.
71- "نصب الراية" عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت762هـ) تحقيق: محمد عوامة - مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت -لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة – السعودية-ط1- 1418هـ-1997م.
72- "النكت على كتاب ابن الصلاح" أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ) تحقيق: ربيع المدخلي (عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1- 1404هـ/1984م.

المحتويات

مقدمة 4

عناصر المقرر الدراسي المعتمد في الكلية 6

المحور الأول-مدخل مفاهيمي للمادة 9

مدخل إلى علم التخريج ببيان مبادئه العشرة.....9

أولًا-تعريف التخريج لغة واصطلاحاً-واستعمالات هذه العبارة: 11

1-تعريف التخريج لغة:..... 11

2-تعريف التخريج اصطلاحًا: 11

شرح التعريف الاصطلاحي: 12

3-استعمالات الأئمة للفظ التخريج:..... 12

ثانياً-أهمية التخريج 13

1-أهمية التخريج: 13

3-الهدف من التخريج: 14

4-نشأة علم التخريج، والأطوار التاريخية التي مر بها: 15

ثالثاً-علاقته ببعض المصطلحات (الاستخراج والانتقاء والاعتبار)..... 17

1-علاقة التخريج بالاستخراج: 17

أ-تعريف الاستخراج:..... 17

ب-أهمية وفوائد الاستخراج:..... 17

ج-مثال لفوائد المستخرجات:..... 17

د-نماذج من الكتب المؤلفة في الاستخراج: 18

2-علاقة التخريج بالانتقاء:..... 18

أ-تعريف الانتقاء:..... 18

ب-أنواع التخريج على الانتخاب والفوائد: على نوعين: 19

ج-منهج تأليف تخريج الفوائد:..... 19

د-أهمية وفوائد الانتقاء: 20

ه-نماذج من الكتب المؤلفة في الانتقاء:..... 20

3-علاقة التخريج بالاعتبار: 20
أنواع الاعتبار: 20
أ-تعريف الاعتبار: 21
ب-أهمية وفوائد تخريج الحديث للاعتبار: 22
ج-مِثَال الِاعْتِبَار: 22
ه-مظان أحاديث الاعتبار: 22
رابعاً-التعريف بالكتب المؤلفة في منهجية التخريج: 22
خامساً-التعريف بالكتب المؤلفة في التخريج في مصنفات معينة: 24
1-**في المذهب الحنفي:** 24
2-**في الفقه المالكي:** 24
3-**في الفقه الشافعي:** 25
4-**في الفقه الحنبلي:** 26
5-**في التفسير:** 26
6-**في الأذكار:** 27
7-**في أصول الفقه:** 27
8-**في الرقائق:** 27
9-**في الشمائل:** 27
10-**في العقيدة:** 27
سادساً-أنواع المصادر الأصلية-المصادر الفرعية وأنواعها..... 28
أنواع مصادر التخريج 29
أولًا-مصادر أصلية مسندة 29
طرق تصنيف وترتيب الكتب الأصلية المسندة: 29
القسم الأول: المصادر الأصلية المسندة المصنفة على المتون، وهي ثمانية أنواع: 29
النوع الأول- كتب الصِّحاح: 29
1-صحيح البخاري. 29
2-صحيح مسلم. 30
3-**صحيح ابن خزيمة.** 32

4-صحيح ابن حبان. 32
5-المختارة. 32
6-المستدرك، واسمه: «المستدرك على الصحيحين» (ك). 33
النوع الثاني- كتب السُّنن: 34
1-سنن أبي داود (د). 34
2-سنن النسائي (ن). 35
3-سنن ابن ماجه (جه). 35
4-سنن الدارمي (دي). 36
5-سنن الدارقطني (قط). 37
6-السنن الكبرى، «السنن الكبير» (هق). 37
النوع الثالث-كتب المصنَّفات: 37
1-«مصنف الصنعاني» (عب). 38
2-«مصنف ابن أبي شيبة» (ش). 38
النوع الرابع-كتب الموطآت: 38
موطأ مالك (ط). 39
النوع الخامس-كتب المستخرجات: 39
النوع السادس-كتب الجوامع: 41
3-«جامع الترمذي» (ت). 41
النوع السابع-كتب المستدركات: 42
النوع الثامن-كتب مفردة في فن من الفنون الحديثية: 43
1-كتب التفسير: 43
2-كتب العقيدة: 44
3-كتب المغازي: 44
4-كتب الفتن: 46
5- كتب الترغيب والترهيب: 46
6-كتب الأذكار: 46
7-كتب الناسخ والمنسوخ: 46
القسم الثاني: المصادر الأصلية المسندة المصنفة على الأسانيد. 47

النوع الأول-كتب المسانيد: 47
أ-مسند أحمد (حم). 47
ب-«مسند الطيالسي»: 49
ج-«مسند الحميدي»: 50
د-«مسند أبي يعلى الموصلي» (ع): 51
النوع الثاني- كتب المعاجم والمعارف: 51
أ-«معجم الصحابة» للبغوي: 51
ب-«المعجم الكبير»، للطبراني. 52
3-«معرفة الصحابة» لأبي نعيم: 53
وأما المصنفات التي على حسب الراوي الأدنى، فهي على ثلاثة أنواع، هي: 53
1- معاجم الشيوخ: 54
2-كتب المشيخات: 54
3-كتب الفوائد: 54
القسم الثالث-المصنفات التي تجمع الحديث تارة باعتبار الراوي، وتارة باعتبار المروي، وهي الأجزاء الحديثية: 55
النوع الأول-كتب الأطراف: 56
1-«تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»: 56
2-«إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أَطْرَاف الْعشْرَة»: 59
النوع الثاني- كتب الجوامع: 61
1-«جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن»: 61
2-قسم أحاديث الأفعال من «الجامع الكبير» ويسمى «جَمْعُ الْجَوَامِعِ»: 62
القسم الثاني: المصادر الفرعية غير المسندة المصنفة على المتون، وهي على أربعة أنواع: 65
النوع الأول-كتب الزوائد: 65
أهمية كتب الزوائد وفوائدها: 65
مبتكر فكرة الزوائد: 65
الأول: «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للهيثمي: 65
الثاني: «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» للعسقلاني: 66
الثالث: «كتاب إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» للبوصيري: 66

النوع الثاني-كتب التخريج: 66
النوع الثالث-كتب طرف الحديث الأول: 67
1-قسم أحاديث الأقوال من «الجامع الكبير» ويسمى «جَمْعُ الْجَوَامِعِ»: 67
2-«الجامع الصغير من حديث البشير النذير»: 67
3-«موسوعة أَطْرَاف الحَدِيث النَّبَوِيّ الشريف»: 68
النوع الرابع-كتب شروح الأحاديث: 68
1-«فتح الباري شرح صحيح البخاري»: لابن حجر العسقلاني. 68
2-« نَيْلُ الْأَوْطَارِ شَرْحُ مُنْتَقَى الْأَخْبَار»: لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني. 69
المحور الثاني-طرق التخريج ومصادرها 70
مدخل إلى الطريقة المثلى لاستخراج الحديث من مصاره الأصلية 70
الطريقة الأولى-استخراج الحديث: عن طريق لفظة من ألفاظه 71
«المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي»: 71
1-موضوعه: 71
2-مؤلفه: 71
3-سبب تأليفه: 71
4-مدة تأليفه والجهات المنفقة عليه: 72
5-منهج البحث في الكتب: 72
6-الطبعات الموافقة للبحث في «المعجم المفهرس»: 73
7-أخطاء «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي»: 74
تنبيهات عامة على «المعجم»: 77
8-تطبيقات عملية لاستخراج الحديث بالطريقة الأولى: 78
الطريقة الثانية-استخراج الحديث: عن طريق موضوعه 82
أولًا- المفاتيح والفهارس حسب موضوعات الأحاديث: 82
الكتاب الأول-«مفتاح كنوز السنة»: 82
1-موضوعه: 82
2-مؤلفه: 82
3-منهج تأليفه: 84

4-رمـــــــوزه: 84
5-تطبيقات عملية لاستخراج الحديث بالطريقة الثانية: 85
6-المصادر المحال إليها في «مفتاح كنوز السنة»: 87
7-الطبعات الموافقة للبحث في «مفتاح كنوز السنة»: 91
8-تنبيهات: 91
9-منهج البحث في كتاب «مفتاح كنوز السنة»: 92
الكتاب الثاني-«كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال»: 93
1-موضوعه: 93
2-مؤلفه: 93
3-سبب تأليفه ومنهجه فيه: 93
4-منهج البحث في الكتاب: 94
5- رمـــــــوزه: 94
6-أمثلة تطبيقية: 95
الكتاب الثالث-مفتاح الصحيحين: 96
ثانيًا-كتب الحديث المرتبة على الموضوعات: 96
9-كتب الزوائد: 100
ثالثًا-كتب التخريج: 100
رابعًا-كتب شروح الأحاديث: 100
خامسًا-كتب مفردة في موضوعات مخصوصة من الدين: 101
1-كتب التفسير: 101
2-كتب العقيدة: 101
3-كتب السيرة: 101
4-كتب الفتن: 102
5- كتب الترغيب والترهيب: 102
6-كتب الأذكار: 102
الطريقة الثالثة-استخراج الحديث: عن طريق طرفه الأول 103
أولًا-كتب الجوامع: 103
1-«الجامع الكبير» ويسمى «جَمْعُ الْجَوَامِعِ»: لجلال الدين السيوطي..... 103

2-«الجامع الصغير من حديث البشير النذير»: لجلال الدين السيوطي..... 104
2-«موسوعة أَطْرَاف الحَدِيث النَّبَوِيّ الشريف»: لأبي هَاجر مُحَمَّد السعيد زغلول. 104
ثانيًا-كُتُبٌ فِي الأَحَادِيثِ المُشْتَهَرَةِ عَلَى الأَلْسِنَةِ: 104
أمثلة تطبيقية للتخريج بهذه الطريقة: 104
ثالثًا-فهارس على الأطراف لكتاب أو مؤلف معين: 105
الطريقة الرابعة-استخراج الحديث: عن طريق معرفة صفة اصطلاحية في السند أو المتن..... 108
القسم الأول-البحث من خلال صفة في الإسناد:..... 108
1-كتب المتواتر: 108
2-كتب المراسيل:..... 109
3-كتب الحديث المسلسل:..... 109
4-كتب رواية الآباء عن الأبناء:..... 109
القسم الثاني-البحث من خلال صفة في المتن:..... 110
1-كتب الناسخ والمنسوخ:..... 110
2-كتب الأحاديث القدسية: 110
القسم الثالث-البحث من خلال صفة في السند والمتن معًا:..... 111
1-كتب الحديث الصحيح:..... 111
2-كتب الحديث الضعيف والرواة الضعفاء:..... 111
3-كتب الحديث الموضوع:..... 112
4-كتب العلل:..... 113
5-كتب الإدراج:..... 113
الطريقة الخامسة-استخراج الحديث: عن طريق راويه الأعلى 114
أولًا-الاستخراج من طَرِيق كتب المسانيد: 114
1-«مسند الإمام أحمد». 114
2-«مسند أبي داود الطيالسي»...... 114
3-«مسند الحميدي»: وقد سبق الكلام عن هذه الكتب تفصيلًا. 114
منهج البحث في هذه الكتب:..... 114
أمثلة تطبيقية للتخريج بهذه الطريقة: 114
ثانيًا-الاستخْراج من طريق كتب الأطراف:..... 115

1-«تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»: ليوسف بن الزكي عبد الرحمن المزّي..... 115
2-«إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أَطْرَاف الْعشْرَة»: لابن حجر. 115
ثالثًا-الاستخراج من طَرِيق كتب المعاجم: 115
1-«المعجم الكبير» للطبراني. 115
2-«معجم الصحابة» للبغوي. 115
3-«معرفة الصحابة» لأبي نعيم 115
(المحور الثالث-التخريج الالكتروني) 116
تمهيد 116
الطريقة السادسة-استخراج الحديث: عن طريق الحاسب الآلي 118
أهمية تخريج الحديث بالحاسب الآلي، وهي كما يلي: 118
عيوب تخريج الحديث بالحاسب الآلي: 119
أولًا-«برنامج موسوعة الحديث الشريف»: 120
التعريف به: 120
إيجابيات البرنامج وسلبياته: 120
مجالات الاستفادة منه: 121
طريقة استخدامه: 121
ثانيًا-«برنامج جامع للحديث النبوي»: 129
التعريف به: 129
ويضم البرنامج: 130
يعرض البرنامج الحديث النبوي بمداخل مختلفة: 130
يمتاز البرنامج بتعدد طرق البحث بدلالة: 130
يتضمن البرنامج خدمة معلوماتية تشمل: 132
منهج العمل في استخراج الحديث: 133
ثالثًا-«برنامج جوامع الكلم»: 134
التعريف به: 134
مجالات الاستفادة منه: 134
طريقة استخدامه: 135

رابعًا-«برنامج المكتبة الشاملة»: 141
التعريف به: 141
مجالات الاستفادة منه: 141
طريقة استخدامه: 142
خاتمة بتنبيهات هامة عند التخريج: 145
المصادر والمراجع 147
المحتويات 154

تمت